



تقارير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

- الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2024
- مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2024 لـ:
- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

مقرر اللجنة
السيد عابد بادل

رئيس اللجنة
السيد مولاي مسعود أكناو

الولاية التشريعية 2021 – 2027
السنة التشريعية 2023 – 2024
دورة أكتوبر 2023

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

محتوى الفهرس

● الجزء الثاني من مشروع قانون المالية:

*التقديم العام؛

*تقديم مواد الجزء الثاني من مشروع القانون المالي رقم 55.23
للسنة المالية 2024؛

*جدول التصويت على مواد جزء الثاني من مشروع قانون المالية
للسنة المالية 2024.

*ورقة إثبات حضور السادة المستشارين.

● مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2024:

*التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية
2024؛

*تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2024.

الجزء الثاني

من مشروع قانون المالية لسنة 2024



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
حول

مشروع قانون المالية رقم 55.23
للسنة المالية 2024

الجزء الثاني

مقرر اللجنة
السيد عابد بادل

رئيس اللجنة
السيد مولاي مسعود اكناو

الولاية التشريعية 2021-2027
السنة التشريعية 2023-2024
دورة أكتوبر 2023

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية

الجزء الثاني من مشروع قانون المالية:

*التقديم العام؛

*تقديم مواد الجزء الثاني من مشروع القانون المالي رقم 55.23

للسنة المالية 2024؛

*جدول التصويت على مواد الجزء الثاني وعلى مشروع قانون

المالية رقم 55.23 برسم السنة المالية 2024؛

*ورقة إثبات حضور السادة المستشارين.

التقديم العام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها للجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

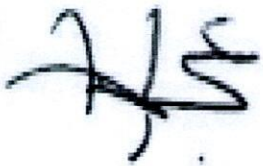
تدارست اللجنة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية في اجتماعها المنعقد يوم 6 دجنبر 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة. هذا، وقد تم التصويت على مواد الجزء الثاني وفق النتيجة المتضمنة في الجدول المتعلق بالتصويت عليها ضمن محتويات هذا التقرير.

كما تم التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية بالإجماع. وصوتت اللجنة على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، برمته معدلا، وفق النتيجة التالية:

الموافقون: 14 المعارضون: 3 الممتنعون: 1

مقرر اللجنة:

عابد بادل



**تقديم مواد الجزء الثاني
من مشروع القانون المالي رقم
55.23 للسنة المالية 2024**

تقديم المواد

الجزء الثاني

وسائل المصالح

الباب الرابع

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

أ. - الميزانية العامة

المادة 44

التقديم:

تتعلق هذه المادة بتحديد مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات التسيير من الميزانية

العامة.

ويبين الجدول "ب" الملحق بقانون المالية هذه الاعتمادات المذكورة موزعة على الفصول .

بدون نقاش

المادة 45

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء ومبلغ اعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات

الاستثمار من الميزانية العامة .

ويبين الجدول "ج" الملحق بقانون المالية هذه الاعتمادات المذكورة موزعة على الفصول .

بدون نقاش

المادة 46

تقديم

تحدد هذه المادة مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات الدين العمومي من الميزانية العامة. وتشتمل على النفقات المتعلقة بالفوائد والعمولات والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل .

ويبين الجدول "د" الملحق بقانون المالية هذه الاعتمادات المذكورة موزعة على الفصول.
بدون نقاش

II. - ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 47

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ الاعتمادات المتعلقة بنفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة .

ويبين الجدول "هـ" الملحق بقانون المالية هذه الاعتمادات المذكورة موزعة على الوزارة أو المؤسسة وحسب المرفق .

بدون نقاش

المادة 48

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة .

ويبين الجدول "و" الملحق بقانون المالية هذه الاعتمادات المذكورة موزعة حسب الوزارة أو المؤسسة وحسب المرفق.

بدون نقاش

III. - الحسابات الخصوصية للخرينة

المادة 49

تحدد هذه المادة الاعتمادات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخرينة.

بدون نقاش

**جدول التصويت على مواد
الجزء الثاني وعلى مشروع
قانون المالية رقم 55.23
برسم السنة المالية 2024**

جدول التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024

المادة الأصلية	نتيجة التصويت على المادة
المادة 44	الإجماع
المادة 45	الإجماع
المادة 46	الإجماع
المادة 47	الإجماع
المادة 48	الإجماع
المادة 49	الإجماع

نتيجة التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 55.23 للسنة المالية 2024:
الإجماع

نتيجة التصويت على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية
2024 برمته معدلا:

الموافقون: 14 المعارضون: 3 الممتنعون: 1

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

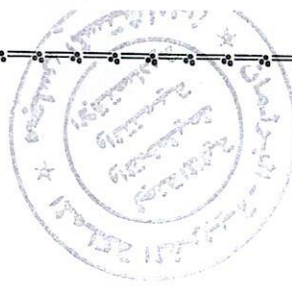
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 6 دجنبر 2023 على الساعة السادسة والنصف مساء

موضوع الاجتماع: التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 ومشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة،

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة: 19	الساعة: من 18h30 إلى 19h00	الولاية التشريعية: 2021-2027
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة: لا أحد	المدة الزمنية: 30 د	السنة التشريعية: 2023-2024
عدد المعتذرين: لا أحد	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة: 19	دورة أكتوبر 2023

السيدة و السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايدي	الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 6 دجنبر 2023 على الساعة السادسة والنصف مساءً
موضوع الاجتماع: التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 ومشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة،

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيثي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكور	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	



تقارير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

مقرر اللجنة
السيد عابد بادل

رئيس اللجنة
السيد مولاي مسعود أكناو

الولاية التشريعية 2021 – 2027
السنة التشريعية 2023 – 2024
دورة أكتوبر 2023

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

مشاريع الميزانيات الفرعية
برسم السنة المالية 2024:

*التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية
2024؛

*تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2024.

التقديم العام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، وذلك برسم السنة المالية 2024.

وبهذه المناسبة، أريد أن أشيد بروح التجاوب الحاصل بين السيدات والسادة المستشارين من جهة، والسادة الوزراء والسيد المندوب السامي للتخطيط والسيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من جهة أخرى، أثناء دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المذكورة، حيث كانت النقاشات على مستوى عال من المسؤولية.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام مجلسنا الموقر تتسم بطابع متميز، بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من فاعلين إقتصاديين واجتماعيين وممثلي الغرف المهنية ومنتخبي الجماعات المحلية والترابية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

كما أتوجه بخالص الشكر للسيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وللسادة أعضاء مكتب اللجنة، وكافة السيدات والسادة المستشارين الذين حضروا الاجتماعات، وتابعوا أشغالها باهتمام كبير، وساهموا بتدخلاتهم القيمة في تعميق الدراسة والنقاش حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة على أنظار لجنتنا الموقرة، وأبانوا عن تفاعل ايجابي مع البرمجة المكثفة لكافة القطاعات الوزارية، وذلك بالموازاة مع الاجتماعات المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، حيث قدموا مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تعكس الرؤية البرلمانية على مستوى الحلول الناجعة للمشاكل القطاعية المطروحة.

كما أشكر بهذه المناسبة، جميع الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي بذلوها وبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تدارست اللجنة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصها في 8 اجتماعات، واستغرقت 16 ساعة عمل، وامتدت إلى ساعات متأخرة.

وأخيرا، توجت المناقشات بالتصويت، في الاجتماع المنعقد يوم الاربعاء 6 دجنبر 2023 على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة، وفق جدول التصويت الآتي:

نتيجة التصويت			مشاريع الميزانيات الفرعية	
الموافقون	المعارضون	المتنعون		
الإجماع			ميزانية التشغيل	مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي
الإجماع			ميزانية الاستثمار	
الإجماع			الميزانية برمتها	
الإجماع			ميزانية التشغيل	مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة
الإجماع			ميزانية الاستثمار	
الإجماع			الميزانية برمتها	
الإجماع			ميزانية التشغيل	مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب
الإجماع			ميزانية الاستثمار	
الإجماع			الميزانية برمتها	
الإجماع			ميزانية التشغيل	مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين
الإجماع			ميزانية الاستثمار	
الإجماع			الميزانية برمتها	
لأحد	3	16	ميزانية التشغيل	مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية
لأحد	3	16	ميزانية الاستثمار	
لأحد	3	16	الميزانية برمتها	
لأحد	3	16	ميزانية التشغيل	مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية
لأحد	3	16	ميزانية الاستثمار	
لأحد	3	16	الميزانية برمتها	
الإجماع			ميزانية التشغيل	مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط
الإجماع			ميزانية الاستثمار	
الإجماع			الميزانية برمتها	
الإجماع			ميزانية التشغيل	مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
الإجماع			ميزانية الاستثمار	
الإجماع			الميزانية برمتها	
الإجماع			ميزانية التشغيل	مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
الإجماع			ميزانية الاستثمار	
الإجماع			الميزانية برمتها	

مقرر اللجنة

عابد بادل



تقارير مشاريع الميزانيات
الفرعية برسم السنة
المالية 2024



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي

برسم السنة المالية 2024

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2023 – 2024

دورة أكتوبر 2023

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2024.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نونبر 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي قدم عرضا استعرض فيه البنود والأرقام المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لهذه الميزانية، والتي تم توزيعها على الشكل التالي:

- القوائم المدنية: 26 292 000 درهم

- مخصصات السيادة: 517 164 000 درهم

البلاط الملكي: 2 126 440 000 درهم

* باب الموظفين: 587 257 000 درهم

* باب المعدات والنفقات المختلفة: 1 539 183 000 درهم

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

عرض السيد الوزير المنتدب
لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالعلاقات مع البرلمان

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني عظيم الشرف أن أتقدم أمام لجننتكم الموقرة لأعرض على أنظاركم مشروع ميزانية جلالة الملك والبلاط الملكي برسم السنة المالية 2024، التي ظلت تقريباً في نفس مستوى سنة 2023، إذ لم تتجاوز الزيادة فيها مبلغ خمسة وعشرين مليون درهم (25.000.000)، عشرة ملايين درهم (10.000.000) لباب الموظفين لمواجهة التوظيفات الجديدة من جهة، وترقيات الأطر والموظفين من جهة أخرى، وكذا باب المعدات والنفقات المختلفة الذي عرف ارتفاعاً بمبلغ عشرة ملايين درهم (10.000.000).

وقد تم توزيع الاعتمادات على الشكل التالي :

القوائم المدنية	:	26.292.000 درهم؛
مخصصات السيادة	:	517.164.000 درهم؛
<u>البلاط الملكي</u>	:	2.126.440.000 درهم؛
* باب الموظفين	:	587.257.000 درهم؛
* باب المعدات والنفقات المختلفة	:	1.539.183.000 درهم.

حفظ الله سيدنا المنصور بالله، وأطال عمر جلالته للمكرمات الصالحات، وأقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد عضده بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير المولى الرشيد، وبسائر أفراد أسرته الملكية الشريفة، إنه سبحانه وتعالى سميع مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة

برسم السنة المالية 2024

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2023 – 2024

دورة أكتوبر 2023

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية
الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2024.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 29 نونبر
2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى
بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وفي كلمته
بالنيابة عن السيد رئيس الحكومة لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة
الحكومة برسم السنة المالية 2024 ذكر في بدايتها أن إعداد مشروع الميزانية
الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم سنة 2024 يأتي في سياق دولي يطبعه توالي
الأزمات وتصاعد التوترات الجيوسياسية التي ألفت بتداعياتها على النمو
الاقتصادي، مشيراً أن الحكومة تمكنت في ظل القيادة المتبصرة والحكمة وتوجيهات
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من مواجهة هذه الضغوط
وتدبير الأزمات المتلاحقة والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف
السيد الوزير المنتدب أن الاعتمادات التي تم رصدتها لرئاسة الحكومة برسم سنة
2024 قد سجلت تقلصاً طفيفاً بالمقارنة مع سنة 2023، باستثناء الزيادة التي همت
باب الموظفين بالنظر إلى المناصب المحدثّة وترقية مختلف فئات الأطر والموظفين
والأعوان إضافة إلى مخرجات الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف بشأن تحسين أوضاع
مختلف فئات الموظفين، حيث بلغت 1.557.275.000 درهم.

كما ذكر أن ميزانية التسيير لا تخص مصالح رئاسة الحكومة وحدها، بل تتضمن الاعتمادات المخولة لبعض الهيئات الدستورية أو التابعة المسجلة في ميزانيتها.

أما ميزانية الإستثمار، أوضح السيد الوزير المنتدب أنها تهتم إجمالاً صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية ووكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بشمال المملكة والأقاليم الجنوبية والجهة الشرقية والمدرسة الوطنية العليا للإدارة والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

وفيما يخص باقي الاعتمادات المرصودة لميزانية الاستثمار، فإنها تتوزع كاعتماد أداء أو كاعتماد التزام على المدرسة الوطنية العليا للإدارة والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

وخلص السيد الوزير المنتدب إلى أن الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة تبقى مجرد ميزانية تسيير وتدير مصالح رئيس الحكومة ولا يمكن أن تعكس البرنامج الحكومي أو المشاريع والأوراش الكبرى التي تندرج فيه، والتي يعود تنفيذها وتتبعها لمختلف القطاعات الحكومية المعنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض مناقشتهم لمشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة، نوه السادة المستشارون بالدور الكبير الذي يقوم به السيد رئيس الحكومة من خلال حرصه الشخصي على تنزيل التوجيهات الملكية السامية والأوراش الإستراتيجية التنموية التي انخرطت فيها بلادنا، كالتدخل السريع في معالجة آثار زلزال الحوز والالتزام بتنزيل

الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية وفق الأجندة الزمنية التي نص عليها القانون الإطار، وكذا توسيع الاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر ودعم السكن وأجراً ميثاق الاستثمار، والذي سيعطي دفعة ملموسة على مستوى جاذبية الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، بالإضافة إلى الإجراءات الهادفة لدعم القدرة الشرائية للمواطن والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية العالمية.

كما تمت الإشادة بحرص رئاسة الحكومة على مؤسسة الحوار الاجتماعي وجعله آلية للتواصل الدائم والمستمر مع الفرقاء الاجتماعيين، الشيء الذي يعبر عن الإرادة القوية لدى الحكومة من أجل تكريس آلية الحوار الاجتماعي، حيث تم التنويه بالدور الذي يلعبه السيد رئيس الحكومة بخصوص إيجاد صيغة توافقية لاحتواء الاحتقان الذي تشهده الساحة التعليمية منذ أسابيع ببلادنا.

ومن جانب آخر، اعتبر بعد المتدخلين أن المجهودات التي تم بذلها فيما يخص ملف التعليم لم تمكن من وقف إضراب شغيلة التعليم، حيث طالب أحد السادة المستشارين بتوسيع المقاربة التشاركية لتشمل أيضاً المركزيات النقابية الممثلة في البرلمان داعياً إلى ضرورة تنفيذ جميع التزامات ميثاق الحوار الاجتماعي الموقع في 30 أبريل 2022، وكذا تنزيل القانون المتعلق بالنقابات وقانون الإضراب وإصلاح أنظمة التقاعد.

وبخصوص المرصد الوطني للتنمية البشرية، دعا أحد المتدخلين إلى ضرورة إعادة هيكلته مع تحيين النصوص القانونية المنظمة له.

هذا، وسجل بعض السادة المستشارون غياب بند يتعلق بالتواصل في مشروع هذه الميزانية، حيث تمت الدعوة إلى ضرورة أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار من خلال وضع إستراتيجية للتواصل تعنى بتسويق أكثر فعالية لإنجازات رئاسة الحكومة.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير المنتدب أن بلادنا استطاعت بفضل التوجيهات الملكية السامية والتدابير الحكومية التفاعل والاستجابة لمختلف التحديات والصعوبات التي فرضتها التقلبات السياسية والاقتصادية والمناخية من أجل استدامة المسار الإصلاحي والتنموي الذي تبنته بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

كما ذكر السيد الوزير المنتدب بالدور المحوري الذي يلعبه رئيس الحكومة في الإشراف على السياسات العمومية ومتابعته لكافة القضايا الكبرى، مشيراً إلى التغيير الذي عرفته منهجية اشتغال مؤسسة رئاسة الحكومة وفق الصلاحيات التي أعطائها لها دستور 2011.

وبخصوص موضوع الحوار الاجتماعي، أوضح السيد الوزير المنتدب أن السيد رئيس الحكومة حريص على مأسسة الحوار الاجتماعي بعد جمود طال لسنوات، وجعله آلية للتواصل الدائم والمستمر مع الفرقاء الاجتماعيين، مشيراً إلى ضرورة الاستمرار في هذه المكتسبات وإعادة الاعتبار للنقابات والأحزاب السياسية حتى تلعب هذه الأخيرة أدوارها الدستورية، مضيفاً أن القضايا التي من الصعب التوافق بشأنها تبقى الكلمة الفصل للمؤسسة التشريعية تعزيراً للمسار الديمقراطي لبلادنا، ومستحضراً أن أحداث الزلزال الأليم الذي عرفته بلادنا هي من غيرت برمجة الاجتماعات.

هذا، وأكد السيد الوزير المنتدب أن إصلاح الضريبة على الدخل سيكون سنة 2025، مشيراً أن الدولة مستمرة في إصلاح المنظومة التعليمية لبلادنا وأن المدرسة العمومية والمستشفيات العمومية مطالبة بتجويد خدماتها حتى تنافس القطاع الخاص.

عرض السيد الوزير المنتدب
لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالعلاقات مع البرلمان

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

تدخل السيد مصطفى بايتاس

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالعلاقات مع البرلمان

الناطق الرسمي باسم الحكومة

لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة

برسم السنة المالية 2024

أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بمجلس المستشارين

الأربعاء : 15 جمادى الأولى 1445

الموافق لـ: 29 نونبر 2023

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أحضر اجتماع لجننتكم الموقرة، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم السنة المالية 2024 .

وبداية، يسعدني أن أبلغكم تحيات السيد رئيس الحكومة وتمنياته الطيبة في أن يحالف التوفيق والسداد كافة أعمالنا وأعمالكم، وأن يوفقنا الله سبحانه وتعالى جميعاً لبلوغ الأهداف المنشودة، وتحقيق الآمال والتطلعات الطموحة لكل المواطنين والمواطنات، ونكون عند حسن ظنهم وظن قائدنا الملهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يندرج إعداد مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم سنة 2024، ضمن السياق العام الذي طبع وضع مشروع القانون المالي للسنة 2024، والذي يأتي في سياق دولي يطبعه توالي الأزمات وتصاعد التوترات الجيوسياسية التي ألفت بتداعياتها على النمو الاقتصادي، ولكن الحكومة نجحت، في ظل القيادة المتبصرة والحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، في مواجهة هذه الضغوط، وفي تدبير الأزمات المتلاحقة والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

فارتكازاً على كل هذه المعطيات، وإسهاماً من رئاسة الحكومة في الجهود المذكورة التي يتعين القيام بها على مختلف الأصعدة، فإن الاعتمادات التي تم رصدتها لرئاسة الحكومة برسم سنة 2024، قد عرفت تقلصاً طفيفاً، باستثناء الزيادة التي همت باب الموظفين، بالنظر إلى المناصب المحدث، وترقيات مختلف فئات الأطر والموظفين والأعوان، إضافة إلى مخرجات الحوار الاجتماعي ثلاثي الأطراف بشأن تحسين أوضاع مختلف فئات الموظفين.

وبالرجوع إلى المعطيات الرقمية، فقد بلغ مجموع الاعتمادات التي رصدت لمصالح رئيس الحكومة والهيئات والمؤسسات المسجلة بميزانيتهما، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، ملياراً وخمسمائة وسبعة وخمسين مليوناً ومائتين وخمسة وسبعين ألف درهم (1.557.275.000)، أي بتقليص بلغ أربعة وستين مليوناً وأربعمائة وخمسة عشر ألف درهم (64.415.000)، كقيمة مطلقة، ونسبة لا تتعدى 3,97%.

ويصل الاعتماد المرصود لميزانية التسيير إلى ثمانمائة وواحد وتسعين مليوناً ومائة وخمسة وسبعين ألف درهم (891.175.000) بتقليص بلغ ثلاثين مليوناً ومائتين وخمسة عشر ألف درهم، بنسبة 3,27%.

وقد حظي باب المعدات والنفقات المختلفة من هذه الميزانية باعتماد قدره سبعمائة ومليون واحد وثمانمائة وسبعة عشر ألف درهم (701.817.000)، بتقليص بلغ اثنين وأربعين مليوناً وثمانمائة وثمانية وثمانين ألف درهم (42.888.000)، بتخفيض نسبته 5,75%؛ في حين خصص لباب الموظفين اعتماد يبلغ مائة وتسعة وثمانين مليوناً وثلاثمائة وثمانية وخمسين ألف درهم (189.358.000)، بزيادة قدرها اثنا عشر مليوناً وستمائة وثمانية وثمانون ألف درهم (12.688.000)، ونسبة زيادة قدرها 5,75%؛ مع الإشارة إلى أنه سيتم إحداث مائة منصب مالي، خمسون منها لفائدة المدرسة الوطنية العليا للإدارة لاستقبال فوج جديد من المكونين بها، فيما توزع باقي المناصب على الهيئات أو المؤسسات التابعة.

وكالعادة، تتضمن ميزانية التسيير اعتمادات تخص بعض الهيئات الدستورية أو التابعة، والتي يمكن تفصيلها فيما يلي:

1 - الهيئات الدستورية، ويتعلق الأمر بـ:

- المحكمة الدستورية : 30.815.000 درهم؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 70.000.000 درهم؛
- الهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري : 65.000.000 درهم؛
- مجلس المنافسة : 73.000.000 درهم؛
- مجلس الجالية المغربية بالخارج : 49.000.000 درهم.

./.

2 - الهيئات التابعة، ويتعلق الأمر بـ:

- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات
ذات الطابع الشخصي والحق في الحصول
على المعلومة : 14.000.000 درهم؛
- الهيئة الوطنية للمعلومات المالية : 17.937.000 درهم؛
- المدرسة الوطنية العليا للإدارة : 30.000.000 درهم؛
- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في
المجالين النووي والإشعاعي : 36.500.000 درهم؛
- المرصد الوطني للتنمية البشرية : 27.000.000 درهم؛
- الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : 38.000.000 درهم.

3 - مؤسسات وهيئات أخرى، ويتعلق الأمر بـ:

- أكاديمية المملكة المغربية : 80.500.000 درهم؛
- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات : 30.000.000 درهم؛
- الشركة الوطنية لدراسات المضيق : 5.000.000 درهم؛
- جامعة الأخوين : 70.000.000 درهم.

كما أن باب المعدات والنفقات المختلفة يتضمن بنداً خاصاً بتأمين الموظفين والشخصيات المأذون لها في ركوب الطائرة بمناسبة مهام رسمية، وقد رصد له مبلغ مليون وأربعمائة ألف درهم (1.400.000)، وبنداً آخر بمبلغ مليون وخمسمائة ألف درهم (1.500.000)، يقدم كإعانة تسيير للاتحاد الوطني للنساء المغربيات.

وأخيراً، هناك البند المتعلق بالإعانة التي ترصد سنوياً للمنظمات النقابية في حدود خمسة عشر مليون درهم (15.000.000)، يتم توزيعه طبقاً للمعايير المحددة في المادة الأولى من المرسوم التطبيقي لمدونة الشغل؛ إذ تحدد هذه المادة العناصر التي تمنح على أساسها الإعانات التي تقدمها الدولة للاتحاد النقابات المهنية أو لأي تنظيم مماثل، وذلك حسب عدد مندوبي الأجراء المنتخبين في القطاعين العام والخاص خلال آخر انتخابات مهنية مجراة على الصعيد الوطني.

أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فإن الاعتمادات المرصودة لها برسم السنة المالية 2024، قد بلغت ستمائة وستة وستين مليوناً ومائة ألف درهم (666.100.000) بتخفيض نسبته 4,88% عن السنة المالية 2023، وبقيمة مطلقة مبلغها أربعة وثلاثون مليوناً ومائتا ألف درهم (34.200.000)؛ وهي تتوزع كالتالي :

- صندوق محاربة آثار الكوارث الطبيعية، ورصد له مبلغ أربعمائة مليون درهم (400.000.000)، وتتولى هذا الصندوق وزارة الداخلية.

كما تم رصد مبلغ ثمانين مليون درهم (80.000.000) لكل واحدة من وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة على التوالي بشمال المملكة والأقاليم الجنوبية، والجهة الشرقية.

كما أن المدرسة الوطنية العليا للإدارة تستفيد من مبلغ خمسة ملايين درهم (5.000.000)، والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي من مبلغ ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف درهم (3.500.000)، والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء من مبلغ مليوني درهم (2.000.000).

كما رصد مبلغ ثمانية ملايين درهم (8.000.000) كاعتماد أداء، ومبلغ سبعة ملايين درهم (7.000.000) كاعتماد التزام لفائدة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ومبلغ خمسة ملايين ومائة ألف درهم (5.100.000)، كاعتماد أداء للهيئة الوطنية للمعلومات المالية.

وإذا ما اقتطعت مجموع اعتمادات الاستثمار هذه، فإن المبلغ الحقيقي المرصود لرئاسة الحكومة في مجال الاستثمار لن يتجاوز مليونين وخمسمائة ألف درهم (2.500.000).

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تلكم خلاصة معطيات وأرقام مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم السنة المالية 2024، وهي كما تلاحظون، ليست أكثر من ميزانية تسيير وتدبير مصالح رئيس الحكومة، ولا تعكس بأي حال، البرنامج الحكومي أو المشاريع والأوراش الكبرى التي تندرج فيه، والتي يعود تنفيذها وتتبعها لمختلف القطاعات الحكومية المعنية.

أشكر لكم، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، جميل إنصاتكم وحسن تتبعكم، وإنني لعلّى استعداد للإجابة عن مختلف التساؤلات التي قد تتفضلون بطرحها حول مشروع هذه الميزانية الفرعية، مؤكداً لكم في نفس الوقت، أنني سأحرص بأمانة على إبلاغ كل آرائكم ومقترحاتكم إلى السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 29 نونبر 2023 على الساعة الرابعة بعد الزوال
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للبلاط الملكي، *دراسة الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة لسنة 2024

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة: 15	الساعة: من 16:00 إلى 18:00	الولاية التشريعية: 2021-2027
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة: 4	المدة الزمنية: 120 دقيقة	السنة التشريعية: 2023-2024
عدد المعتذرين: 1	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة: 19	دورة أكتوبر 2023

السيدة و السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكتاو	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايدي	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	



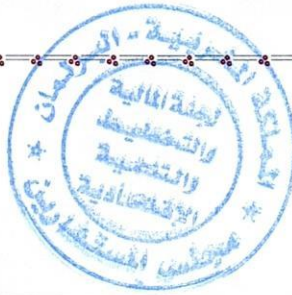
المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الأربعاء 29 نونبر 2023 على الساعة الرابعة بعد الزوال
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للبلاط الملكي، *دراسة الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة لسنة 2024

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية اعتذار	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

[illegible]



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب

برسم السنة المالية 2024

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2023 – 2024

دورة أكتوبر 2023

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة
المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية
لمجلس النواب برسم السنة المالية 2024.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد بتاريخ
1 دجنبر 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد
النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين.

وقد تم استعراض الأرقام المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لمشروع الميزانية
الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2024، والتي تم توزيعها على الشكل
التالي:

*** ميزانية التسيير:**

* الموظفون والأعوان: 460 621 000 درهم.

* المعدات والنفقات المختلفة: 151 474 000 درهم.

*** ميزانية الاستثمار:**

* اعتمادات الأداء لسنة 2024: 20 000 000 درهم.

* اعتمادات الالتزام لسنة 2025: 20 000 000 درهم.

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة
التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن
اختصاصات اللجنة.



مشروع قانون المالية برسم سنة 2024 "ميزانيتي التسيير والاستثمار لمجلس النواب"

❖ ميزانية التسيير:

✓ باب النواب والموظفين: 460.621.000 درهم.
✓ باب المعدات والنفقات المختلفة: 151.474.000 درهم.

❖ ميزانية الاستثمار:

✓ اعتمادات الأداء لسنة 2024: 20.000.000 درهم.
✓ اعتمادات الالتزام لسنة 2025: 20.000.000 درهم.





المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2024

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2023 – 2024

دورة أكتوبر 2023

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير التي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2024.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الجمعة 1 دجنبر 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين.

في البداية، قدم السيد رئيس مجلس المستشارين عرضا تناول من خلاله الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2021 إلى 2023، وظروف تنفيذ ميزانية 2023، وتقدير الاعتمادات المطلوبة برسم السنة المالية 2024.

وبخصوص الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2024، ذكر السيد رئيس المجلس بأن مجموع الغلاف المالي المخصص لميزانية التسيير لمجلس المستشارين يصل إلى مبلغ 450.248.000 درهم موزعة على الشكل التالي:

- فصل المستشارين والموظفين 313.068.000 درهم؛
 - فصل المعدات والنفقات المختلفة 137.180.000 درهم؛
 - يصل مجموع الغلاف المالي المخصص لميزانية الاستثمار 45.000.000 درهم.
- كما تطرق السيد الرئيس إلى أهم المنجزات خلال السنة التشريعية 2023-2022 سواء تلك المتعلقة بدعم المهام برسم السنة التشريعية 2022-2023، من خلال تهيئة وتأهيل فضاءات العمل، وإدماج اللغة الأمازيغية في أشغال المجلس

وأجهزته، وتحسين ظروف عمل السيدات والسادة أعضاء المجلس، وتطوير الأنظمة المعلوماتية للمجلس وكذا تدبير الأرشيف وتدريب وتأهيل الموارد البشرية فضلا عن التكوين وتدريب المسارات والدليل المرجعي للوظائف والكفاءات، وكذا المساهمة في المجهود التضامني الوطني لفائدة الساكنة والمناطق المتضررة من الزلزال.

أما فيما يتعلق ببرنامج العمل المزمع تنفيذه خلال مشروع ميزانية 2024، فقد تطرق السيد رئيس المجلس إلى تهيئة وتأهيل فضاءات العمل من خلال استكمال البرنامج الاستثماري الخاص بتوسعة وتجهيز بناية وملحقي المجلس، تأهيل البناية وسلامتها، إعادة هيكلة البنية المعلوماتية التحتية وتسريع التحول الرقمي للمجلس وتنمية وتأهيل الموارد البشرية.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2024 فرصة طرح خلالها السادة المستشارون مجموعة من القضايا التي تهم العمل البرلماني، بغية تقوية دور مجلس المستشارين في ترسيخ الثنائية المجلسية وتعزيز دولة المؤسسات من خلال تعزيز مستوى التشريع ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية الموازية.

في البداية، ثمن السادة المستشارون الحصيلة المشرفة لعمل المجلس وكذا الإصلاحات النوعية التي يعرفها لتطوير العمل البرلماني، منوهين بالدور الهام الذي يقوم به السيد رئيس المجلس والسادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق والمجموعات ورؤساء اللجان الدائمة والأمين العام للمجلس.

كما تم التنويه بالمجهودات التي يقوم بها أطر وموظفو وأعوان المجلس لإبراز عمل المؤسسة التشريعية، حيث تمت المطالبة بضرورة إيلاء العناية اللازمة بالموارد البشرية للمجلس، وتحسين ظروف عملهم وتحفيزهم على أساس المردودية، وتعزيز مقاربة النوع في شتى المجالات، واعتماد هيكلية إدارية جديدة توفر آفاقا واعدة لكافة الموظفين والموظفين، فضلا عن مواصلة دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي المجلس، كما تمت الإشادة بالمجهودات الكبيرة التي يقوم بها رجال الأمن.

وفيما يخص الفرق والمجموعات البرلمانية، تمت الإشارة إلى إشكالية توزيع الموارد البشرية والخصائص الحاصل على مستوى فضاءات العمل.

كما طالب أحد المتدخلين بضرورة تطوير قدرات وكفاءات السادة المستشارين عبر اعتماد برامج تكوينية، في مجالات المالية العمومية وتقييم السياسات العمومية وكذا فتح إمكانية التعاقد مع مساعدين لمواكبتهم في مهامهم البرلمانية على غرار برلمانات دولية أخرى.

كما أثارت إشكالية حضور السيدات والسادة المستشارين ومواكبتهم لأشغال المجلس خاصة بالنسبة لجلسات التشريع، والتساؤل عن مصير مقترحات القوانين المقدمة من لدن أعضاء المجلس، مع المطالبة بضرورة تجاوب الحكومة مع طلبات دعوة المسؤولين لحضور اجتماعات اللجن البرلمانية.

وفي نفس السياق، تم الاستفسار عن أسباب توقف أشغال اللجنة المكلفة بمراجعة النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

من جهة أخرى ، تمت الإشارة إلى بعض الإشكالات التي تعرفها الدبلوماسية البرلمانية للمجلس من قبيل عدم تفعيل مجموعات الصداقة البرلمانية، فضلا عن المطالبة بمراجعة معيار النسبية فيما يخص توزيع المهام الدبلوماسية وعدم حرمان المجموعات البرلمانية من ممارسة هذه المهام.

كما تمت الدعوة إلى تسريع ورش الرقمنة وتفعيل القناة البرلمانية وإبراز المجهود العملي الذي يبذله السيدات والسادة المستشارون خلال اجتماعات اللجن البرلمانية،

فضلاً عن المطالبة بتغطية الموقع الرسمي للمجلس لأنشطة السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه، ثمن السيد رئيس مجلس المستشارين مداخلات السيدات والسادة المستشارين، مشيراً أن الإنجازات المحققة هي نتائج عمل مختلف مكونات المجلس، خاصة المكتب الذي يشتغل كفريق متجانس، مطالباً بتعاون الجميع من أجل الإرتقاء بصورة المؤسسة.

وبخصوص الموارد البشرية، نوه بالمجهودات المبذولة من طرف موظفات وموظفي المجلس، مؤكداً على ضرورة الحفاظ على المكتسبات والإمكانيات المخولة لهم سواء من طرف المجلس أو من لدن جمعية الأعمال الإجتماعية لموظفات وموظفي المجلس.

ومن جانب آخر، أكد أن مكتب المجلس وإدارته يعملان على توفير مكاتب إضافية لحل إشكالية الفضاء، مبرزاً أنه تم إحداث مكاتب جديدة ببنية المجلس سيتم استغلالها في القريب العاجل.

أما فيما يتعلق بتغيير النظام الداخلي، أفاد أن أشغال اللجنة الخاصة بالنظام الداخلي قد بلغت مراحل متقدمة من أشغالها، مستندة في ذلك إلى الثغرات التي أبانت عنها الممارسة وستواصل في القريب العاجل مباشرة ورش التعديل، مؤكداً على ضرورة أن يستجيب النظام الداخلي الجديد للمجلس لمبادئ الحياد واستمرارية المؤسسة.

ومن جهة أخرى، أوضح أنه وبفضل انخراط وتظافر جهود السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، صادقت الحكومة مؤخراً على مشروع المرسوم المتعلق بدراسة

مقترحات القوانين من طرف الحكومة، والذي ينص على أن تخصص الحكومة كل شهر على الأقل اجتماعا لدراسة مقترحات القوانين التي يتقدم بها أعضاء البرلمان وتحديد موقف الحكومة منها.

وأشار كذلك إلى أن نسبة المشاركة في الجلسات العامة تفوق في الغالب 60% من مجموع أعضاء المجلس، معربا عن أمله في ارتفاع هذه النسبة في الجلسات المقبلة.

وبخصوص دعم قدرات البرلمانين، أشار أنه بموجب اتفاقيات مع جامعات وطنية، سيستفيد السيدات والسادة المستشارون من دورات تكوينية متخصصة تهم جوانب العمل البرلماني.

ومن جانب آخر، أكد التزام مكتب المجلس على دعم كل المبادرات الجادة الرامية إلى تفعيل مجموعات الصداقة البرلمانية وفق برنامج عمل.

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 1 دجنبر 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب: -دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2024

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة: 17	الساعة: من 15h إلى 17h	الولاية التشريعية: 2021-2027
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة: 19	المدة الزمنية: ساعتان	السنة التشريعية: 2023-2024
عدد المعتذرين: لا أحد	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة: 37	دورة أكتوبر 2023

السيدة و السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكانو	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايدي	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد عموري	فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

الحركة الشعبية
CGEM
الأصالة والمعاصرة

الأحرار
مجلس المستشارين
لحسن الحناوي



ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 1 دجنبر 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال
موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب: -دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين
برسم السنة المالية 2024

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرباط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السبية	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	

الإتحاد المغربي للشغل
مجموعة العروبة والوحدة
علي بن يوسف
المجلس الوطني للشغل



ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 1 دجنبر 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال
موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب: -دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين
برسم السنة المالية 2024

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
مؤاد القادري	مؤاد القادري	M/C
عبد القادر الكيط	الفريق الاستقلالي	M/C
لينا عينا حير	الفرقة 1	M/C
محمد بولعيت	الفريق الاستقلالي	M/C
فاطمة زكّاف	CDT	M/C
زهرة مصني	الاتحاد المغربي للشغل	M/C
المرسي فاطمة	الاتحاد المغربي للشغل	M/C
مريم العلواني	الاتحاد المغربي للشغل	M/C
نور الدين بديك	الاتحاد المغربي للشغل	M/C
مبارك السباعي	الفريق الحركي	M/C
محمد حنين	الاتحاد الوطني للأحرار	M/C
احميد	الفريق الاستقلالي	M/C

M/C

عبد الكوري



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الاقتصاد والمالية

برسم السنة المالية 2024

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2023 – 2024

دورة أكتوبر 2023

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2024.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 1 دجنبر 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

في البداية، قدمت السيدة الوزيرة، عرضاً مرقماً ومفصلاً حول مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2024، تطرقت من خلاله لحصيلة الوزارة برسم سنة 2023، وأهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2024.

بخصوص عدد موظفي الوزارة، أشارت أنه بلغ 19160 موظفاً، تشكل النساء 40%، موزعين بنسبة 78% بالمصالح المركزية و22% بالمصالح اللامركزية. وفيما يتعلق بحصيلة الوزارة لسنة 2023، أفادت أن الاعتمادات الإجمالية المفتوحة برسم سنة 2023 بلغت 3919 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:

- نفقات الموظفين 3199 مليون درهم؛

- اعتمادات التسيير 584 مليون درهم؛

- اعتمادات الاستثمار 136 مليون درهم.

وأكدت أن نسبة تنفيذ الميزانية إلى غاية 08 نونبر 2023 بلغت بالنسبة لنفقات الموظفين 98% نسبة الالتزام و82% نسبة الأداء، وبلغ تنفيذ اعتمادات التسيير 96%

نسبة للالتزام و72% نسبة الأداء، وبلغ تنفيذ اعتمادات الاستثمار 95% نسبة الالتزام و 34% نسبة الأداء.

من جانب آخر، استعرضت حصيلة برنامج "تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك" وذلك من خلال تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2023 المتعلقة بالجباية الجمركية، وتعزيز المراقبة من أجل دعم المنافسة الشريفة في مجال التجارة الخارجية، وتعزيز التدابير الجبائية وإجراءات تشجيع الصناعة الوطنية.

وعلى مستوى برنامج "تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية"، أفادت السيدة الوزيرة أنه تمت مواصلة إصلاح الطلبات العمومية من خلال إعداد الإطار المنظم لإجرام الصفقات العمومية وإعداد الإطار القانوني المنظم للمرصد الوطني للطلبات العمومية، وكذا نشر ما يناهز 30 ألف طلب عروض الصفقات العمومية، فضلا عن مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي المتعلق بالجبايات الترابية.

وفيما يرتبط ببرنامج "تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية" أوضحت أنه تمت مواصلة صيانة وتطوير التطبيقات الخاصة بالخدمات الإلكترونية وإدماج مسطرة طلب الرأي السبق للإدارة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية. وفيما يخص الشق المتعلق بحصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية وإستراتيجية المالية العمومية"، ذكرت بإحداث الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة، وكذا متابعة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتعلقة بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

وبخصوص حصيلة برنامج "تدبير الملك الخاص للدولة" أبرزت أنه تم دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية من خلال تعبئة ما يناهز 4 ألف هكتارا (خارج إطار الشراكة الفلاحية)، إضافة إلى تحفيظ أملاك الدولة عبر إيداع مطالب للتحفيظ بمساحة تناهز 53 ألف هكتاراً، موضحة أن المداخيل المحصلة في إطار التمويلات المبتكرة لتمويل مشاريع الاستثمار العمومي فقد تم تحصيل مبلغ إجمالي يقدر ب 12 مليار درهم متم شهر أكتوبر 2023.

وفيما يتعلق بحصيلة برنامج " دعم قيادة والأوراش الأفقية "، ذكرت أن هذا البرنامج يرمي إلى دعم الحكامة المالية العمومية، تلمين العنصر البشري، التكوين وتطوير المهارات والترقيات واعتماد مقارنة النوع، فضلاً عن تحسين التواصل وتنظيم الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الفترة الممتدة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023 بمدينة مراكش.

وأفادت أن الاعتمادات الإجمالية المفتوحة برسم سنة 2024 تقدر ب 4706 مليون درهم منها:

-4019 مليون درهم نفقات الموظفين؛

- 547 مليون درهم للمعدات والنفقات المختلفة؛

- 104 مليون درهم لاعتمادات الاستثمار (دون احتساب الاعتمادات المخصصة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة 100 مليون درهم).

كما أكدت على إحداث 2600 منصب مالي وتخصيص 36,41 مليار درهم لميزانية التكاليف المشتركة -فصل الاستثمار بزيادة 7.71 % مقارنة مع سنة 2023.

وخلصت السيدة الوزيرة إلى تقديم برنامج العمل برسم 2024، وذلك بإعطاء الأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى، أبرزها دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار، مواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات المرتبطة باستكمال إصلاح الصفقات العمومية، ومواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي للجماعات الترابية. مشيرة أن الوزارة تعمل أيضاً على دعم حكامه المالية العمومية والمنافسة والأسعار والمقاصة وأيضاً تلمين العنصر البشري ومواصلة ورش الرقمنة.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2024، فرصة نوه خلالها السيدات والسادة المستشارون بالتنظيم الناجح للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمراكش خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 15 أكتوبر باعتباره موعداً سنوياً بارزاً للقطاع المالي الدولي يضع بين يدي بلادنا فرصة تاريخية لتعزيز جاذبيتها الاقتصادية والترويج لصورتها في المنتديات الاقتصادية العالمية.

كما تمت الإشادة بأطر الوزارة وموظفيها كل حسب مهامه وذلك من خلال العمل الذي يقومون به سنوياً وبشكل مستمر رغم الإكراهات. مع التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود قصد إخراج النظام الأساسي لموظفات وموظفي القطاع لتحفيز وتأطير العنصر البشري وتنميته، من أجل مواكبة مختلف التحديات والتحوللات الاقتصادية والاجتماعية.

في حين سجل أحد المتدخلين الخصائص التي تعرفها الموارد البشرية العاملة بوزارة الاقتصاد والمالية وغياب المناصفة على مستوى تولي المناصب.

ومن جهة أخرى، أكد أحد المتدخلين على الدور المحوري للوزارة في مؤسسة الحوار القطاعي، وذلك من خلال الانفتاح على الشركاء الاجتماعيين.

وفي ذات السياق، تمت الإشادة بالنقلة النوعية للخدمات التي تقدمها مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الوزارة، لاسيما الخدمات الصحية التكميلية ودعم التمدرس والاعتناء بأبناء المنخرطين من ذوي الإعاقة.

وفي نفس السياق، ثمن المتدخلون مجهودات الوزارة فيما يخص إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال اعتماد إجراءات وتدابير جمركية وجبائية، وكذا

إخراج مرسوم الصفقات العمومية الذي سيساهم في حل العديد من الإشكاليات ودعم المقاولات الصغرى.

كما ثمن المتدخلون إرساء الرقمنة على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية، علاوة على تبسيط المساطر الإدارية لما فيه ترشيد النفقات العمومية عن طريق إرساء مبادئ الحكامة الجيدة.

فيما يخص أملاك الدولة، تم التأكيد على أهمية الشفافية في تدبير ملفات أراضي الدولة، وكذا سن سياسة جديدة حول حكامه العقار العمومي لتنفيذ المخططات الوطنية والمشاريع الاستثمارية الكبرى.

هذا، وقد تمت الدعوة إلى ضرورة تنزيل مقتضيات القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.

كما تمت المطالبة بضرورة تشجيع الإستثمار ومراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية بغية تحقيق التوازن بين جهات وأقاليم المملكة، وكذا بتعزيز الإلتقائية على مستوى اللاتمرکز الإداري.

من جانب آخر، دعا المتدخلون إلى ضرورة إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، بهدف تعزيز المبادئ والقواعد الميزانية، وتعميق النقاش العمومي حول حكامه المالية العمومية.

كما تم التساؤل حول إلتزامات الوزارة في مواكبة المنشآت العمومية التي تواجه صعوبات في إطار توظيف الثقة المتبادلة مع المرتفقين وتسهيل المساطر من أجل تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت العمومية غير النشيطة.

وفي هذا الإطار، تمت المطالبة بنشر تقارير المفتشية العامة للمالية لضمان الشفافية ورفع السرية عن هذه التقارير.

وبخصوص أنظمة التقاعد، دعا أحد المتدخلين إلى الإسراع في إصلاح هذه الانظمة، نظراً للوضعية الصعبة التي تهدد استدامة تمويل صناديق التقاعد.

وفي هذا الصدد، تمت الدعوة إلى ضرورة حضور مسؤولي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في أشغال دراسة ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية.

وفيما يخص الإصلاح الجبائي، تمت الدعوة إلى إقرار عدالة جبائية تقوم على مبدأ التضامن وإعادة توزيع الثروات ومساهمة كل على قدر استطاعته في تحمل التكاليف العمومية، وكذا عقلنة الامتيازات الضريبية التي يجب أن تقوم على أساس الجدوى الاقتصادية، والقطع مع مقارنة الإعفاءات.

وقد أثار أحد المتدخلين إشكالية الإصلاح الشمولي للطلبات العمومية، وكذا الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، باعتباره أحد الركائز والتوجهات الوطنية للحد من الفوارق في الولوج للخدمات المالية وعاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جواب السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، توجهت بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على مداخلاتهم، مؤكدة على النقص الحاصل في تمثيلية النساء داخل الوزارة

وفيما يخص النظام الأساسي لموظفات وموظفي وزارة الاقتصاد والمالية، أوضحت السيدة الوزيرة أن السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية قد تقدم بهذا النظام بالمجلس الحكومي ولازال في طور المناقشة.

وفيما يتعلق بمأسسة الحوار القطاعي بالوزارة، أكدت على التزامها أن يتم بشكل منتظم سنويا، وأن جل الإشكالات المطروحة سيتم الإجابة عنها في النظام الأساسي.

وخلصت السيدة الوزيرة إلى أن الوزارة تعتمد على الرقمنة وتبسيط المساطر الإدارية من أجل التفاعل مع قضايا المواطنين، مبرزة في السياق ذاته نجاعة ودينامية خلق الحسابات الخصوصية للخزينة.

عرض

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ



مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2024

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
مجلس المستشارين

30 نونبر 2023

وزارة الاقتصاد والمالية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
MINISTRE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES



محاوّر العرض



◀ الوزارة في أرقام

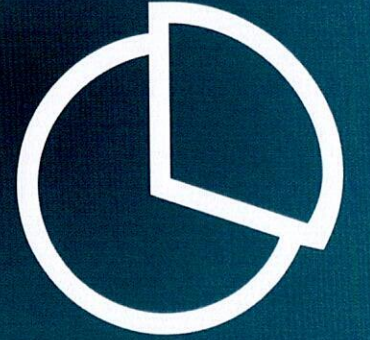
◀ حصيلة الوزارة برسم سنة 2023

◀ أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2024



01

الوزارة في أرقام



عدد موظفي الوزارة 19 160



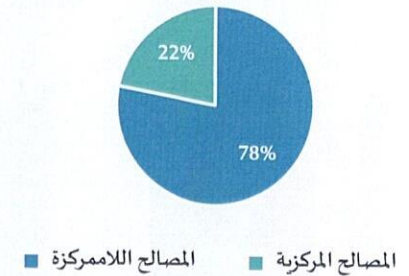
التوزيع حسب الأطر



التوزيع حسب الجنس

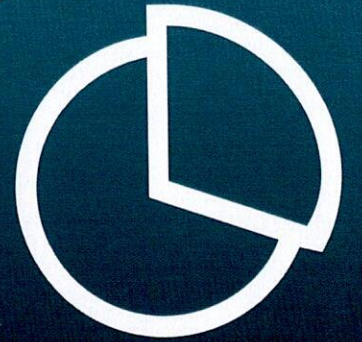


التوزيع الجغرافي



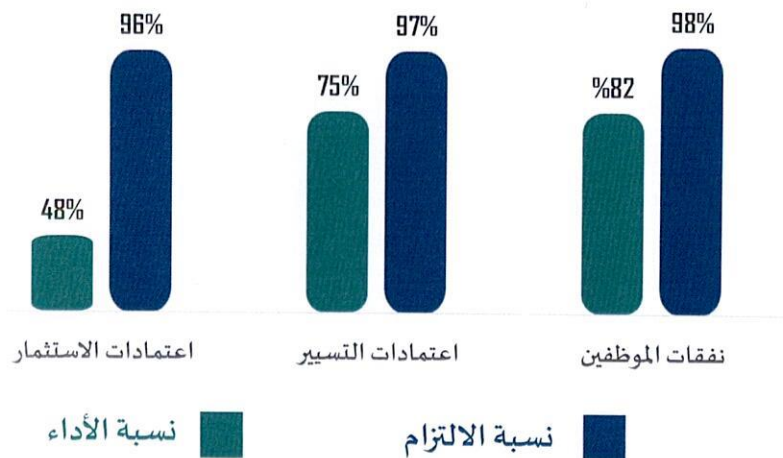
02

حصيلة الوزارة لسنة 2023



تنفيذ ميزانية الوزارة برسم سنة 2023

تنفيذ الميزانية إلى غاية 29 نونبر 2023



الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2023 بلغت 3919 مليون درهم

نفقات الموظفين	3 199 م د
اعتمادات التشغيل	584 م د
اعتمادات الاستثمار	136 م د

هيكلية ميزانية الوزارة حسب البرامج الميزانية:

- تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك
- تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
- تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية
- السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
- تدبير الملك الخاص للدولة
- دعم وقيادة

حصيلة برنامج "تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك"

➤ تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2023 المتعلقة بالجباية الجمركية:

➤ تبسيط المساطر الجمركية:

- مواصلة التجريد الكامل لعملية التخليص الجمركي من خلال نزع الطابع المادي عن التصريح الجمركي الشامل؛
- تجريد مسطرة منح شهادة الإبراء المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الخاصة بالجمارك من طابعها المادي؛
- منح صفة "المصدر المعتمد" ل 40 مقاوله مصدرة إلى غاية شهر أكتوبر 2023.

➤ تعزيز المراقبة من أجل دعم المنافسة الشريفة في مجال التجارة الخارجية (إلى غاية 30 شتنبر 2023):

- تحصيل مبلغ يقدر بـ 3,55 مليار درهم من المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية، من بينها 2,81 مليار درهم نتيجة مراجعة القيمة؛
- تحصيل مبلغ إجمالي قدره 174 مليون درهم من الرسوم والمكوس على الأتاوات وحقوق الترخيص (Royalties).

➤ تعزيز التدابير الجبائية وإجراءات تشجيع الصناعة الوطنية:

- الإعفاء من رسوم الاستيراد المفروضة على بعض الأدوية والمنتجات الصيدلانية في إطار دعم الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالصناعة الدوائية وتسهيل حصول المواطنين على الأدوية؛
- إرساء ضريبة داخلية على الاستهلاك تخص بعض المنتجات المحتوية على السكر المضاف؛
- إدراج تعديلات جديدة بمدونة الجمارك لإقرار المراقبة الجمركية لمناطق التسريع الصناعي وتحديد النظام الضريبي لهذه المناطق وكذا الصلاحيات القانونية لأعوان الجمارك داخلها.

➤ المداخيل الجمركية المحصلة: تسجيل ما يفوق 107,6 مليار درهم، متم شهر أكتوبر 2023. يعزى بشكل رئيسي إلى مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ومداخيل الضريبة

الداخلية على الاستهلاك التي فاقت حصصها 81,8% من إجمالي المداخيل المحصلة.

حصيلة برنامج "تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية"

- مواصلة إصلاح الطلبات العمومية من خلال:
 - إعداد الإطار المنظم لإبرام الصفقات العمومية (مرسوم رقم 2.22.431 صادر في 15 من شعبان 1444 (8 مارس 2023) المتعلق بالصفقات العمومية؛
 - إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بالمرسوم الجديد للصفقات العمومية؛
 - تعميم إجبارية التعهدات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية ابتداء من فاتح غشت 2023؛
 - إعداد الإطار القانوني المنظم للمرصد الوطني للطلبات العمومية ؛
 - تنزيل برنامج تكوين كافة الفاعلين في مجال الصفقات العمومية حول مستجدات الإصلاح.
- نشر ما يناهز 30 ألف طلب عروض في بوابة الصفقات العمومية؛
- مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي المتعلق بالجبايات الترابية؛
- مواصلة تطوير برنامج نزع الصفة المادية عن المساطر المتعلقة بتدبير المالية العمومية للدولة والجماعات الترابية؛
- مواصلة تعميم نظام التدبير المندمج لمداخل الدولة والجماعات الترابية على مستوى الأمرين بالصرف بالجماعات الترابية؛
- مواصلة تطوير النظام المعلوماتي الخاص بالمرصد الوطني للطلبات العمومية؛
- مواصلة تفعيل جميع مكونات برنامج نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية؛
- مواصلة تطوير وتفعيل استغلال النظام المعلوماتي الجديد الخاص بالإصلاح المحاسباتي للجماعات الترابية.

حصيلة برنامج "تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية"

➤ تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2023 المتعلقة بالإصلاح الجبائي؛

➤ تعزيز علاقة الثقة مع الملتزمين:

- تفعيل "الرسائل التذكيرية" المتعلقة بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية فيما يخص المفوتين لعقارات دون تصريح؛
- إشعار الملتزمين بالضرائب الجديدة عن طريق المكالمات الهاتفية، كجزء من تنوع وسائل الإخبار؛
- مواصلة تبسيط وتحسين الاستثمارات الضريبية المتعلقة بخدمات التصريح والأداء الضريبي عن بعد « النظام المعلوماتي Simpli»؛
- مواصلة صيانة وتطوير التطبيقات الخاصة بالخدمات الإلكترونية؛
- إدماج مسطرة طلب الرأي المسبق للإدارة فيما يتعلق بالضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية.

➤ تحقيق مردودية إيجابية على مستوى أهم المؤشرات (إلى غاية 31 أكتوبر 2023) :

- 87,7 % من العائدات الاجمالية الخام مقارنة بالتوقعات أي ما يعادل 173 مليار درهم؛
- 90,3 % من استرجاع الضريبة على القيمة المضافة أي ما يقدر بـ 10,8 مليار درهم؛
- 92,5 % من مجموع العائدات المحصلة عن طريق الأداء عن بعد في إطار تشجيع الامتثال الضريبي.

حصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

- أحداث «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية» لتحمل العمليات المرتبطة بتدبير آثار الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، وكذا إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير لضمان التنفيذ الفعال لكافة مكونات برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة.
- متابعة تفعيل الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة.
- مواصلة تفعيل منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، حيث عرفت سنة 2023 صدور المرسوم رقم 2.22.580 المتعلق بإرساء منظومة مراقبة التدبير بالقطاعات الوزارية، وكذا تنظيم النسخة الثانية من «المنتدى بين-الوزاري لمسؤولي البرامج».
- متابعة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية المتعلقة بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من خلال:
 - وضع تصور لنظام تتبع النفقات المستجيبة للنوع مع مواكبة قطاعين وزاريين في إطار مرحلة تجريبية قصد اعتماد منهجية موحدة لتعميمه على باقي القطاعات الوزارية؛
 - مواصلة مواكبة القطاعات الوزارية لإنجاز الدراسات التحليلية القطاعية حول النوع: همت هذه السنة النظامين الضريبي والجمركي.
- تعزيز الحكامة وهيكلية المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال:
 - مواصلة تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتبعية عمليات إعادة هيكلة ونجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛
 - نشر آجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية على موقع مرصد آجال الأداء: 39 يوما في متم شهر شتنبر 2023 مقابل 55,9 يوما في متم شهر دجنبر 2018؛
 - إطلاق 3 عمليات للتدقيق الخارجي: التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية ومكتب تنمية التعاون.
- السهر على التتبع المتواصل لتنفيذ ميزانية الدولة عبر اتخاذ ما يلزم من التدابير على مستوى:
 - تحصيل الموارد وضبط النفقات من أجل التحكم في عجز الميزانية (سيتم تقليص عجز الميزانية من 5,2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 الى حوالي 4,5 % سنة 2023)؛
 - تحسين آليات تمويل ميزانية الدولة والقطاع العمومي من خلال تعزيز آليات التحكم في مخاطر الدين العمومي والحد من المخاطر المتعلقة بديون الخزينة.
- تعزيز الشفافية المالية: تحقيق المغرب لتقدم ملموس على مستوى نتائج مسح الميزانية المفتوحة لسنة 2021، مسجلا 48 نقطة مقابل 43 نقطة سنة 2019 محتلا بذلك المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما شارك المغرب في مسح الميزانية المفتوحة لسنة 2023 والتي سيتم نشر نتائجها السنة المقبلة.

حصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين ولوج المقاولات إلى التمويل من خلال تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ومتابعة تنزيل البرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية ، إضافة الى مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.
- تسريع آجال إعداد قوانين التصفية وإغناء الوثائق المرافقة لها (تقرير نجاعة الأداء وتقرير افتتاح نص نجاعة الأداء والحساب العام للدولة).
- حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على استقرار الأسعار من خلال:
 - مواصلة الدعم المباشر لقطاع النقل وأسعار غاز البوطان والسكر والدقيق المدعم و القمح اللين المستورد وكذا للكتب المدرسية للمستويين الأولي والاعدادي : يرتقب أن تفوق الكلفة الاجمالية للدعم 29 مليار درهم استنادا الى تطورات الأسعار الدولية؛
 - الاستمرار في تعليق الرسوم الجمركية على واردات الحبوب و القطن والزيوت والحليب، إضافة إلى واردات الأبقار والأغنام مع تقديم دعم لواردات الأغنام؛
 - العمل على استقرار أسعار المواد والخدمات الأساسية المقننة باستثناء تحديد أثمان بيع 220 دواء وتخفيض أثمان 80 دواء والمصادقة على 96 منتج جديد من التبغ والزيادة في أثمان 282 منتوجا وذلك بفعل الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك؛
 - رصد ما يناهز 12 ألف مخالفة وإتلاف ما يزيد عن 800 طن من المواد الغير الصالحة للاستهلاك.
- تفعيل سياسة المنافسة:
 - إصدار المراسيم التطبيقية لقانون حرية الأسعار والمنافسة؛
 - دراسة ما يفوق 160 عملية تركيز اقتصادي همت عددا من القطاعات الاقتصادية كالصناعات الغذائية والطاقيّة والصحية وصناعات السيارات بالإضافة الى السياحة الفندقية والتأمين والاعلام....؛
- إنجاز مجموعة من الدراسات والتحليلات الماكرو-اقتصادية بهدف المساهمة في التنوير والمساعدة على اتخاذ القرار فيما يتعلق بضمان التوازنات الماكرو-اقتصادية، وبعض سياسات المالية العمومية، خصوصا تلك المتعلقة باستدامة المالية العمومية والمديونية وتمويل الاقتصاد، فضلا عن تتبع الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية.

حصيلة برنامج "تدبير الملك الخاص للدولة"

➤ دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية من خلال:

- تعبئة ما يناهز 4 آلاف هكتارا (خارج إطار الشراكة الفلاحية)، لدعم المخططات القطاعية والبرامج الجهوية والاستثمار المنتج، من أجل إنجاز 365 مشروعا بمبلغ استثماري يناهز 10 مليار درهم وإحداث ما يفوق 13 ألف منصب شغل.
- تعبئة ما يفوق 3 آلاف هكتارا تخص 144 مشروعا عن طريق طلبات العروض في إطار الشراكة الفلاحية؛
- تخصيص 435 هكتارا لفائدة الإدارات العمومية؛
- تعويض 180 مستفيدا عن عمليات الاقتناء العقارية، بمبلغ إجمالي يصل إلى مليار درهم، 60% منها تمت بالتراضي.

➤ تحفيظ أملاك الدولة:

- تأسيس الرسوم العقارية لمساحة تناهز 647 ألف هكتارا؛
- إيداع مطالب للتحفيظ بمساحة تناهز 334 ألف هكتارا؛
- نتيجة لذلك تم تقليص نسبة العقارات الغير المحفوظة إلى أقل من 0,2% من مجموع العقارات.

➤ المداخل المحصلة في إطار التمويلات المبتكرة لتمويل مشاريع الاستثمار العمومي: تحصيل مبلغ إجمالي يقدر بـ 12 مليار درهم، متم شهر أكتوبر 2023.

حصيلة برنامج "دعم وقادة" والأوراش الأفقية

➤ مواصلة تنزيل الميثاق الوطني للامتركز الإداري:

الاختصاصات والصلاحيات والمهام ، خاصة ذات الطابع التقريري، التي تم أو سيتم نقلها الى المصالح اللامركزة



الاختصاصات والصلاحيات والمهام موضوع تفويض الى المصالح اللامركزة



توزيع الموارد المادية على
الصعيد اللامركزي للوزارة

36%



2022



توزيع الموارد البشرية على
الصعيد اللامركزي للوزارة

78%



2022

حصيلة برنامج "دعم وقادة" والأوراش الأفقية

➤ دعم حكمة المالية العمومية:

- في سياق وطني ودولي موسوم بتوالي الأزمات وأثارها السلبية مع ما يتطلبه ذلك، أكثر من أي وقت مضى، من توفير وترشيد الاعتمادات المالية الضرورية ودعم لحكمة المالية العمومية، قامت المفتشية العامة للمالية، بداية سنة 2023، باعتماد مخطط العمل الاستراتيجي للفترة الممتدة ما بين 2023 و2026.
- ويتمحور هذا المخطط حول 5 مجالات استراتيجية تسعى جميعها إلى تحقيق هذا الغرض، وتضم 18 محورا و90 مشروعا و547 إجراء وهي كما يلي :

1	تأمين تدير المالية العمومية	2	مواكبة الإصلاحات الهيكلية
3	تقييم السياسات العمومية	4	تعزيز الفعالية العملية
5	دعم المهارات والكفاءات المهنية		

- وقد تم، إلى حدود شهر أكتوبر 2023، إنجاز 182 مهمة، بنسبة ارتفاع تصل إلى 10% مقارنة مع مجموع المهام المنجزة برسم سنة 2022. وتتعلق هذه المهام بتدقيق حسابات المشاريع الممولة من طرف الدول والهيئات والمؤسسات المالية الدولية (51) وبتدقيق العمليات المالية والمحاسبية للجماعات الترابية (39)، وبافتتاح نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2022 (36)، وبتدقيق ومراقبة المصالح المالية (20)، وبمواكبة الأوراش العمومية الاستراتيجية (13)، وبافتتاح تدير الإدارات والمنشآت والمقاولات العمومية (06)، إضافة إلى دراسات (06) ومهام أخرى (11):
- شملت الدراسات التي تم إنجازها مجالات وقطاعات حيوية ومواضيع ذات راهنية كالإجهاد المائي والتضخم والاستثمار والتنمية الترابية المندمجة والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والتقاعد....؛
- كما يتم حاليا العمل على إعداد تقرير افتتاح نجاعة الأداء المرفق بمشروع قانون التصفية برسم سنة 2022 وذلك تطبيقاً لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية؛
- بالإضافة إلى ذلك، واصلت المفتشية العامة للمالية الإشراف على ورش إرساء الإطار المرجعي للمراقبة الداخلية بإدارات الدولة. وقد تم في هذا الصدد إعداد مشروع مرسوم يوجد حاليا في طور الدراسة لدى الأمانة العامة للحكومة.

حصيلة برنامج "دعم وقيادة" والأوراش الأفقية

➤ اختيار المغرب (وزارة الاقتصاد والمالية) من ضمن 14 دولة عربية لنيل جائزة الشارقة في المالية العامة عن فئة "الجهة المتميزة في المالية العامة"، تتويجا لدوره الفعال في مجال تعزيز القيادة في تنفيذ الميزانية ومدى توظيف التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق نتائج مالية متميزة.



➤ الدفاع عن الدولة أمام القضاء والوقاية من المنازعات الإدارية والمدنية والجنائية والتجارية:

- توفير ما يقارب 3 ملايين درهم كفارق بين المبالغ المطالب بها والمبالغ المحكوم بها ضد الدولة:
- تسجيل ما يناهز 8 آلاف قضية جديدة.

تثمين العنصر البشري

➤ توشيح الموظفين:

- عدد الموشحين بأوسمة ملكية

211

➤ الخدمات الاجتماعية:

- عدد الاستفادات من الخدمات المقدمة

30 ألف

- مواصلة تنزيل الاستراتيجية الاجتماعية بالوزارة

➤ التكوين وتطوير المهارات والترقيات:

- دورات التكوين (يوم فرد التكوين)

100 ألف

- عدد المستفيدين من التكوين

9 آلاف

- عدد المستفيدين من الترقيات

6,7 ألف

- برمجة الامتحانات المهنية برسم 2023

24 امتحان

- مباريات التوظيف برسم 2023

5 مباريات

➤ مقارنة النوع:

40%

- نسبة تمثيلية النساء

27%

- ولوج الموظفين المناصب المسؤولية

48%

- ولوج الموظفين للتكوين

• مواصلة تنزيل مخرجات الدراسة حول «المساواة بين النساء والرجال والتوفيق بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمرأة بالوزارة»: تفعيل مهام مرصد النوع الاجتماعي وإعطاء الانطلاقة لمركز الإنصات والمواكبة.

➤ تحسين التواصل:

- نشر ميزانية المواطن

النسخة 13

- عدد المتابعين لمستجدات الوزارة

تجاوز 1 مليون

➤ مواصلة تنزيل مقتضيات المرسوم 2.17.265 المتعلق بتحديد كفاءات تلقي ملاحظات المرتفقين واقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها: التوصل ب 2065 شكاية وملاحظة ومقترح، تمت معالجة 2038 منها أي ما يناهز 98%.

➤ مواصلة ورش الرقمنة على صعيد جميع مديريات الوزارة وكذا أشغال تهيئة وتأهيل المقرات الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي.

➤ مواصلة تنزيل مقتضيات القانون 13.31 المتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومة من خلال معالجة 930 طلب للمعلومات من بين 1000 طلب متوصل به، أي ما يعادل 93%.

➤ مواصلة تفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

➤ متابعة تنزيل الاستراتيجية الطاقية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة بالوزارة.

+7%



70 K



87 K



1 K



75 K

➤ تنظيم الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الفترة الممتدة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023 بمدينة مراكش:

- مشاركة أكثر من 12500 مشاركا رفيعي المستوى بما في ذلك:
 - ✓ 3300 مشارك عن الوفود الرسمية من بينهم 186 وزيرا للمالية و115 محافظ بنك مركزي يمثلون 182 دولة:
 - ✓ 5500 ممثل عن القطاع الخاص؛
 - ✓ 1500 مسؤول وموظف عن المؤسسات الدوليتين؛
 - ✓ 1300 ممثل عن المجتمع المدني والوسط الأكاديمي؛
 - ✓ 900 ممثل عن وسائل الإعلام الدولية والوطنية.
- حضور متميز للمغرب في برنامج ندوات الاجتماعات السنوية:
 - ✓ تنظيم 4 ندوات حول مواضيع تهم المغرب؛
 - ✓ تنظيم 3 ندوات بتشارك مع المؤسسات الدوليتين.
- حضور وازن للمسؤولين والشخصيات المغربية من خلال 40 مشاركة في الندوات المنظمة.

معطيات مرقمة برسم سنة 2024



الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2024 تقدر ب 4 706 مليون درهم

مقارنة مع سنة 2023	اعتمادات سنة 2024	
+25,62% 	4 019 م د	نفقات الموظفين
+8,53% 	547 م د	اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة (*)
+20,68% 	140 م د	اعتمادات الاستثمار (*)
2600 منصب مالي		المناصب المالية المحدثة

(*) دون احتساب الاعتمادات المخصصة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة (100 م د).

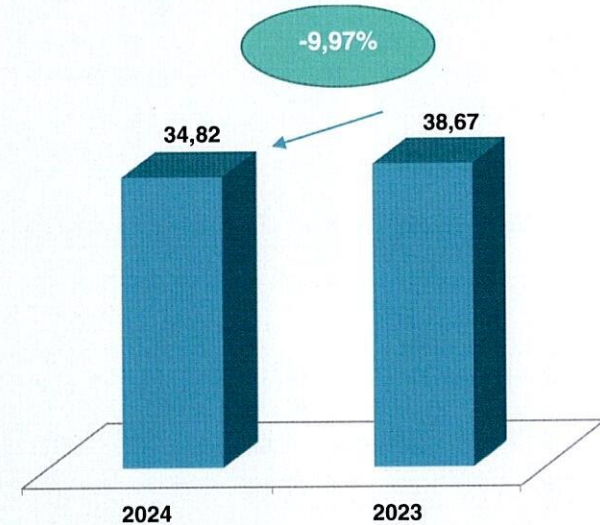
معطيات مرقمة

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل التسيير

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة بين سنتي
2023 و 2024 (بمليار درهم)

ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

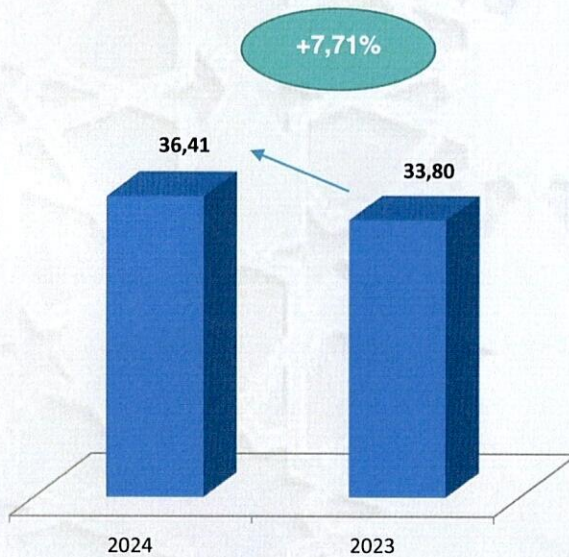
- تحملات المقاصة (*): 16,96 مليار درهم مقابل 26,58 مليار درهم سنة 2023؛
- تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية وتحمل التعويضات العائلية لفائدة متقاعدي أنظمة التقاعد المدبرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد ونفقات الأنظمة غير المساهمة وكذا نفقات أخرى: 5,30 مليار درهم؛
- مساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية: 4,38 مليار درهم.



معطيات مرقمة

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل الاستثمار

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة بين سنتي 2023 و2024 (بمليار درهم)



يضم هذا الفصل أساسا المكونات التالية :

■ تحويلات لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخرينة التالية : 23,35 مليار درهم، والتي تشمل :

- صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي : 3,13 مليار درهم؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات : 2,96 مليار درهم وصندوق التضامن بين الجهات : 328,35 مليون درهم؛
- صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 1,50 مليار درهم؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرباط بين المدن: 1 مليار درهم؛
- حسابات النفقات من المخصصات : 11,40 مليار درهم.

■ مساهمات ومساعدات مختلفة في إطار دعم البرامج والمشاريع المهيكلية : 12,83 مليار درهم، من بينها :

- مواكبة بناء محطات لتحلية مياه البحر ونقل المياه : 2 مليار درهم؛
- تسديد لفائدة الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات : 1,35 مليار درهم؛
- دفعات لفائدة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في إطار المشاريع المتعلقة بمدن المهن والكفاءات: 600 مليون درهم؛
- تسديدات لفائدة وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشمال والجنوب والجهة الشرقية : 500 مليون درهم؛
- تغطية التزامات الدولة في إطار بروتوكول الاتفاق الموقع بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية : 500 مليون درهم.

اعتمادات فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

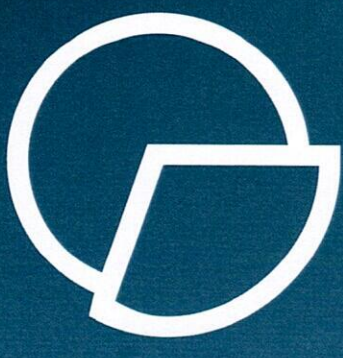
الاعتمادات المقترح رصدها على صعيد فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية برسم سنة 2024 :

2,2 مليار درهم

ستخصص هذه الاعتمادات لتغطية النفقات الطارئة على مستوى المعدات والنفقات المختلفة لميزانيات تسيير القطاعات الحكومية.

03

أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2024



1. إعطاء الأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى:

- مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية: متابعة تنزيل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة الفئات الهشة من خلال تعبئة غلاف مالي يقدر ب 9,5 مليار درهم وإطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل سنة 2023 من خلال رصد 25 مليار درهم برسم سنة 2024 مع الرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف عبر تسخير جميع الإمكانيات المالية واللوجستكية لتعزيز عملية التقيد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد :
- مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز:
- إنعاش الاقتصاد الوطني: مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار ودعم المبادرة القاولاتية:
- مواصلة أشغال تنزيل مشروع الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تفعيل عمليات إعادة هيكلة المؤسسة والمقاولات العمومية ومواصلة تتبع تطور أجال أدائها :
- مواصلة تنزيل تدابير القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية الضريبية:
- متابعة إصلاح أنظمة التقاعد .

2. دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار:

- مواصلة تحفيز المقاولات الناشئة والمتكثرة وتحسين شروط تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة:
- تعيين الإطار القانوني لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير:
- مواكبة المؤسسات المالية العمومية : تعبئة الموارد اللازمة لتفعيل زيادة رأسمال القرض الفلاحي .

3. مواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى:

- مواصلة إصلاح المنظومة القانونية المؤطرة للمحاسبة العمومية:
- استكمال إصلاح الصفقات العمومية:
- مواصلة تطوير برنامج نزح الصفة المادية عن المساطر المتعلقة بتدبير المالية العمومية للدولة والجماعات الترابية:
- مواصلة تطوير نظام التدبير المندمج لنفقات الموظفين في إطار ورش نزح الصفة المادية عن الوثائق والمستندات المثبتة لنفقات الموظفين.
- مواصلة تنزيل الإصلاح الضريبي للجماعات الترابية:

4. دعم الحكامة المالية العمومية:

- إنجاز حوالي 200 مهمة من طرف المفتشية العامة للمالية تتعلق بالمهام المنصوص عليها في الاتفاقيات المالية الدولية والقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل، إضافة إلى المهام المبرمجة وفق مقارنة المخاطر. وكذا مواصلة تجويد المهام المتعلقة بمواكبة الإصلاحات الهيكلية:
- العمل على تعزيز القوة الاقتراحية للمفتشية العامة للمالية لمواكبة أورش الإصلاحات الهيكلية من خلال إنجاز مجموعة من الدراسات والأبحاث ذات البعدين المالي والاقتصادي:
- تعزيز نظام اليقظة والمراقبة المتعلق بالمالية والسياسات العمومية والذي يعتمد على تحليل دقيق للمعطيات والبيانات:
- تتبع مدى تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الواردة في تقارير الهيئة من طرف الوحدات المتخصصة:
- انطلاق التكوين الأساسي للفوج 40 لمفتشي المالية للتدربين وتنزيل دورات التكوين المستمر المبرمجة برسم سنة 2024:
- مواصلة التعاون بين المفتشية العامة للمالية وشركائها على الصعيدين الوطني والدولي.

5. المنافسة والأسعار والمقاصلة :

- مواصلة دعم المواد الأساسية عبر رصد ما يناهز 16 مليار درهم وتعزيز آليات مراقبة ملفات دعم السكر وغاز البوطان:
- مواصلة تقنين أسعار المواد والخدمات المقتننة ومتابعة تطورات أسعار المواد المحررة من خلال إنشاء مرصد وطني يهدف إلى وضع نظام لليقظة حول الأسعار:
- تفعيل مقتضيات قانون حرية الأسعار والمنافسة من خلال القيام بعمليات تحسيسية حول مستجدات هذا القانون مع مواصلة دراسة عمليات التركيز وابداء الرأي في القضايا المحالة من طرف مجلس المنافسة.

6. تهيئة العنصر البشري من خلال مواصلة تنزيل مقارنة النوع، والتكوين وتطوير الكفاءات وكذا تنزيل الاستراتيجية الاجتماعية لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الوزارة.

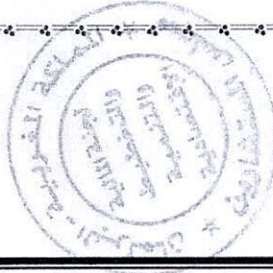
7. مواصلة إنجاز الدراسات والتحليلات الماكرو-اقتصادية وكذا تعميق الدراسات حول توجيه السياسات الميزانية في المغرب واستدامة المالية العمومية، علاوة على الإشكاليات المتعلقة بالفوارق الاجتماعية والمجالية خصوصا الفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

8. مواصلة ورش الرقمنة وتبسيط المساطر على صعيد جميع مديريات الوزارة وتعزيز التواصل المؤسساني وكذا أشغال التهيئة وتأهيل المقرات الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي.

شكرا على انتباهكم



ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

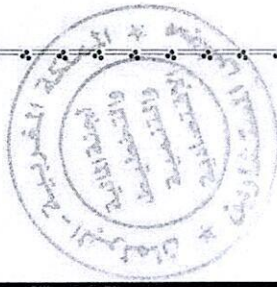
ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة الثامنة مساءً
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2024

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة: 11	الساعة: من 20:30 إلى 23:00	الولاية التشريعية: 2021 - 2027
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة: 4	المدة الزمنية: ساعتان 30 د	السنة التشريعية: 2023 - 2024
عدد المعتذرين: 1	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة: 15	دورة أكتوبر 2023

السيدة و السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكتاو	فريق الأصالة والمعاصرة	11/5/23
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	11/5/23
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايدي	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد عموري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	11/5/23
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	11/5/23
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	11/5/23



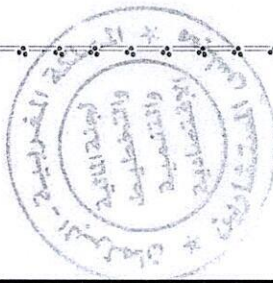
المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة مساء
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2024

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكور	مجموعة العدالة الاجتماعية	اعتذار
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2024

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

[illegible]



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2024

مقرر اللجنة
السيد عابد بادل

رئيس اللجنة
السيد مولاي مسعود أكناو

الولاية التشريعية 2021 – 2027
السنة التشريعية 2023 – 2024
دورة أكتوبر 2023

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2024.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 30 نونبر 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

في البداية، قدم السيد الوزير المنتدب عرضا مفصلا حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، ذكر من خلاله أن إعداد هذه الميزانية ارتكز على التوجيهات الملكية السامية حول أهمية الميثاق الوطني للاستثمار والتناسق بين السياسات العمومية، لاسيما الخطابين الساميين لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح السنتين التشريعتين الأولى والثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

كما استعرض السيد الوزير المنتدب مهام الوزارة، من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه وتبعية تنفيذها وتقييمها، والإسهام في استقطاب الاستثمارات ودعم المستثمرين ومواكبتهم، وكذا تتبع تنفيذ السياسات العمومية في مجال الاستثمار بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، فضلا عن اقتراح الإجراءات الكفيلة بتنمية الاستثمار ودعمه.

هذا، وأوضح أن الوزارة تعمل على وضع برنامج عمل الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال وتتبع تنفيذه بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، وكذا تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وإرساء نظام لليقظة.

وبخصوص مجال الالتقاءية وتقييم السياسات العمومية، أفاد أن الوزارة تسهر على تتبع تنفيذ السياسات العمومية وتقييمها من أجل ضمان فعاليتها ونجاعتها وتعمل على تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية والسياسات القطاعية، بالإضافة إلى تقديمها كل توصية إلى الحكومة من شأنها تحسين فعالية السياسات العمومية وتعزيز التقائيتها وانسجامها وتكاملها.

وفيما يهم حصيلة الوزارة لسنة 2023 في مجال الاستثمار، أشار السيد الوزير المنتدب إلى أن الوزارة عملت على إخراج النصوص التطبيقية التي ينص عليها الميثاق الجديد للاستثمار، وتم عقد 3 لجن استثمارية خصصت للدراسة والمصادقة على 62 اتفاقية و4 مشاريع استراتيجية، وكذا تنظيم عدة تظاهرات على المستوى الوطني للتعريف بالميثاق الجديد للاستثمار، فضلا عن مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة جهويا وقطاعيا.

أما بخصوص برنامج عمل الوزارة لسنة 2024، أوضح أنه تم استكمال إصدار وتنزيل النصوص التطبيقية لتفعيل ميثاق الاستثمار، ومواصلة تفعيل آليات الحكامة، وكذا إتمام تنزيل الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة، علاوة على استكمال الترتيبات التقنية لإحداث "مرصد الاستثمار".

كما أبرز السيد الوزير المنتدب أن الوزارة قد ساهمت في بلورة خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال خلال الفترة 2023-2026، وعملت على التنسيق مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والقطاعات المعنية الأخرى لتفعيل تبسيط المساطر الإدارية وتسريع اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، أما برنامج العمل لسنة 2024، فتسهر الوزارة على التنسيق مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لتتبع تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، وكذا تسهيل شمولي لعملية الاستثمار وتحسين ولوج المستثمرين للعقار.

وفي ما يخص مجال الالتقاءية وتقييم السياسات العمومية، أكد السيد الوزير المنتدب أن الوزارة عملت على وضع الإطار العام للالتقاءية وتقييم السياسات العمومية من خلال تطوير ثقافة وتقييم السياسات العمومية لدى فاعلي القطاع العام، وكذا المساهمة في بلورة وتعزيز تنفيذ السياسات العمومية عبر بلورة وتنفيذ بعض الأوراش ذات الأولوية، أما عن برنامج العمل لسنة 2024، أوضح أن الوزارة ستواصل ورش وضع إطار عام للالتقاءية وتقييم السياسات العمومية، وكذا وضع الخبرة اللازمة رهن إشارة القطاعات الوزارية لمواكبتها في بلورة وتنفيذ بعض السياسات العمومية ذات أولوية.

وفي الشق المرتبط بتدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات، أبرز السيد الوزير المنتدب أن حصيلة الوزارة سنة 2023 همت مواصلة تعزيز الرأسمال البشري للوزارة بأطر وكفاءات مؤهلة، وإعداد الحساب الإداري لسنة 2022، وكذا إتمام إنجاز دليل المساطر الخاص بمهن الدعم والدليل المرجعي للوظائف والكفاءات، أما عن برنامج العمل لسنة 2024، فقد أكد على مواصلة التعيين في مناصب المسؤولية الشاغرة ومواصلة عملية التوظيف.

وفي الجانب المتعلق بالتواصل والتعاون الدولي والشراكات، استحضّر حصيلة الوزارة لسنة 2023 في المشاركة في لقاءات وتظاهرات ذات طابع دولي، والمساهمة في أشغال اجتماعات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وفي أشغال المنظمات الدولية، علاوة على تنظيم العديد من الحملات الترويجية، أما برنامج عمل سنة 2024، فيتجلى في المشاركة في المفاوضات والاجتماعات المتعلقة باتفاقيات تسهيل الاستثمار والتبادل الحر وأشغال اللجان المشتركة للتعاون، وبروتوكولات وآليات تسوية المنازعات في مجال الاستثمار، إضافة إلى التمثيل في تظاهرات المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية، ومواصلة تنزيل استراتيجية التواصل التي وضعتها الوزارة فضلا عن استكمال إحداث الموقع الإلكتروني للوزارة.

وفي الختام، ذكر السيد الوزير المنتدب بالإعتمادات المخصصة لوزارته، وذلك كما يلي:

*ميزانية التسيير: 390.020.000 درهم

* ميزانية الاستثمار:

-إعتمادات الأداء: 3.439.213.000 درهم

-إعتمادات الالتزام: 2.000.000 درهم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية مناسبة نوه من خلالها السيدات والسادة المستشارون بالمجهودات التي تقوم بها الوزارة وأطرها لاسيما في تنزيل ميثاق الاستثمار ونصوصه التطبيقية وذلك تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مؤكداً على أهمية هذا القطاع الذي يجمع بين الاستثمار باعتباره أداة للنهوض بالاقتصاد الوطني والخلق للثروة وعامل أساسي للاستقرار المجتمعي. فضلاً عن تقييم السياسات العمومية لماله من أثر مهم في تجويد السياسات العمومية والوقوف على مكان الخلل والإجابة عنها، وتوحيد جهود القطاعات وتطوير الأداء الحكومي، بالإضافة إلى التقائية السياسات العمومية التي تعتبر العامل المفقود في العديد من السياسات القطاعية التي ميزت تاريخ الحكومات التي تعاقبت على تدبير الشأن العمومي.

كما أشاد العديد من المتدخلين بأجراً تفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، ناهيك

عن إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار، وتبسيط 22 مسطرة إدارية على مستوى المراكز واللجان الموحدة للاستثمار وذلك بتقليص عدد الوثائق المطلوبة بنسبة تقدر بـ 45%.

في حين طالب أحد المتدخلين بتحسين الإجراءات المرتبطة بتبسيط المساطر الإدارية ذات الصلة بموضوع الاستثمار.

وفي السياق ذاته، دعا المتدخلون إلى رقمنة كل الخدمات الإدارية المرتبطة بموضوع الاستثمار استجابة لمطالب المستثمرين بشكل يكرس الفعالية، النجاعة، السرعة والحكمة في الخدمات الإدارية، والعمل على تقليص لامركزية القرار الإداري عبر تفويض الاختصاص للفاعل الإداري الترابي بغية التصديق على المشاريع الاستثمارية.

وفي الشق المتعلق بتحسين مناخ الأعمال، تمت الإشادة ببلورة خارطة الطريق الإستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال، وبإطلاق أشغال "مرصد الاستثمار"، وكذا بتنظيم جولات تحسيسية للتعريف بالمغرب كوجهة استثمارية متميزة، وجذب شركات جديدة لتطوير الاستثمار.

من جانب آخر، ثمن المتدخلون التزام الحكومة بتعزيز الاستثمار الخاص، لبلوغ نسبة 50% بحلول سنة 2026، والرفع من نسبته من الثلث إلى الثلثين في أفق سنة 2035. وكذا بمصادقة لجنة الاستثمارات على 36 اتفاقية وملحق لمشاريع استثمارية في إطار نظام الدعم الأساسي والمصادقة على أربع مشاريع إستراتيجية في إطار الدعم الخاص ومنح الطابع الاستراتيجي لستة مشاريع إضافية من شأنها خلق أزيد من 160 ألف منصب شغل.

كما تم التنويه بالمجهودات التي بذلتها الحكومة في سبيل التوزيع المجالي العادل لفرص الاستثمار، وذلك باعتماد منح ترابية وأخرى قطاعية مما سيساهم في تحقيق المقاربة القائمة على التوزيع المجالي العادل لفرص الاستثمار، مع المطالبة بتقديم تحفيزات أخرى للمقاولات الصغرى والمتوسطة من قبيل تعزيز فرص التمويل من

خلال تحفيزات جبائية، وبالتالي تنمية المناطق التي تعرف غياب الاستثمار الخاص، وكذا تقليص البطالة التي تعرفها هذه المناطق.

في حين دعا أحد المتدخلين إلى ضرورة تحقيق الاستثمار بالأثر الملموس اجتماعياً ومجالياً، وكذا بتفعيل وتبعية المراسيم الخاصة بتفعيل أنظمة الدعم على المستوى الترابي.

وتمت المطالبة باعتماد المقاربة التشاركية كما جاء بها دستور 2011، ومواجهة الاقتصاد غير المهيكل والريع والاحتكار وتجويد منظومة العدالة والحرص على ضمان سيادة القانون، وجعل القطاع العام قاطرة التنمية، وتوفير مناخ ملائم للقطاع الخاص يراعي البعد البيئي.

وأشار أحد المتدخلين إلى دور الحملات التحسيسية في تعزيز جاذبية بلادنا للمستثمرين، مطالبا بخلق لجنة خاصة بالاستثمارات من أجل الحفاظ على استقرار مناصب الشغل، مشيداً بخارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، وتسريع إصدار الوثائق الاستثمارية لعدم عرقلة المشاريع وكذا ترسيخ اللاتمركز، وكذا بدور المراكز الجهوية، مطالبا بالرفع من عدد الأطر لاسيما التي تتوفر على الكفاءات.

من جانب آخر، تمت إثارة الإشكاليات التي تعيق تنزيل ميثاق الاستثمار لاسيما تلك المرتبطة بالمراكز الجهوية للاستثمار كون أطر هذه المراكز لا يتوفرون على الخبرة اللازمة لتطبيق البرامج ومواكبة المقابلة المستفيدة من ميثاق الاستثمار، مطالبا بإسناد هذه المهمة لـ (MAROC PME) التي تتوفر على التجربة في إنجاز ومواكبة وتتبع إنجاز الملفات، وفي السياق ذاته، تمت الدعوة للاستفادة من تجربتها من طرف الوزارة المكلفة بالاستثمار.

وبخصوص المناصب المالية المخصصة للوزارة، دعا أحد المتدخلين إلى وضع نظام تعاقدى بدل نظام الوظيفة العمومية مما سيسمح بجلب الكفاءات، والبحث عنها سواء على المستوى الوطني أو لدى المغاربة المقيمين بالخارج إن اقتضى الحال.

وفيما يرتبط باللجنة الوطنية المكلفة بالاستثمار، والتي تبث في الملفات التي تناهز 50 مليون درهم، تمت الإشارة إلى أن المراكز الجهوية للاستثمار هي التي تبث في

هذه الملفات، وأنها غير مؤهلة للقيام بهذه المهام، نظراً أن نقل الاختصاصات لم يتم بالتوازي بين الوزارة ومراكز الاستثمار التيلا تتوفر على اختصاصات معينة، مطالباً بإبقاء هذا الاختصاص للجنة الوطنية.

كما تمت المطالبة بتسريع تنزيل ميثاق الاستثمار لاسيما في قطاع السياحة واللوجيستيك كون المغرب مقبل على تنظيم كأس العالم لكرة القدم لسنة 2030، وتوفير البنية التحتية اللائقة، وتسريع إخراج المراسيم ذات الصلة بقطاع السياحة واللوجيستيك.

وقد تمت الدعوة إلى عرض جميع المشاريع المتعلقة بالتجميع الصناعي داخل اللجنة الوطنية نظراً لتعدد المنتجات والمستفيدين، وكذا خلق لجنة مشتركة بين قطاع التجارة وقطاع الاستثمار والجمارك قصد التحضير مسبقاً لمدونة الجمارك لتدليل بعض الصعوبات الجمركية.

ومن أجل تكريس العدالة المجالية، تمت المطالبة بخلق مناطق صناعية أخرى وذلك لتخفيض تكلفة الوعاء العقاري.

وبخصوص رخص البناء المتعلقة بالاستثمار، تمت الإشارة إلى أنهم وضع منصة رقمية للحصول على رخصة البناء، والمطالبة بمعالجة جميع النواقص التي تعرفها الملفات في وقت محدود.

وأوضح أحد المتدخلين أن المغرب له قدرة على جذب الاستثمار ولكن نسبة الإنجاز ضعيفة وتبقى دون طموحات المستثمرين، ويجب اعتماد مؤشرات انجاز من قبيل احترام دفتر التحملات إلى جانب مؤشرات المدخلات، مؤكداً على ضرورة تحديد مؤشرات أثر المشاريع الاستثمارية الكبيرة المنجزة من طرف مراكز الاستثمار أو اللجنة الوطنية على الساكنة سواء فيما يرتبط بمؤشرات الشغل أو النسيج المقاولاتي أو في خلق الثروة، فضلاً عن وضع منظومة تتبع على مستوى اللجنة الوطنية وعلى مستوى المراكز الجهوية، وذلك من أجل جرد مختلف العراقيل التي تعرفه الإدارة، وكذا تحسين محيط مناخ الأعمال وتدليل مختلف العراقيل، وتسريع تنفيذ الاتفاقيات وكذا توفير الحماية للمستثمرين.

من جانب آخر، تمت الدعوة إلى البحث عن آليات جديدة لحث الأبنك على الانخراط بشكل أكبر في المجهود الحكومي الرامي إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار الخاص.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في معرض جوابه، أشاد السيد الوزير المنتدب بتدخلات السيدات والسادة المستشارين، مؤكدا أن الاستثمار رافعة للنمو والتشغيل، وأن المغرب له مجموعة من الامتيازات التي تعطيه استثناء في المنطقة في مقدمتها الأمن والاستقرار الذي ينعم به تحت القيادة الرشيدة والإستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما أشار السيد الوزير المنتدب، أن التراكمات التي عرفها الاستثمار منذ بداية الاستقلال المبنية على الليبرالية الاقتصادية والانفتاح على العالم الخارجي، هي اختيارات إستراتيجية ساهمت في مراجعة منظومة الاستثمار ككل، لإخراج الميثاق الوطني للاستثمار.

بخصوص العدالة المجالية، أكد السيد الوزير المنتدب أن وزارة الاستثمار تعمل على تشجيع المستثمرين للاستثمار في المناطق التي لم تعرف تطورا اقتصاديا عن طريق الدعم، مضيفا أن هذا الدعم يركز أيضا على البعد المتعلق بالمناصب المالية والمناصفة بين الجنسين.

أما بخصوص العقارات المخصصة للاستثمار، أشار السيد الوزير المنتدب أن الحكومة ستعالجه بمقاربة شمولية لإعطاء قيمة مضافة لميثاق الاستثمار، كبناء المناطق الصناعية وفتح مناطق أخرى بطريقة أكثر ابتكارا لاستغلالها دون عناء مالي يؤثر على الموارد المالية للمستثمرين.

وعلى مستوى المساطر الإدارية، أكد السيد الوزير المنتدب أن وزارة الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية تعمل على حل جميع هذه الإشكاليات، من خلال إخراج النصوص التطبيقية التي ينص عليها الميثاق الجديد للاستثمار لتكون جاهزة في سنة 2024.

كما أكد أن المشاريع المصادق عليها ومبالغها وكذا توافد المستثمرين الأجانب، دليل واضح على نجاح الورش الملكي لميثاق للاستثمار.

كما شدد السيد الوزير المنتدب على أهمية الاستثمار العمومي وما أنجزه من بنية تحتية، كبناء السكك الحديدية، المطارات، الطرق السيارة والموانئ، ليكون المغرب محورا رائدا في بناء إفريقيا الأطلسية، تجسيدا للتوجهات الملكية في خطابه بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء، مفيدا أن البنية التحتية هي العامل المحدد في تنافسية المقاولات.

أما بخصوص تبادل المعلومات، أكد السيد الوزير المنتدب أن وزارة الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية عملت على جمع نظام المعلومات الخاص ب les séries ليكون تتبع المشاريع واضحا وبشكل مستمر، وإنشاء مرصد وطني للاستثمار لدعم تنفيذ وتبعية سياسة الاستثمار الوطنية.

وفي الأخير، أفاد السيد الوزير المنتدب أن وزارة الاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية على الرغم من بداية نشأتها، فإن إيقاع وتطور عملها سيؤدي إلى إيصال بلادنا إلى ما هو أفضل في المستقبل القريب.

عرض السيد الوزير



المملكة المغربية
+08HΛΣ+ I HCYOSΘ
ROYAUME DU MAROC

وزارة الاستثمار والتجارية وتقييم السياسات العمومية

30 نومبر 2023



"... وهو نفس المنطق، الذي ينبغي تطبيقه، في تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الضريبي، وتعزيزه في أسرع وقت، بميثاق جديد ومحفز للاستثمار. وبموازاة ذلك، يجب الحرص على المزيد من التناسق والتكامل والانسجام، بين السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها..."

مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الجمعة 08 أكتوبر 2021

"... وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنمية.

وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار، دفعة ملموسة، على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية. وهو ما يتطلب رفع العراقيل، التي لاتزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي، على جميع المستويات... »

مقتطف من الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الجمعة 14 أكتوبر 2022



مهام الوزارة

مهام الوزارة

في مجال التقانية وتقييم السياسات العمومية

- تتبع تنفيذ السياسات العمومية والسهر على تقييمها من أجل ضمان فعاليتها ونجاعتها ؛
- العمل على تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية والسياسات القطاعية؛
- اطلاع الحكومة على تقارير التقييم المنجزة حول السياسات العمومية وعلى الدراسات والتحليل والبحوث الميدانية المنجزة حول التلقائية السياسات العمومية؛
- تقديم كل توصية إلى الحكومة من شأنها تحسين فعالية السياسات العمومية، وتعزيز التقانيتها، وانسجامها وتكاملها.

في مجال مناخ الأعمال

- وضع برنامج عمل الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال وتتبع تنفيذه، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛
- تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال؛
- إرساء نظام لليقظة.

في مجال الاستثمار

- إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه، والسهر على تتبع تنفيذها وتقييمها؛
- الاسهام في استقطاب الاستثمارات ودعم المستثمرين ومواكبتهم؛
- تتبع تنفيذ السياسات العمومية في مجال الاستثمار، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛
- اقتراح الإجراءات الكفيلة بتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه.

الحصيلة و برنامج العمل

الاستثمار و مناخ الأعمال

تشجيع ودعم الاستثمار

حصيلة سنة 2023

- إخراج النصوص التطبيقية التي ينص عليها الميثاق الجديد للاستثمار، الخاصة بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي (المرسوم رقم 2.23.1 الصادر 16 فبراير 2023 وقرارات رئيس الحكومة الصادرة بتاريخ فاتح مارس 2023)؛
- انعقاد آخر دورة للجنة الاستثمارات، خصصت لدراسة والمصادقة على 26 اتفاقية وملحقا لمشاريع استثمارية، بقيمة اجمالية تفوق 28,5 مليار درهم، ستمكن من إحداث أكثر من 26.917 منصب شغل؛
- وبعد دخول ميثاق الاستثمار الجديد حيز التنفيذ، انعقاد اجتماعين للجنة الوطنية للاستثمارات، تم خلالهما :
 - ✓ المصادقة على 36 اتفاقية وملحقا لمشاريع استثمارية في إطار نظام الدعم الأساسي، بقيمة اجمالية تفوق 78,7 مليار درهم، ستمكن من إحداث 30.686 منصب شغل؛
 - ✓ المصادقة على 4 مشاريع استراتيجية في إطار نظام الدعم الخاص المطبق على المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي، بقيمة استثمارية تصل إلى 29,5 مليار درهم، ستمكن من إحداث 12.269 منصب شغل؛
 - ✓ منح الطابع الاستراتيجي لـ 6 مشاريع استثمارية إضافية بقيمة اجمالية تزيد عن 133 مليار درهم، ستمكن من إحداث 125.000 منصب شغل.

تشجيع ودعم الاستثمار

حصيلة سنة 2023

- تنظيم عدة تظاهرات على المستوى الوطني (الدار البيضاء، الرباط، فاس، وجدة، طنجة، مراكش، أكادير، كلميم، الداخلة،...) للتعريف بالميثاق الجديد للاستثمار وتعبئة الفاعلين والشركات للاستفادة من الفرص والتحفيزات التي يتيحها الميثاق الجديد للاستثمار؛
- تنظيم جولات ترويجية للتعريف بالمغرب كوجهة استثمارية متميزة وجذب شركات جديدة لتطوير فرص الاستثمار في عدة دول كألمانيا، بريطانيا، اليابان، الولايات المتحدة، سنغافورة، سويسرا، الهند، اسبانيا، الكودفوار، الصين والمملكة العربية السعودية؛
- مواكبة المستثمرين خلال كل المراحل لتسهيل عملية الاستثمار؛
- مواصلة تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة، جهويا وقطاعيا، باعتماد مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص على المستويين المركزي والجهوي؛
- انطلاق أشغال إحداث "مرصد الاستثمار"، ليشكل آلية فعالة لتتبع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة؛
- إعطاء الانطلاقة للمواءمة الاستراتيجية للمراكز الجهوية للاستثمار، لتمكينها من الإشراف الشامل على عملية الاستثمار والرفع من فعالية وجودة الخدمات في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

تشجيع ودعم الاستثمار

برنامج عمل سنة 2024

- استكمال إصدار وتنزيل النصوص التطبيقية لتفعيل ميثاق الاستثمار، ويتعلق الأمر بالنصوص التطبيقية الخاصة بنظام الدعم الخاص بتشجيع المقاولات المغربية على التواجد على الصعيد الدولي والنظام الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ؛
- مواصلة تفعيل آليات الحكامة التي ينص عليها ميثاق الاستثمار الجديد ؛
- إتمام تنزيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمارات الخاصة من خلال إبرام عقود قطاعية وجهوية لتعزيز تعبئة كل الفاعلين ؛
- استكمال الترتيبات التقنية لإحداث "مرصد الاستثمار" ؛
- مواصلة تنظيم جولات على الصعيدين الوطني والدولي لاستقطاب وتنويع المستثمرين؛
- مواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وفق إطار جديد للحكامة والتدبير لتمكينها من مواكبة الدينامية التي يعرفها الاستثمار ببلادنا.

تحسين مناخ الأعمال

حصيلة سنة 2023

- المساهمة في بلورة خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال خلال الفترة 2023-2026، والتي تركز على 3 محاور بالإضافة لمحور أفقي، وتتضمن 10 أورش أولوية و46 مبادرة استراتيجية؛
- بالتنسيق مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والقطاعات المعنية الأخرى:
- ✓ تفعيل تبسيط 22 مسطرة إدارية، حيث تم تخفيض عدد الوثائق المطلوبة من حاملي المشاريع الاستثمارية بنسبة 45%؛
- ✓ تسريع اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار، من خلال نقل 15 قرار إلى المستوى الجهوي في إطار تنزيل مقتضيات ورش اللاتمرکز الإداري؛
- ✓ تحسين وتأطير آجال إصدار الوثائق اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية من خلال تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 باعتماد ونشر أربع مراسيم تنفيذية؛
- السهر على تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار بتنسيق مع القطاعات المعنية.

تحسين مناخ الأعمال

برنامج عمل سنة 2024

- التنسيق مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لتتبع تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال ؛
- تسهيل شمولي لعملية الاستثمار من خلال اعتماد مقاربة جديدة تركز على "مسار المستثمر" ؛
- تحسين ولوج المستثمرين للعقار، باعتباره رافعة أساسية لإنعاش الاستثمار؛
- تعبئة الفاعلين في مجال مناخ الأعمال على المستوى الوطني والتراحي ؛
- تعزيز التنسيق التراحي واليقظة فيما يتعلق بمناخ الأعمال.

التقائية وتقييم السياسات العمومية

وضع الإطار العام للتقائية وتقييم السياسات العمومية

حصيلة سنة 2023

■ عملت الوزارة على تطوير ثقافة التقائية وتقييم السياسات العمومية لدى فاعلي القطاع العام. وفي هذا الصدد تم :

- ✓ الشروع في وضع إطار معياري للتقائية، من أجل التعريف بالمراحل والمتطلبات التي يجب اتباعها لصياغة واعتماد سياسات عمومية منسجمة ومندمجة. وسيحدد هذا الإطار مبادئ توجيهية مشتركة ومعايير يجب احترامها خلال كل مرحلة من مراحل تنفيذ السياسات العمومية بهدف تتبع ناجع وفعال؛
- ✓ تبادل الخبرات مع هيئات عاملة في مجال التقائية وتقييم السياسات العمومية على المستوى الوطني والدولي، وذلك بتنظيم عدة لقاءات وتساورات.

المساهمة في بلورة وتعزيز تنفيذ السياسات العمومية

حصيلة سنة 2023

■ ساهمت الوزارة في بلورة وتنفيذ بعض الأوراش ذات أولوية، ونخص بالذكر:

- ✓ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- ✓ الاستراتيجية الوطنية لخفض انبعاثات الكربون؛
- ✓ الخطة الحكومية للمساواة؛
- ✓ خارطة طريق مندمجة للسياسات الثقافية؛
- ✓ السياسة الوطنية للتشغيل.

التقائية وتقييم السياسات العمومية

برنامج عمل سنة 2024

- ستواصل الوزارة ورش وضع إطار عام للتقائية وتقييم السياسات العمومية من خلال:
 - ✓ مشاركة مختلف القطاعات الوزارية في وضع الإطار المعياري للتقائية،
 - ✓ تعزيز انخراط الشركاء من خلال تنظيم دورات تدريبية لتشجيع تبني الإطار المعياري،
 - ✓ تعزيز آليات تنسيق وتوجيه السياسات العمومية،
 - ✓ وضع إطار مرجعي لتقييم السياسات العمومية،
 - ✓ مواصلة التعاون مع الهيئات العاملة في مجال التقائية وتقييم السياسات العمومية.
- كما ستواصل الوزارة وضع الخبرة اللازمة رهن إشارة القطاعات الوزارية لمواكبتها في بلورة وتنفيذ بعض السياسات العمومية ذات أولوية

تدبير الموارد المالية و البشرية و نظم المعلومات

تدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات

حصيلة سنة 2023

- مواصلة تعزيز الرأسمال البشري للوزارة بأطر وكفاءات مؤهلة ؛
- إعداد الحساب الإداري لسنة 2022 ؛
- إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات (2024 – 2026) ومشروع الميزانية ومشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2024؛
- إتمام إنجاز دليل المساطر الخاص بمهن الدعم بالإضافة إلى الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات ؛
- إنجاز شطر مهم من البنية التحتية لتكنولوجيا ونظم المعلومات الخاصة بالوزارة وتعزيز أمنها ؛
- افتتاح أمن نظم معلومات الوزارة تماشيا مع التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات ؛
- الشروع في نقل المنصة الرقمية الخاصة بتدبير ملفات المشاريع الاستثمارية "CRI-invest".

تدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات

برنامج عمل سنة 2024

- مواصلة التعيين في مناصب المسؤولية الشاغرة ومواصلة عمليات التوظيف؛
- إعداد مخطط التكوين للثلاث سنوات المقبلة (2024-2026) ؛
- الشروع في اعتماد مقارنة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات لترشيد وعقلنة تدبير الموارد البشرية؛
- تنفيذ الجدول الزمني للتدابير المستخلصة من افتتاح أمن نظم معلومات الوزارة والتدابير من أجل الامتثال للتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات ؛
- إتمام نقل المنصة الرقمية الخاصة بتدبير ملفات المشاريع الاستثمارية "CRI-invest" والعمل على تطويرها.

التواصل و التعاون الدولي و الشراكات

التواصل والتعاون الدولي والشراقات

حصيلة سنة 2023

في مجال التعاون الدولي :

- المشاركة في لقاءات وتظاهرات ذات طابع دولي : المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، مؤتمر بلومبرغ للاقتصاد الجديد بوابة إفريقيا (مراكش)، الاجتماعات السنوية للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (مراكش)، مبادرة مستقبل الاستثمار (الرياض)...
- المساهمة في أشغال اجتماعات التعاون الثنائي والتعاون متعدد الأطراف،
- المساهمة في أشغال المنظمات الدولية : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة التجارة العالمية، منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ...
- وضع آليات لليقظة في مجال الاقتصاد والاستثمار

في مجال التواصل :

- المساهمة في تنظيم العديد من الحملات الترويجية « المغرب الآن : Morocco Now » (المملكة المتحدة، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان، والصين)
- تنظيم لقاءات وطنية للتعريف بميثاق الاستثمار الجديد وخارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال،
- التواصل عبر وسائل الإعلام الوطنية والدولية والرقمية،
- إنشاء نظام رصد ويقظة معلوماتية.

التواصل والتعاون الدولي والشراكات

برنامج عمل سنة 2024

في مجال التعاون الدولي :

- المشاركة في المفاوضات والاجتماعات المبرمجة خلال سنة 2024 والمتعلقة باتفاقيات تسهيل الاستثمار و التبادل الحر، وأشغال اللجان المشتركة للتعاون، وبروتوكولات واليات تسوية المنازعات في مجال الاستثمار.
- تمثيل الوزارة في تظاهرات المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية خاصة المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية (SNUD)، والبنك الدولي (BM)، والمنظمة العالمية للتجارة (OMC)

في مجال التواصل :

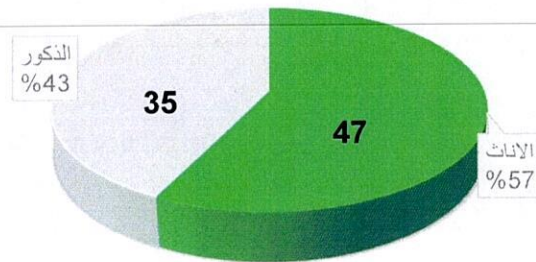
- مواصلة تنزيل استراتيجية التواصل التي وضعتها الوزارة
- استكمال إحداث الموقع الإلكتروني للوزارة

الرأسمال البشري للوزارة

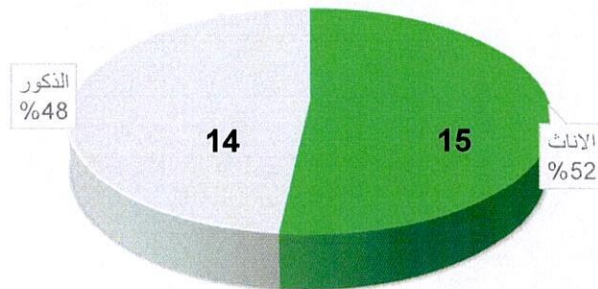
الرأسمال البشري للوزارة

الرأسمال البشري في أرقام

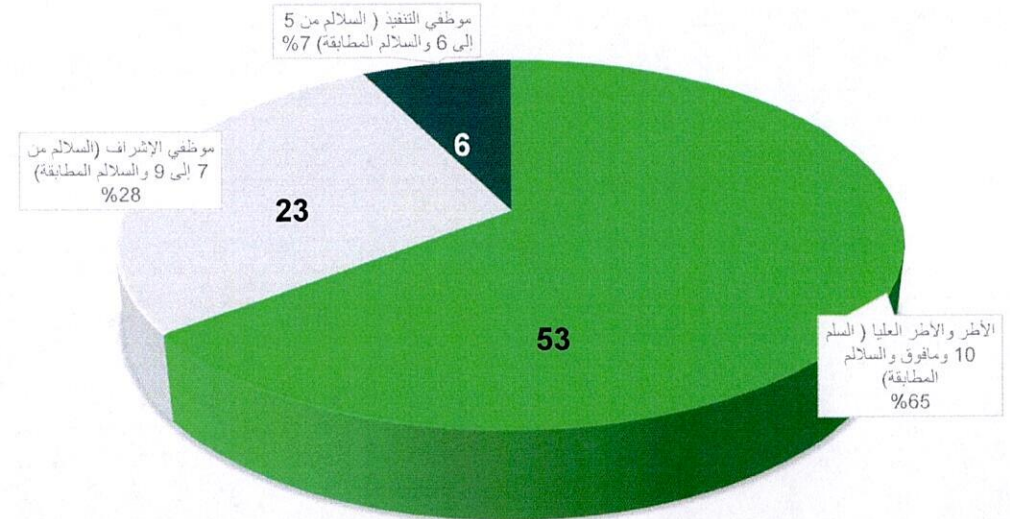
توزيع الموظفين حسب النوع



توزيع مناصب المسؤولية المشغولة حسب النوع



توزيع الموظفين حسب الفئات



الرأسمال البشري للوزارة

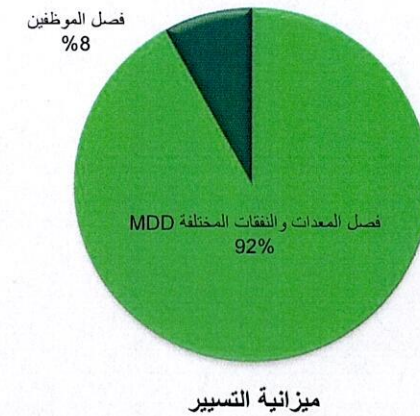
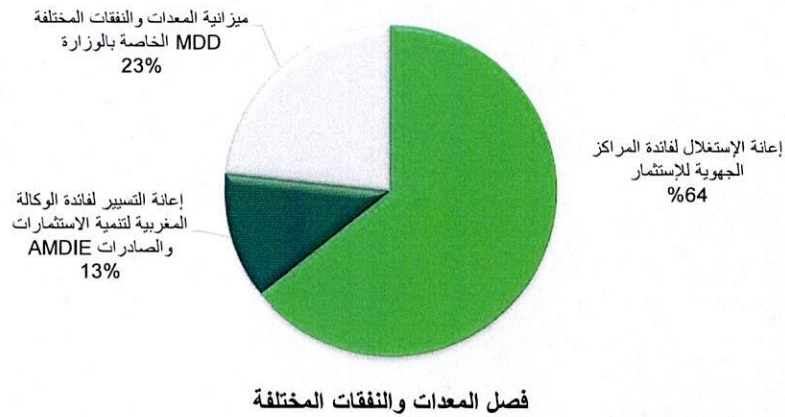
تدبير المناصب المالية

- إتمام عملية التوظيف برسم سنة 2023 (8 مناصب مسؤولية ومباراة توظيف 10 أطر)؛
- إنجاز برنامج استعمال المناصب المالية المقررة برسم سنة 2024، لتنزيله ابتداء من بداية سنة 2024.

الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2024

ميزانية التشغيل لسنة 2024

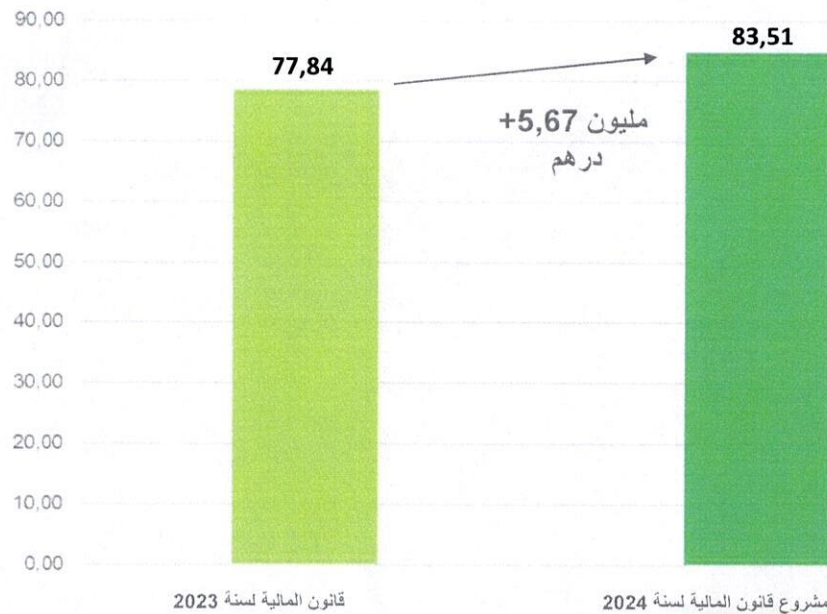
ميزانية التشغيل		
الفصل	قانون المالية لسنة 2023	مشروع قانون المالية لسنة 2024
I. فصل الموظفين	16 535 000,00	31 785 000,00
II. فصل المعدات والنفقات المختلفة MDD	122 565 000,00	358 235 000,00
ميزانية المعدات والنفقات المختلفة MDD الخاصة بالوزارة	77 836 000,00	83 506 000,00
إعانة التشغيل لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات AMDIE	44 729 000,00	44 729 000,00
إعانة التشغيل لفائدة المراكز الجهوية للإستثمار		230 000 000,00
المجموع	139 100 000,00	390 020 000,00



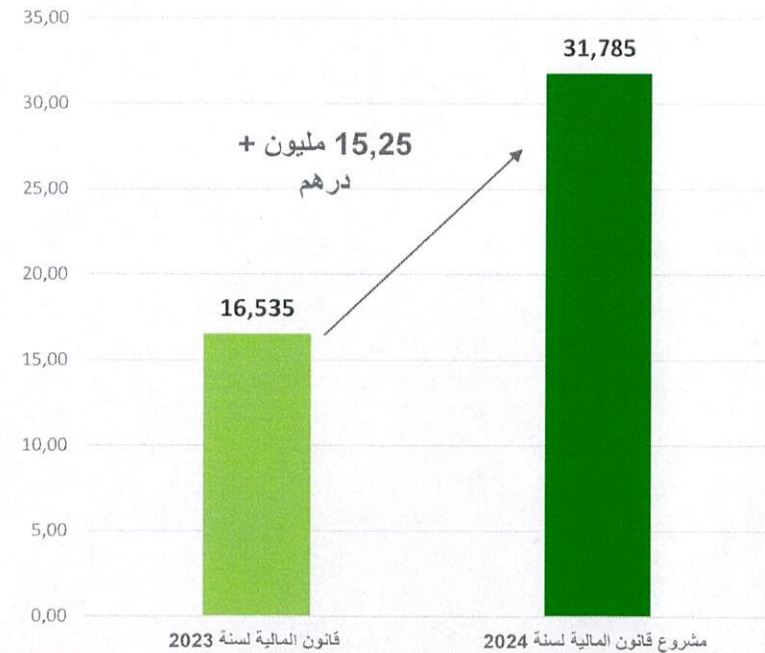
تطور ميزانية التسيير ما بين 2023-2024

تطور ميزانية التسيير الخاصة بالوزارة (مليون درهم)

ميزانية التسيير
(فصل المعدات والنفقات المختلفة الخاصة بالوزارة)



ميزانية التسيير
(فصل نفقات الموظفين)



ميزانية الاستثمار لسنة 2024

ميزانية الاستثمار (اعتمادات الأداء)			
نسبة تطور الميزانية	مشروع قانون المالية لسنة 2024	قانون المالية لسنة 2023	
نفس الغلاف المالي برسم سنة 2023	16 213 000,00	16 213 000,00	الميزانية الخاصة بالوزارة (اعتمادات الأداء)
	2 000 000 000,00	2 000 000 000,00	دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات في إطار المصاريف المتعلقة بإنعاش الاستثمارات
	1 353 000 000,00	1 353 000 000,00	دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات في إطار دعم المنظومات الصناعية
برمجة جديدة على مستوى ميزانية الوزارة لنفس مبلغ الاعانة برسم سنة 2023	70 000 000,00	-	إعانة التجهيز لفائدة المراكز الجهوية للاستثمار
	3 439 213 000,00	3 369 213 000,00	المجموع

تبلغ اعتمادات الالتزام 2 مليون درهم برسم سنة 2024 ومايليها

شكرا على تتبعكم

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

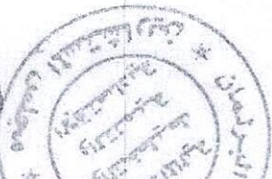
ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة السادسة والنصف مساء
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2024

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة: 13	الساعة: من 18h30 إلى 20h30	الولاية التشريعية: 2021 - 2027
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة: 5	المدة الزمنية: ساعة واحدة	السنة التشريعية: 2023 - 2024
عدد المعتذرين: 1	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة: 18	دورة أكتوبر 2023

السيدة و السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايدي	الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد عموري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

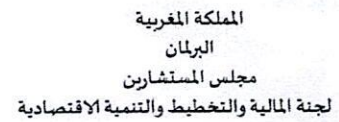


ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة السادسة والنصف مساء
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2024

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السبية	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	



شماره ۱۰۰

[illegible]



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط

برسم السنة المالية 2024

مقرر اللجنة
السيد عابد بادل

رئيس اللجنة
السيد مولاي مسعود أكناو

الولاية التشريعية 2021 – 2027
السنة التشريعية 2023 – 2024
دورة أكتوبر 2023

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2024.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكور في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ 30 نونبر 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكانو رئيس اللجنة، وبحضور السيد أحمد الحليمي العلمي المندوب السامي للتخطيط.

في البداية، استعرض السيد المندوب السامي العمل الذي قامت به المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2023، من بحوث إحصائية ودراسات موضوعاتية، وهي فترة خاصة بالنظر لما ميزها من تواصل التوترات الدولية وانعكاساتها المتمثلة في اختلال سلاسل التوريد ونقص في الموارد الطاقية والغذائية واضطرابات في مستويات التضخم، وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على مختلف دول العالم، بالإضافة إلى تزايد حدة الأخطار المرتبطة بالتغيرات المناخية وما ينتج عنها من توالي فترات الجفاف وندرة في الموارد المائية وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان.

أما على المستوى الوطني، فقد تزامنت هذه الفترة مع بداية مقتضيات النموذج التنموي الجديد وتجاوز نصف المدة المحددة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة (2015-2030) ومواصلة تفعيل الجهوية المتقدمة والشروع في تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية.

كما أفاد السيد المندوب السامي أن الأشغال التي تعتمزم المندوبية إنجازها برسم سنة 2024 تندرج ضمن البرنامج الاستراتيجي للفترة 2022-2026، مبنية حسب البرامج الأربعة المنصوص عليها في مشروع نجاعة الأداء الذي أعدته المندوبية طبقا

لأحكام المادة 39 والبند الثاني من المادة 69 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، وتتضمن هذه المحاور مايلي:

● **إنجاز الأشغال التحضيرية للإحصاء العام للسكن والسكنى لسنة 2024:** طبقا لتوصيات الأمم المتحدة الرامية إلى إجراء الإحصاء العام للسكان والسكنى مرة كل 10 سنوات، أوضح السيد المندوب السامي أن بلادنا ستنجز الإحصاء العام السابع للسكان والسكنى خلال الفترة الممتدة من فاتح شتنبر 2024 إلى 30 منه..، والتي سوف تتميز هذه العملية الوطنية باعتماد الرقمنة واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف مراحل إنجازها، والذي سيعرف مستجدات منهجية وتقنية في مختلف مراحل إنجازها، لتحسين التكلفة الميزنيائية لهذه العملية؛

● **إعداد الحسابات الوطنية والدراسات الموضوعاتية والقطاعية:** أفاد السيد المندوب السامي أن إنجاز البحوث الإحصاءات ليس هدفا في حد ذاته وإنما لاستعمال مخرجاتها في إعداد وتحيين الحسابات الوطنية وتتبع الظرفية وإنجاز التوقعات الاقتصادية وكذا إعداد دراسات اقتصادية واجتماعية وسوسيو ديموغرافية.

وبخصوص الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية، فقد أكد السيد المندوب السامي أن المندوبية قامت بإعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2023، وتهيئ الميزانية الاستشرافية لسنة 2024 وإصدار المذكرات الفصلية التي ترصد تطور الظرفية الاقتصادية لسنة 2023؛

● **التقائية أهداف التنمية المستدامة مع النموذج التنموي الجديد:** أكد السيد المندوب السامي أن المندوبية السامية للتخطيط واصلت أشغال الدراسة المتعلقة بمدى التقائية أهداف التنمية المستدامة مع النموذج التنموي الجديد، وفي هذا الصدد، تم رصد التقائية كبيرة بينهما سواء من حيث الغاية النهائية والأهداف الإستراتيجية والمرامي أو مؤشرات القياس

والتتبع والتقييم، إلا أن هذا النموذج يتضمن جوانب القطيعة مع السياسات العامة المتبعة منذ مطلع الألفية الثانية، إضافة إلى كون بعض أهدافه تبقى طموحة مقارنة بأداء الاستراتيجيات القطاعية، أما فيما يتعلق بالمؤشرات، فقد تم رصد نقص في النموذج التنموي الجديد خاصة في ما يتعلق برصد التقدم المسجل في بعض المجالات، من قبيل التدبير المستدام للموارد المائية والبحث والتطوير والابتكار والنجاعة الطاقية.

● **مواكبة الجهوية المتقدمة:** من أجل مواكبة ورش الجهوية المتقدمة، واصلت المندوبية، خلال سنة 2023، تدعيم المصالح اللاممركزة عبر تفويض واسع للاختصاصات وتعزيز وسائلها المادية والبشرية ودعم قدراتها في ميادين الإحصاء والتخطيط وأهداف التنمية المستدامة وإعداد قواعد المعطيات الإحصائية الجهوية وتطوير التنسيق الإحصائي على الصعيد الجهوي، وتفعيل التصميم الإداري للفترة 2020-2022 المصادق عليه من طرف اللجنة الوزارية للامركزية في أكتوبر 2019، وفي هذا السياق أعدت المندوبية التقرير المتعلق بسنة 2022 الذي يحدد الاختصاصات التي تم نقلها للمصالح اللاممركزة، وعددها 20 اختصاصا، والتي تم تفويضها، وعددها تسعة، علما أن تفويض هذه الاختصاصات يبقى رهينا بإحداث مصالح لاممركزة على مستوى بعض القطاعات العمومية وبملاءمة النصوص التشريعية.

● **تدبير الموارد البشرية والمالية،** أشار السيد المندوب السامي أن المندوبية خلال سنة 2023، واصلت تدبير الموارد البشرية بالاعتماد على مقارنة تركز على الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات ونظام التدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات (GPEEC)، التي تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفت مهام وتنظيم مؤسستنا في سياق التحول الرقمي الذي انخرطت فيه منذ سنة 2019، وتمكين مواردنا البشرية من اكتساب المعارف وتطوير المهارات الضرورية للقيام بمهامهم على أكمل وجه، من خلال تطوير وإطلاق

منصة للتعليم الإلكتروني " ACADEMY HCP " تتيح لأطر الولوج إلى دورات تكوينية مفتوحة (MOOC) ومواد التعلم الإلكتروني تشمل مجالات مختلفة تهتم الجوانب الاقتصادية والأدوات الإحصائية المرتبطة بدراسة مستوى المعيشة والدخل والسكان والديمغرافيا والتنمية المستدامة بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالتدبير الإداري والمحاسباتي والرقمنة والتمكن من اللغات الأجنبية.

• **التوثيق واليقظة المعلوماتية،** أكد السيد المندوب السامي أن المندوبية تواصل جهودها في مجال تجميع ومعالجة ونشر الوثائق التي تهتم المجالات الاقتصادية والاجتماعية ووضعها رهن إشارة الباحثين وعموم المستعملين عبر بوابات البحث الوثائقي.

• **مواكبة مؤسسات التكوين لإستراتيجية المندوبية للتحويل الرقمي،** من أجل مواكبة إستراتيجية لتحويل الرقمي، عمل المعهد الوطني للإحصاء والإقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات التابعين للمندوبية السامية للتخطيط على استكمال إرساء قواعد التموضع التنافسي مع باقي مدارس المهندسين بالمملكة وتطوير خريطة متكاملة للعرض البيداغوجي تتماشى مع تطلعات بلادنا في مجال مهن الغد.

• **تطوير التعاون الدولي والشراكات:** أوضح السيد المندوب السامي أن المندوبية واصلت خلال سنة 2023 جهودها الرامية إلى تطوير علاقات مؤسستنا مع عدة شركاء على المستوى الوطني والدولي، بحيث وقعت على اتفاقيتين للشراكة والتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، وتفعيل الشراكة مع المكتب الإحصائي الدانماركي الرامية إلى مواكبة استراتيجية التحويل الرقمي التي انخرطت فيه المندوبية منذ سنة 2019، وتوسيع نطاقها إلى مجالات استراتيجية جديدة تشمل، على الخصوص، الاقتصاد الأخضر

والاقتصاد الرقمي، كما قامت في إطار الشراكة مع سفارة كندا بالمغرب بإعداد دراسات تعتمد مقارنة مقارنة للنوع الاجتماعي، وإعداد دراستين تتطرق الأولى لظاهرة العنف ضد الأطفال والثانية لتمكين المرأة القروية وفي إعداد أدوات تواصلية سمعية بصرية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالنوع الاجتماعي في إطار شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي. وتجدون ضمن طيات العرض المرفق بهذا التقرير أدق التفاصيل على هذه البرامج ونسبة إنجازها وكذا خطة عمل المندوبية لاستكمال برامجها خلال سنة 2024.

أما عن مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط السنة برسم المالية 2024، فقد تم تخصيص 562,6 مليون درهم، وقد تم توزيعها على الشكل التالي:

- نفقات الموظفين: 360,3 مليون درهم؛
- المعدات والنفقات المختلفة: 178.7 مليون درهم؛
- ميزانية الاستثمار: 23,6 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في البداية، عبر السيدات والسادة المستشارين عن اهتمامهم بالبحوث المنجزة سواء منها الوطنية أو الجهوية حول مختلف المواضيع، سواء الدورية مثل البحث الوطني المتعلق بسوق الشغل والتنمية المستدامة، وحول الدخل ومعيشة الأسر والحسابات الوطنية... وغيرها، وكذا البحوث والتقارير الأخرى المنجزة في إطار استراتيجية عمل المندوبية، والمتعلقة على وجه خاص بتتبع تحقيق غايات النموذج

التنموي الجديد لبلادنا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالخطوات المنجزة في إطار الإعداد للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

وفيما يخص وضعية الموارد البشرية بالمندوبية السامية للتخطيط، أجمع المتدخلون على ضرورة وضع نظام أساسي خاص بموظفي المندوبية السامية للتخطيط على غرار بعض المؤسسات العمومية.

كما اعتبر أحد السادة المستشارين أن وضع قانون للإحصاء يعد مدخلا أساسيا لمعالجة القضايا المتعلقة بالنهوض بوضعية الموارد البشرية للمندوبية السامية للتخطيط، وكذا تطوير أساليب وآليات عمل المندوبية وتنظيم اختصاصاتها بشكل جيد. وكذا التنويه بوضع برنامج عمل استراتيجي للفترة 2022 - 2025.

وتم التساؤل حول منجزات المندوبية السامية للتخطيط في إطار التفاعل مع خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده سنة 2021، حول إصلاح مؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط.

في حين اعتبر أحد المتدخلين أن المندوبية ورغم دعوة صاحب الجلالة نصره الله، لا تزال مستمرة في العمل بنفس الآليات القديمة، لاسيما الاعتماد على نفس النظام الإداري، ودون انعقاد مجلس الإدارة للتداول في قرارات المندوبية السامية.

في سياق آخر، أكد أحد المتدخلين على أهمية تبادل المعلومات بين المؤسسات العمومية، فيما بينها وبين الحكومة، مبرزا أن المعطيات الإحصائية ضرورية ومطلوبة من قبل مؤسسات أخرى، بما فيها البرلمان، مؤكدا على أن أعضاء مجلسي البرلمان يعتمدون عليها في مهامهم الرقابية وفي تقييم السياسات العمومية، وفي مناقشة مشاريع القوانين، خاصة مشروع قانون المالية.

وفي ذات السياق، أشار أحد المتدخلين إلى أن اختصاص المندوبية السامية للتخطيط في مجال إجراء الإحصائيات وتجميع المعطيات هو اختصاص يتسم بالمصدقية والتجرد.

كما تم الاستفسار عن عدم مشاركة المندوبية السامية للتخطيط في تدبير السجل الاجتماعي الموحد، والدعوة إلى إنجاز البحوث الإحصائية، ذات الصلة

بالبرامج التنموية الأساسية، بالاعتماد على النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، على غرار إعلان "ريو" حول البيئة والتنمية، والبرامج المقررة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (كوب).

وتم التأكيد على ضرورة الاهتمام بالبحوث الميدانية في البحوث الوطنية والجهوية التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط، داعيا إلى إعادة النظر في بعض أساليب العمل مثل اللجوء إلى المناولة أو إلى أطر موضوعين رهن إشارة المندوبية السامية للتخطيط، عوض أطر المندوبية السامية، وعلى الرفع من تعويضات أطر المندوبية السامية ذات الصلة بإجراء البحوث الميدانية.

وفي المقابل، أكد أحد المتدخلين على عدم اللجوء إلى المناولة أو إلى جهات ثالثة متعددة، من أجل إنجاز بعض البحوث، سيساهم في تجاوز التشكيك في صحة البيانات الإحصائية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

كما تمت المطالبة بإجراء بحوث حول على القطاع غير المهيكل، وحول محفزاته وسبل مواجهته.

وتفاعلا مع دعوة السيد المندوب السامي للتخطيط، لممثلي الجماعات الترابية بمجلس المستشارين للانخراط الإيجابي في إنجاز البحوث الجهوية، أكد أحد المتدخلين على ضرورة انفتاح المندوبية السامية للتخطيط على ممثلي الجماعات الترابية عند إنجاز البحوث الوطنية والجهوية، وعند إجراء الإحصاء العام للسكان والسكنى وضبط المعطيات الإحصائية، مشيرا إلى أن بعض البيانات الإحصائية المتعلقة ببعض الجماعات لم تراعي بعض الخصوصيات التي تتميز بها مناطق معينة، خاصة القروية منها، لاسيما دخل الأسر وقدرتها الشرائية، مما أدى إلى إقصاء بعض الجماعات من الاستفادة من بعض برامج التنمية البشرية.

وثن المتدخلون المجهودات المبذولة في إطار الإعداد للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، المزمع إنجازه باعتماد الرقمنة، مع التأكيد على استجابة أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لدعوة السيد المندوب السامي للتخطيط السنة المقبلة وقبل الشروع في إجراء الإحصاء العام للسكان والسكنى

لعقد لقاءات مع المندوبية السامية للتخطيط من أجل الاطلاع على التدابير المتخذة والاستعدادات المنجزة لإنجاح هذا الورش الوطني الهام.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في معرض جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد المندوب السامي للتخطيط على أن إحداث المندوبية السامية للتخطيط هي مبادرة ملكية محظية، أراد جلالة الملك من خلالها تعويض قطاع حكومي بمؤسسة مستقلة تتولى إعداد الإحصائيات المتعلقة بمجالات مختلفة باستقلال وتجرد، فبعد أن كانت المهام المتعلقة بإنجاز البحوث الإحصائية تتولاها وزارة منتدبة مكلفة بالتخطيط، ثم بعد ذلك وزارة للتوقعات الاقتصادية والتخطيط، ارتأى النظر السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس سنة 2003، إحداث المندوبية السامية للتخطيط، لتتولى المهام التي كانت موكولة قبل ذلك إلى القطاع الحكومي المذكور.

وأوضح أنه في فترات سابقة، خصوصاً في المراحل الأولى لإحداث المندوبية السامية للتخطيط، كان يطرح بشكل مستمر النقاش حول التوقعات والإحصائيات التي تقدمها المندوبية السامية للتخطيط، وفي بعض الأحيان كانت هناك اتجاهات مشككة في صحة المعطيات الصادرة عن المندوبية، وفي أهمية المندوبية نفسها، مبرزاً أن هذه التوجهات قد تراجعت، ويمكن القول أنها لم تعد موجودة الآن، وأن العناية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ودعمه المتواصل، يعد من الأسباب الرئيسية لتعزيز مكانة المندوبية السامية للتخطيط.

كما أفاد السيد المندوب السامي أن الخطاب السامي الموجه للبرلمان بمناسبة افتتاح السنة التشريعية لسنة 2021، والذي دعا فيه جلالته إلى إصلاح مؤسساتي للمندوبية السامية للتخطيط، يعبر في جوهره عن رسائل ملكية متعددة، موجهة إلى المندوبية السامية للتخطيط أولاً، التي تعمل على تقييم مستوى المكتسبات التي

حققتها والمؤهلات التي تتوفر عليها، وكذا إلى البرلمان والحكومة. واستجابة لذلك، فإن المندوبية السامية للتخطيط، تسعى إلى العمل باستقلالية كاملة، وبالتعاون أيضا مع جميع المؤسسات العمومية ومع الحكومة، في أفق تطوير النظام القانوني لعملها. وعلى مستوى الإطار القانوني، أبرز المندوب السامي أن نقل اختصاصات القطاع الحكومي المكلف بالتخطيط وبالتوقعات الاقتصادية إلى مؤسسة عمومية لم يواكبه إحداث نظام قانوني خاص بالمندوبية السامية للتخطيط، وأن هذه الأخيرة استمرت في العمل وفقا للإطار القانوني الخاص بالإدارات العمومية، إلى أن جاء المرسوم المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم المندوبية السامية للتخطيط في مرحلة متأخرة، مبرزاً أن أطر المندوبية السامية للتخطيط يخضعون لنفس النظام المطبق على مصالح الإدارة العمومية، وهو ما لا يتماشى لا مع طبيعة المهام والمسؤوليات الموكولة إليهم ولا مع مناهج عمل المندوبية السامية للتخطيط.

وفيما يعود إلى مسألة تضارب بعض البيانات المقدمة من قبل المندوبية السامية للتخطيط مع تلك المقدمة من قبل الحكومة أو مؤسسات عمومية أخرى، أكد السيد المندوب السامي أنه لا يوجد تعارض بين هذه البيانات الإحصائية، موضحاً اعتماد الحكومة وباقي المؤسسات العمومية، وكذا مؤسسات دولية هامة، مثل صندوق النقد الدولي على البيانات الإحصائية التي توفرها المندوبية السامية للتخطيط للمندوبية السامية.

وقد أبرز السيد المندوب السامي أن الاختلاف يحصل على مستوى التوقعات، خاصة توقعات النمو الاقتصادي، حيث يحصل في أحيان كثيرة أن تقدم المندوبية توقعات متباينة عن التوقعات التي تقدمها الحكومة، وأن ذلك يتوقف على المعايير المعتمدة في استخلاص تلك التوقعات، وأن هذا الاختلاف هو ظرفي، وبمجرد حصر الحساب الوطني، يتم تحديد نسبة النمو الفعلية التي حققها الاقتصاد الوطني والتي لا تكون موضوع اختلاف.

وبخصوص القطاع غير المهيكل، أشار السيد المندوب السامي أن بعض البحوث التي تنجزها بعض المؤسسات أو الجهات البحثية، تتميز بخصائص تميزها عن

البحوث التي تنجزها عن المندوبية السامية للتخطيط، كون كل جهة بحثية لها مقارنة معينة لمعالجة ظاهرة القطاع غير المهيكل، فالبحوث التي تعدها جهات تنتمي إلى القطاعات الاقتصادية المهيكلية كالمقاولات، تهتم بالظاهرة من حيث تأثيرها على القطاع المهيكل...، أما البحوث التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط فإنها تنظر إلى الظاهرة برمتها، وإلى أسبابها وآثارها على القطاع المهيكل وعلى الاقتصاد الوطني وعلى النظام الاجتماعي وغيرها، مؤكدا في هذا السياق، على أن مواجهة القطاع غير المهيكل تمر عن طريق القطاع المهيكل نفسه.

وفي هذا الصدد، أوضح المندوب السامي أن من بين محفزات نمو القطاع غير المهيكل، هو حصر النظام الخاص بالقطاع المهيكل في حدود معينة، وحصر البرامج الموجهة إلى القطاع المهيكل في مستوى معين، مما يؤدي إلى تسقيف إمكانيات تتبع نمو الأنشطة الصغيرة وهيكلتها، لأنها تصل إلى حدود معينة من النمو وتجد نفسها غير قادرة على الاندماج في مجال المشاريع المهيكلية، مما يدفع نحو التوسع في نطاق الأنشطة غير المهيكلية بسبب عدم استيفاء شروط الاستفادة من النظام والدعم الخاص من هذه المشاريع.

وفيما يخص اللجوء إلى المناولة، فقد أبرز أن هذه الأخيرة تعتبر وسيلة عمل ضرورية، وهي تفرض نفسها على المندوبية، كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات أخرى، ذلك أن إنجاز بعض البحوث يحتاج إلى عدد مهم من المتعاونين وإلى وسائل غير متوفرة لدى المندوبية السامية للتخطيط، مما يفرض البحث على متعاونين تتوفر فيهم شروط إنجاز البحوث والمهام المراد إنجازها، خاصة وأن هذه الحاجة تكون ظرفية ومؤقتة حسب البحوث المراد إنجازها وليست دائمة وثابتة.

وأكد السيد المندوب السامي على أن اللجوء إلى المناولة لا يعني خضوع المندوبية السامية لإرادة أطراف ثالثة أو تبنيها لمناهجها ومعاييرها، ذلك أن المهام الإحصائية والتوثيقية للمندوبية تخضع لمعايير صارمة، وهي معايير دولية معتمدة من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وتتم وفقا للشروط التي تقررها المندوبية السامية للتخطيط وتحت إشرافها، وبمشاركة وتتبع أطر المندوبية السامية للتخطيط.

عرض

السيد المندوب السامي للتخطيط

المملكة المغربية
المندوبية السامية للتخطيط

الكلمة التقديمية

للسيد أحمد الحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط
أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

بمجلس المستشارين

بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية
للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة

المالية 2024

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بداية اسمحوا لي، السيد الرئيس والسيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الموقرة، أن أعبر لكم عن مدى سعادتي بتجدد اللقاء بكم، شاكرًا لكم حضوركم أشغال هذه الجلسة المخصصة لتقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2024، آملا أن تكون نتائج هذا اللقاء معكم مفيدة، كما هي العادة، وذلك على ضوء ما سنتقاسمه معكم من أفكار وآراء ومعطيات حول ما أنجزناه خلال سنة 2023 من بحوث إحصائية ودراسات موضوعاتية وما نتطلع إلى إنجازه خلال السنة المقبلة.

ولن أطيل عليكم بسرد تفاصيل هذه الإنجازات كلها، يقينا مني بأنكم تتابعونها، بحكم ما ننشره بكيفية منتظمة، مع العلم أننا وضعنا رهن إشارتكم وثائق وحوامل رقمية تضم كافة المعطيات المتعلقة بما أنجزناه من أشغال خلال سنة 2023 وبما برمجناه من أنشطة خلال السنة المالية، سنة 2024، مبوبة حسب البرامج الأربعة المنصوص عليها في مشروع نجاعة الأداء الذي أعدته مؤسستنا طبقا لأحكام المادة 39 والبند الثاني من المادة 69 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13.

وقد ارتأينا، بالنظر إلى طبيعة أشغالنا، التي تنجز عادة خلال فترات تمتد لأكثر من سنة، أن نقدم أمامكم، بمنظور أفقي، عرضا تركيبيا يشمل أهم الأنشطة التي ميزت برنامج عملنا خلال الفترة 2023-2024 وهي، كما تعلمون، فترة خاصة بالنظر لما ميزها من تواصل التوترات الدولية وانعكاساتها المتمثلة في اختلال سلاسل التوريد ونقص في الموارد الطاقية والغذائية واضطرابات في مستويات التضخم، وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية على مختلف دول العالم، بالإضافة إلى تزايد حدة الأخطار المرتبطة بالتغيرات المناخية وما ينتج عنها من توالي فترات الجفاف وندرة في الموارد المائية وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسكان.

أما على المستوى الوطني، فقد تزامنت هذه الفترة مع بداية مقتضيات النموذج التنموي الجديد وتجاوز نصف المدة المحددة لإنجاز أهداف التنمية المستدامة (2015-2030) ومواصلة تفعيل الجهوية المتقدمة والشروع في تنزيل مشروع الحماية الاجتماعية.

وللإشارة، فإن الأشغال التي تم إنجازها سنة 2023 وتلك التي نعتزم إنجازها برسم السنة القادمة تدرج ضمن البرنامج الاستراتيجي الذي أعدناه للفترة 2022-2026، والذي يتضمن عدة محاور همت تعزيز البعد الجهوي في نظامنا الإحصائي من أجل مواكبة الجهوية المتقدمة ببلادنا وإنجاز البحوث الوطنية البنيوية، وعلى رأسها الإحصاء العام السابع للسكان والسكنى 2024 الذي استحوذت أشغاله التحضيرية على حيز هام من برنامج عملنا برسم هذه السنة. كما تركزت جهودنا خلال هذه الفترة على مواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديد واعتماد أهداف التنمية المستدامة ببلادنا كآلية لقياس مدى إنجازهِ وعلى تطوير الوسائل الخاصة بالتحليل الاقتصادي والاجتماعي ومواصلة تفعيل رقمنة النموذج التدبيري لمؤسستنا وتحديث موقعها الإلكتروني وكذا تعزيز الشراكة من أجل تثمين علاقاتها الخارجية.

1. تطوير النظام الإحصائي الجهوي من أجل مواكبة الجهوية المتقدمة

من أجل مواكبة ورش الجهوية المتقدمة، واصلنا، خلال سنة 2023، تدعيم مصالحنا اللامركزية عبر نقل وتفويض الاختصاصات تنفيذا لمقتضيات الميثاق الوطني للامركزية الإدارية، وتعزيز وسائلها المادية والبشرية واللوجستكية ودعم القدرات التقنية والمنهجية لأطرها في ميادين الإحصاء والتخطيط وأهداف التنمية المستدامة وإعداد قواعد المعطيات الإحصائية الجهوية والتدبير المالي والمحاسباتي، بالإضافة إلى تطوير التنسيق الإحصائي على الصعيد الجهوي.

تفويض الاختصاصات التدبيرية وأدوات الأنشطة الإحصائية لفائدة مصالحنا اللامركزية

واصلنا، خلال هذه السنة، تفعيل التصميم الإداري للفترة 2020-2022 المصادق عليه من طرف اللجنة الوزارية للامركزية الإدارية في أكتوبر 2019. وقد أعدنا في هذا الشأن

التقرير المتعلق بسنة 2022 الذي يحدد الاختصاصات التي تم نقلها، هذه السنة، لمصالحنا اللامركزية، وعددها 20 اختصاصا، وتلك التي تم تفويضها، وعددها تسعة، علما أنه تم مع نهاية هذه السنة تفويض ونقل كافة الاختصاصات الواردة في التصميم المديرى لمؤسستنا وعددها 46 بالنسبة للاختصاصات المنقولة و10 بالنسبة للاختصاصات المفوضة. وتشمل هذه الاختصاصات مجالات الإحصاء والحسابات الوطنية والدراسات والتخطيط وجمع ونشر المعلومات الوثائقية وتدبير الموارد البشرية والشؤون العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن تفويض ونقل الاختصاصات المتعلقة بتدبير الموارد البشرية والشؤون العامة يبقى رهينا بإحداث مصالح لامركزية على مستوى بعض القطاعات العمومية المتدخلة أو منحها تفويضا بالتأشير على القرارات، بالإضافة إلى ضرورة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية مع مقتضيات الميثاق الوطني للامركز الإداري ومن ضمنها تلك المتعلقة بتنظيم الهياكل الإدارية للمصالح المركزية واللامركزية.

دعم قدرات المصالح اللامركزية لمؤسستنا

من أجل إنجاز التصميم المديرى للامركز الإداري، قمنا باتخاذ عدة إجراءات مصاحبة همت، على الخصوص، إحداث لجنة مديرية ولجنة مركزية لتتبع تنزيل مقتضيات هذا الورش وتعيين نقاط مركزية وجهوية، وتنظيم دورات تكوينية، حضوريا وعن بعد، لفائدة العاملين بهذه المصالح، بالإضافة إلى تعزيز مواردها المادية والبشرية، من خلال توجيه جل التوظيفات الجديدة إلى المديريات الجهوية والإقليمية والتشجيع على إعادة انتشار الموظفين العاملين بمصالحنا المركزية.

وفي مجال نقل الخبرة ودعم القدرات، عملنا، خلال الفترة ما بين 2021 و2023، على تنظيم ورشات تكوينية لفائدة الأطر العاملة بمصالحنا اللامركزية شملت، على الخصوص، المجالات المرتبطة بإنجاز البحوث الإحصائية والإجابة على طلبات المستعملين، عبر الشباك الإحصائي، وإحصاءات رخص البناء وحساب المؤشرات الإحصائية، التي استفاد منها ما مجموعه 260 موظفا، والمجالات المرتبطة بالتخطيط وإعداد الدراسات والتقارير

حول أهداف التنمية المستدامة (28 موظف)، وجمع ونشر المعلومات الوثائقية (25 موظف)، بالإضافة إلى مجال الموارد البشرية والشؤون العامة (54 موظف).

وفي إطار برنامج حكمة 2 للتعاون بين الحكومة المغربية والاتحاد الأوروبي الرامي إلى تعزيز قدرات مصالحنا اللامركزية، واصلنا تنفيذ عدة ورشات تدريبية لدعم قدرات مديريتنا الجهوية والإقليمية في عدة مجالات شملت إنجاز البحوث الإحصائية والتطبيقات المعلوماتية لتبادل المعطيات بطريقة آلية مع الشركاء المؤسساتيين على الصعيد الجهوي وتطوير وسائل نشر المعطيات الإحصائية والدراسات، خاصة فيما يتعلق بالمونوغرافيات الجهوية والمنشورات الإحصائية الجهوية والإقليمية وكذا إجراء بحوث حول مدى رضى المستعملين عن المعطيات والدراسات التي ننجزها ونضعها رهن إشارتهم.

ففي مجال تحسين أدوات النشر الخاصة بالمعطيات والدراسات التي تنتجها مصالحنا اللامركزية، شرعنا، في إطار برنامج حكمة 2، في إعادة صياغة المنوغرافيات الجهوية وجعلها وثيقة أساسية لدعم جهود الفاعلين المحليين وخاصة مجالس الجهات في إطار جهودهم الرامية إلى إعداد البرامج التنموية الجهوية وتتبع إنجازها. ويتم إنجاز هذه الدراسة النموذجية من طرف مديريتنا الجهوية بسوس-ماسة التي قامت بصياغة مشروع الإطار المنهجي للمنوغرافيات الجهوية، وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا، على أن يتم، في مرحلة أولى، إعداد المنوغرافية الجهوية لهذه الجهة وإصدارها في أفق نهاية سنة 2024. سنعمل لاحقا على تعميم هذه المبادرة على باقي جهات المملكة.

وفي نفس السياق، قمنا بإنجاز بحث، عبر الأنترنت، للوقوف على مدى رضى المستعملين عن إصدارات المديرية الجهوية لسوس-ماسة في شكل ورقي، من مذكرات إخبارية وتقارير موضوعاتية ومنوغرافيات ونشرات إحصائية، وعلى شكل حوامل رقمية تنشر على موقعها الإلكتروني. وقد تم إنجاز هذا الاستطلاع لدى عينة تتكون من 1.400 مستعمل شملت ممثلي المصالح الخارجية بالجهة والمجالس المنتخبة والمقاولات ومؤسسات المجتمع المدني

والأكاديميين والباحثين والطلبة، فيما الأشغال جارية لإعداد تقرير حول نتائج هذه الدراسة الذي يتوقع إصداره قبل نهاية هذه السنة.

وفي مجال دعم قدرات مصالحنا اللامركزية في مجال تهيئ وإجراء واستغلال البحوث الإحصائية، قمنا، في إطار هذه الشراكة، بإنجاز بحث استطلاعي بجهة الشرق حول تصورات العاطلين لظاهرة البطالة، حيث تميزت سنة 2023 بصياغة منهجية البحث وإعداد الملفات التقنية والتطبيقات المعلوماتية وتجميع المعطيات بالميدان باستعمال اللوحات الإلكترونية وإعداد تقرير حول النتائج الأولية لهذه الدراسة، الذي سيتم نشره قبل متم السنة الحالية.

كما تم، خلال الفترة 2022-2023، إنجاز بحث حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للاجئين بالمغرب من طرف مصالحنا اللامركزية بالرباط، وذلك بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد هم هذا البحث عينة تضم 600 أسرة لاجئين. وقد تم إعداد التقرير حول النتائج الأولية، على أن يتم نشره مع بداية السنة القادمة.

توسيع الدعم لفائدة المصالح الحكومية اللامركزية

من أجل تسهيل تبادل المعطيات الإحصائية بين مصالحنا اللامركزية ومختلف الشركاء المؤسساتيين على الصعيد الجهوي والإقليمي والتحيين المنتظم لقواعد المعطيات الجهوية، شرعنا في توسيع الدعم المؤسسي لفائدة الشركاء الجهويين. وفي هذا الإطار قمنا، خلال الفترة 2022-2023، بتنظيم عدة ورشات تكوينية شملت تقنيات البحوث الإحصائية والمعالجة المعلوماتية للمعطيات ومقاربة وإحصائيات النوع الاجتماعي واستعمال برمجيات R والتشخيص الترابي والتخطيط الاستراتيجي والجهوي ومقاربات قياس الفقر والسجل الاجتماعي الموحد والاستشراف والتوقعات الاقتصادية وتقييم البرامج والسياسات العمومية.

وقد تم إنجاز هذه الورشات بتعاون مع مجموعة من الشركاء من بينهم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومعهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية

الطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة. وقد استفاد من هذه الورشات التكوينية ما مجموعه 354 إطارا من أطر المصالح الخارجية للقطاعات الوزارية على صعيد جهات طنجة-تطوان-الحسيمة وفاس-مكناس والشرق، على أن يتم العمل على استهداف جهات أخرى خلال السنوات المقبلة.

إعداد قواعد المعطيات الجهوية

في مجال إعداد قواعد المعطيات الجهوية، واصلنا، في إطار الشراكة التي تربطنا بصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2017-2025، إعداد قواعد المعطيات الجهوية من أجل تمكين مختلف الفاعلين على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي من بلورة برامجهم التنموية وتتبع إنجازها وتقييم آثارها. وقد تم بهذا الخصوص، الانتهاء من إعداد هذه القواعد على مستوى 9 جهات وهي طنجة-تطوان-الحسيمة والشرق وفاس-مكناس والرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات ومراكش-أسفي وسوس-ماسة وكلميم-وادي نون والعيون-الساقية الحمراء، فيما الأشغال جارية لإنهاء هذه العملية، خلال سنة 2024، بالنسبة للجهات الثلاث المتبقية وهي الداخلة-وادي الذهب وبني ملال-خنيفرة ودرعة-تافيلالت.

إحداث أطر مؤسساتية للتنسيق الإحصائي على الصعيد الجهوي

واصلنا جهودنا من أجل إحداث لجن جهوية للتنسيق الإحصائي يرأسها السادة الولاة وتتولى كتابتها الدائمة مصالحنا اللامركزية، وذلك من أجل خلق أطر مؤسساتية تمكن من إغناء وتحسين منتظم لقواعد المعطيات الجهوية من خلال تزويد مصالحنا اللامركزية بالمعطيات والمؤشرات التي تنتجها مختلف المصالح الخارجية على المستوى الجهوي. وقد تم في هذا الإطار إحداث لجن جهوية للتنسيق الإحصائي على مستوى 10 جهات وهي طنجة-تطوان-الحسيمة والشرق وفاس-مكناس ومراكش-أسفي وسوس-ماسة وكلميم-وادي نون والعيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب ودرعة-تافيلالت وبني ملال-خنيفرة، فيما الأشغال متواصلة لتعميم هذه العملية على الجهتين المتبقيتين وهما الرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات.

وفي نفس السياق، قمنا، عبر مديرياتنا الجهوية، بعقد اتفاقيات شراكة مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بجميع الجهات، فيما قامت مديريتنا الجهوية بطنجة بتوقيع اتفاقيات مع مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة والمركز الجهوي للاستثمار والكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب وجامعة عبد المالك السعدي والغرفة الجهوية للتجارة والصناعة والخدمات، في حين قامت مصالحنا الجهوية بجهة كلميم وادي نون بعقد اتفاقية شراكة مع جامعة ابن زهر.

إعداد الدراسات والتقارير الجهوية حول أهداف التنمية المستدامة

طبقا للمادة 9 من المرسوم 452.19.2 بتاريخ 17 يوليوز 2019 المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، والذي ينيط بالمندوبية السامية للتخطيط مهمة إعداد التقارير الوطنية والجهوية حول أهداف التنمية المستدامة، قمنا بإعداد ونشر التقرير الجهوي حول أهداف التنمية المستدامة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، في حين نواصل إنجاز التقرير المتعلق بجهة الدار البيضاء-سطات، الذي سيتم نشره مع متم السنة الحالية، علما أنه سيتم تعميم هذه العملية تدريجيا على باقي جهات المملكة.

ويندرج إعداد التقارير الجهوية حول أهداف التنمية المستدامة تثمينا للاستشارات الجهوية حول هذه الأهداف، التي شرع في تنظيمها منذ سنة 2017 بشراكة مع ولايات ومجالس الجهات وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذا تثمينا للجهود المبذولة لإعداد قواعد معطيات إحصائية جهوية. ويكتسي إعداد هذه التقارير أهمية خاصة في تحقيق "مغرب الجهات" بما يتيح من نقاش وعمل تظافري بين مختلف الفاعلين الجهويين حول تشخيص تشاركي ومندمج للوضعية التنموية بالجهات وآفاق تطورها على المدى القريب والمتوسط والبعيد في ميادين التنمية المستدامة.

كما ساهمت مؤسستنا في تأطير وإعداد أول تقرير محلي حول أهداف التنمية المستدامة لمدينة أكادير، مما جعل بلادنا من البلدان القلائل في العالم التي استكملت تجربة إعداد التقارير حول هذه الأهداف على كافة المستويات الترابية.

ومن جهة أخرى، شرعنا، إلى جانب إعداد التقارير الوطنية وإطلاق تجربة التقارير الجهوية في هذا المجال، في إعداد دراسة عامة مقارنة بين جميع جهات المملكة، من حيث الإنجازات والتحديات المطروحة، وذلك بناء على المعطيات الإحصائية المتوفرة. ونظرا لأهمية الأهداف التي ترمي إليها هذه الدراسة وخاصة تسليط الضوء على مكامن القوة والضعف لكل جهة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ستواصل مؤسستنا توسيع محاورها وتعميق تحليلاتها، مع ما يقتضيه ذلك من تعبئة المعطيات والمؤشرات الإحصائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الجهوي، وهو ما انخرطت فيه بتعاون مع وزارة الداخلية، من خلال إحداث اللجن الجهوية للتنسيق الإحصائي كإطار مؤسساتي مستدام لتبادل المعطيات بين مختلف منتجي المعطيات الإحصائية.

وقد مكنت هذه الدراسة من استخلاص بعض النتائج الأولية، توضح أن هناك جهات تسجل تقدما ملحوظا في إنجاز مجموعة من الأهداف، فيما تسجل جهات أخرى عجزا ينبغي تداركه، وهذا ما يعطي بعدا آخر للفوارق المجالية والاجتماعية التي تقتضي سياسات عمومية ناجعة من أجل تقليصها، تفعيلا لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب وتطبيقا لتوجيهات النموذج التنموي الجديد. وفيما يلي بعض النتائج الأولية لهذه الدراسة حسب ميادين التنمية المستدامة:

مكافحة الفقر (الهدف 1): لا زالت الفوارق كبيرة بين الجهات، حيث يبلغ الفارق بخصوص معدلات الفقر 10,8 نقطة مئوية سنة 2021، بين جهة العيون- الساقية الحمراء (أفضل أداء 0,3%) وجهة درعة تافيلالت (أضعف أداء 11,1%).

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي (الهدف 2): شهد معدل تأخر النمو عند الأطفال دون سن الخامسة مستويات متباينة بين الجهات في سنة 2018، حيث بلغ أدنى مستوياته بجهة الدار البيضاء-سطات بنسبة لا تتعدى 10,2% و أعلى مستوى بجهة بني-ملال-خنيفرة بنسبة 29,1%، أي بفارق 18,9 نقطة مئوية.

الصحة (الهدف 3): وجود فوارق بين الجهات على مستوى التأطير الطبي (في سنة 2022 بلغت الكثافة الطبية لكل 10000 نسمة، 11,1 بجهة الدار البيضاء-سطات أي حوالي أربعة أضعاف مستوى جهة درعة-تافيلالت)، وعلى مستوى الولادات التي تتم تحت إشراف طاقم طبي مؤهل، (96,7% بجهة الداخلة وادي الذهب مقابل 76,6% بجهة بني ملال-خنيفرة سنة 2018 أي بفارق مطلق يفوق 20 نقطة).

التعليم (الهدف 4): لا زالت الفوارق قائمة بين الجهات وخاصة في السلك الثانوي حيث بلغ الفارق المطلق، سنة 2021، في معدلات التمدرس 18,2 نقطة مئوية بالثانوي الإعدادي و19,5 نقطة بالثانوي التأهيلي.

العنف ضد النساء (الهدف 5): تعرف الجهات تفاوتات متباينة بخصوص ظاهرة العنف ضد النساء، حيث بلغ الفارق المطلق لمعدلات النساء اللاتي تعرضن للعنف في الفضاء الزوجي سنة 2019 حوالي 39 نقطة مئوية (21,3% بجهة كلميم- واد نون و60,3% بجهة الدار البيضاء-سطات).

الولوج إلى الماء والكهرباء (الهدف 6 و7): إذا كان الولوج إلى الكهرباء قد تم تعميمه سنة 2022، فإن الولوج إلى الماء الشروب ما زال متفاوتا بين الجهات مسجلا فارقا مطلقا يناهز 23,3 نقطة مئوية بين الجهات الجنوبية (98,9%) وجهة طنجة- تطوان-الحسيمة (75,6%).

الدخل الفردي (الهدف 8): سجلت خمس جهات، في سنة 2021 ناتجا داخليا إجماليا للفرد يفوق المتوسط الوطني (35104 درهم)، تتصدرها جهة الداخلة-وادي الذهب ب 84069 درهم، مسجلة فارقا مطلقا يبلغ 63098 درهم مقارنة بجهة مراكش-آسفي التي تسجل أدنى مؤشر (20971 درهم).

التشغيل (الهدف 8): سجلت معدلات البطالة سنة 2022 فارقا مطلقا يناهز 13,2 نقطة مئوية بين أعلى معدل بالجهات الجنوبية (20,1%) وأدناه بجهة مراكش-آسفي (6,9%).

الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9): لازالت الفوارق كبيرة بين الجهات، وخاصة فيما يتعلق بمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حيث يبلغ الفارق المطلق 27,5 نقطة سنة 2021 (27,8% بجهة الدار البيضاء-سطات و0,3% بجهة درعة-تافيلالت).

إعداد الدراسات الموضوعاتية ووضعها رهن إشارة الفاعلين الجهويين والمحليين

إضافة للنشرات العامة التي نعدّها وننشرها فصليا وسنوياً كالنشرات الإحصائية والمنوغرافيات الجهوية والإقليمية والجهة في أرقام، نواصل جهودنا الرامية إلى تعزيز نظامنا الإحصائي الجهوي. وفي هذا الصدد، عملنا على توسيع التغطية الموضوعاتية والجغرافية للبحوث الإحصائية الوطنية سواء منها الدائمة أو الدورية ذات البعد البنوي، وذلك بإدراج مواضيع جديدة وبالرفع من حجم العينات المعتمدة لإنجازها بغية تحقيق تمثيلية هذه البحوث على المستوى الجهوي وإتاحة الفرصة لتوفير معطيات إحصائية دقيقة وإعداد دراسات موضوعاتية تلبي حاجيات مختلف الفاعلين الجهويين والإقليميين والمحليين في مختلف المجالات.

وعليه، فقد دأبنا، بعد استغلال المعطيات المجمعة في إطار البحوث الإحصائية وإعداد ونشر نتائجها على المستوى الوطني، على تزويد مصالحنا اللامركزية بنتائج هذه البحوث موزعة حسب الجهات، حيث تعمل هذه المصالح على إعداد مذكرات إخبارية وتقارير وقواعد معطيات ووضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الجهوي والإقليمي. وفي هذا الإطار، تقوم مصالحنا اللامركزية بصياغة ونشر تقارير جهوية شهرية حول تطور الأثمان عند الاستهلاك وتقارير فصلية وسنوية حول التشغيل ومذكرات سنوية حول الحسابات الجهوية.

2. إنجاز الأشغال التحضيرية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024

طبقا لتوصيات الأمم المتحدة الرامية إلى إجراء الإحصاء العام للسكان والسكنى مرة كل 10 سنوات، ستنجز بلادنا الإحصاء العام السابع للسكان والسكنى خلال الفترة الممتدة من فاتح شتنبر 2024 إلى 30 منه.

وتتميز هذه العملية الوطنية باعتماد الرقمنة واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف مراحل إنجازها، وذلك في سياق استراتيجية التحول الرقمي التي انخرطت فيها مؤسستنا منذ سنة 2019، والتي مكنت، على الخصوص، من تعميم تقنية تجميع المعطيات باستعمال اللوحات الالكترونية (CAPI) عوض الاستمارات الورقية، على كافة بحوثنا الإحصائية، وإطلاق منصة رقمية لتجميع المعطيات لدى المقاولات عبر الانترنت (CAWI)، وإحداث مركز لتدبير المعطيات (DMC) من أجل استقبال المعطيات المجمعة وحفظها بشكل تلقائي ومؤمن.

ويندرج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 في سياق هذه الاستراتيجية، حيث سيعرف عدة مستجدات منهجية وتقنية في مختلف مراحل إنجازها، ويتميز، من هذه الناحية، بقطيعة مع الإحصاءات السابقة من شأنها أن تعود بالفائدة على الكفاءة العملية وعلى تحسين التكلفة الميزانية لهذه العملية.

تطوير نظام معلوماتي مندمج: حيث قمنا، اعتمادا على إمكانياتنا الذاتية، بإعداد برنامج معلوماتي مندمج يغطي الأشغال الخرائطية وعملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية بالإضافة إلى تجميع المعطيات لدى الأسر والسكان خلال مرحلة إنجاز الإحصاء. ويضم هذا النظام تطبيقات معلوماتية مندمجة محمولة على اللوحات الالكترونية، يستعملها الباحثون لتجميع المعطيات ومراقبتها وإرسالها بشكل مؤمن وآني إلى مركز تدبير المعطيات الذي أعدته مؤسستنا لهذا الغرض. كما يشمل هذا النظام برامج معلوماتية تمكن من تتبع الأشغال الميدانية لمختلف مراحل الإحصاء، بشكل آني، سواء على المستوى المركزي أو الجهوي أو الإقليمي.

الأساسية وأنشطتها الاقتصادية ومواردها البشرية. ومن شأن دراسة وتحليل البيانات الجغرافية المتعلقة بهذه المنشآت وتوزيعها المكاني أن يساعد مختلف الفاعلين على اتخاذ القرارات الناجعة بخصوص توجيه السياسات الاقتصادية والاستثمارات على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي. وقد بلغت نسبة إنجاز عملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية إلى حدود اليوم 41%، على أن تنتهي أشغالها الميدانية بنهاية شهر ماي 2024. اعتماد منهجية جديدة لتجميع المعطيات لدى الأسر: تبيننا مقارنة جديدة تتوخى توفير تغطية أكبر من المعطيات على مستوى كافة الجماعات الترابية وعلى مستوى الأحياء الحضرية والدواوير بالوسط القروي. وهكذا، سيتم تجميع المعطيات لدى الأسر عبر استمارتين، تضم الأولى، الموجهة إلى كافة الأسر، المعطيات المتعلقة بالبنيات الديموغرافية والظواهر النادرة كالهجرة الدولية والوفاة، فيما سيتم، في الاستثمار الثانية، إدراج مواضيع جديدة كالأحداث الديموغرافية والحماية الاجتماعية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة، بالإضافة إلى تعميق المواضيع المدرجة عادة في الإحصاءات كالبنيات الديموغرافية والتعليم والتشغيل والتنقل والإعاقة وظروف السكن. وستوجه هذه الاستثمار لعينة تمثيلية من الأسر.

تطوير منصة رقمية لانتقاء المشاركين في إحصاء 2024: اعتبارا لسياق الرقمنة الذي يميز إحصاء 2024، تبيننا مقارنة جديدة لانتقاء فئات المشاركين في هذه العملية، من مشرفين ومراقبين وباحثين، حيث قمنا بإعداد دفتر التحملات الذي يحدد الأسس المرجعية المتعلقة بإعداد منصة رقمية تمكن الراغبين في المشاركة في هذه العملية من تقديم ترشيحاتهم، عن بعد. كما قمنا، بناء على ذلك، بإجراء استشارات مع المؤسسات المتخصصة في هذا المجال لاختيار مقدم الخدمة عبر المسطرة التفاوضية. وستمكن هذه المنصة الرقمية من انتقاء حوالي 200.000 مرشح بناء على الشروط والمؤهلات التقنية المطلوبة ومنها، على الخصوص، المستوى الدراسي والتمكن من التقنيات المعلوماتية بالإضافة إلى الحاجيات الوظيفية والمجالية لضمان التغطية الشاملة لمختلف الوحدات الترابية على صعيد مجموع التراب الوطني.

إطلاق الأشغال الخرائطية: التي شرعنا في إنجازها بالميدان منذ 17 أبريل 2023 قصد تكوين مناطق الإحصاء التي سيتأسس عليها تنظيم وإنجاز مختلف مراحل الإحصاء. وتتميز هذه العملية باعتماد نظام متنقل للمعلومات الجغرافية محمول على اللوحات الإلكترونية ومزود بالنظام العالمي لتحديد المواقع GPS وبصور الأقمار الاصطناعية عالية الدقة. وقد بلغت نسبة إنجاز هذه العملية إلى حدود اليوم 84%، على أن تنتهي أشغالها الميدانية بنهاية شهر مارس 2024.

ومن شأن المقاربة المعتمدة لإنجاز الأشغال الخرائطية والمتمثلة في تقسيم مجموع التراب الوطني إلى مناطق الإحصاء مع إجراء جرد شامل وإسناد جغرافي (Géoréférencement) للبنىات والمساكن والمحلات المهنية والتجهيزات والمرافق العمومية، أن تمكن، بعد ربطها بالمعلومات المجمعة حول الجوانب الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، من تطوير وإغناء التحليل المكاني لمعطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى وإتاحة الفرصة لوضع رهن إشارة مختلف الفاعلين معطيات إحصائية دقيقة وخرائط موضوعاتية ودراسات محينة، ليس فقط على المستوى الوطني وعلى مستوى الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، بل بما يتعدى ذلك ليشمل وحدات جغرافية أدنى كالمراكز والأحياء الحضرية والدواوير بالوسط القروي. ومن جهة أخرى، ستساهم المعلومات الجغرافية التي ستوفرها الأشغال الخرائطية في إعداد العينة الرئيسية التي ستكون قاعدة معاينة تستعمل لسحب عينات تمثيلية لفائدة البحوث الوطنية لدى الأسر للفترة 2025-2034، سواء التي تنجزها مؤسستنا أو التي تنجزها قطاعات أخرى، عمومية أو خاصة، على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي.

الشروع في إنجاز التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية: ستمكن هذه العملية، التي تُجرى بالموازاة مع الأشغال الخرائطية، من جرد شامل، مع إسناد جغرافي (Géoréférencement) لكافة الوحدات والمنشآت الاقتصادية والتجهيزات العمومية والمؤسسات الغير هادفة للربح والأسواق، اليومية والأسبوعية، مما سيتمكن من إعداد قواعد معطيات إحصائية شاملة ومحينة لهذه الوحدات وتجميع معطيات دقيقة حول خصائصها

تطوير منصة رقمية لتكوين المشاركين في الإحصاء، عن بعد: قمنا بإسناد إنجازها لجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P)، وذلك في إطار الشراكة المتميزة التي تربط المندوبية السامية للتخطيط بهذه المؤسسة ولما تتوفر عليه من كفاءات بشرية وخبرة واسعة في مجال التكوين عن بعد. وفي هذا الإطار، شرعنا في إعداد محتوى التكوين، يغطي مختلف الجوانب التقنية والتنظيمية والمنهجية للإحصاء، حسب المسارات الخاصة بفئات المشاركين من مشرفين ومراقبين وباحثين، على أن تتكفل جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بإعداد الوسائل والأدوات البيداغوجية الملائمة لعرض محتوى التكوين على شكل مقاطع فيديو تشمل دروس وأنشطة تفاعلية واختبارات لتقييم مدى تَمَكُّن المشاركين في التكوين عن بعد من استخدام التطبيقات المعلوماتية المحمولة على اللوحات الإلكترونية لتجميع المعطيات لدى الأسر وكذا استيعاب المصطلحات والمفاهيم المعتمدة في الإحصاء.

وسيتّم توجيه المرشحين، الذين تم انتقاؤهم في المرحلة الأولى، عبر المنصة الرقمية المخصصة لتقديم الترشيحات، إلى المنصة الخاصة بالتكوين عن بعد، التي سينطلق العمل بها مع بداية مارس 2024، على أن يتم انتقاء المشاركين في الإحصاء من بين المرشحين الذين اجتازوا بنجاح مرحلة التكوين عن بعد، والذين سيستفيدون من تكوين حضوري سيجري قبيل انطلاق مرحلة تجميع معطيات الإحصاء بمراكز التكوين على مستوى الأقاليم والجماعات.

إقتناء اللوحات الإلكترونية. قمنا بإبرام إتفاقية ثلاثية بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية والمندوبية السامية للتخطيط، من أجل وضع إطار قانوني ومؤسساتي للشراكة والتعاون بين هذه المؤسسات لتحديد كيفية التمويل المشترك لاقتناء 55000 لوحة إلكترونية بما في ذلك الخدمات ذات الصلة. وقد أعدنا، في هذا الصدد، دفاتر التحملات التي تحدد الأسس المرجعية والمواصفات التقنية الضرورية لاقتناء هذه الأجهزة ومراقبتها وإيصالها إلى مراكز التكوين. كما قمنا، بناء على ذلك، بإجراء استشارات مع الموردين عبر المسطرة التفاوضية.

وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم تسليم هذه اللوحات بعد انتهاء فترة إنجاز الإحصاء إلى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قصد استعمالها في مشروعاتها للأقسام الرقمية. الحملة التوافقية: شرعنا في إعداد حملة توافقية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار أهمية الوسائط الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي في تحسين أكبر عدد ممكن من السكان وخاصة فئة الشباب، وذلك من أجل ضمان انخراطهم في الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، حيث باشرنا إعداد الهوية البصرية لهذه العملية الوطنية، تتسجم مع السياق العام الذي تعيشه الأسر وتبرز تطلعا لمستقبل مشرق. كما أطلقنا الأشغال المتعلقة بإعداد موقع إلكتروني خاص بإحصاء 2024، سيعتمد كأداة للتواصل المستمر والتفاعلي مع الأسر والسكان ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي. كما سيستخدم هذا الموقع للتعريف بالمنصات الرقمية المتعلقة بانتقاء المشاركين في الإحصاء وتكوينهم عن بعد وتمكينهم من الولوج إليها.

إعداد النصوص القانونية المؤطرة لإحصاء 2024: بادرنا، بالتعاون مع مصالح الأمانة العامة للحكومة، بإعداد ثلاثة مشاريع مراسيم، يتعلق الأول بتحديد فترة إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، والثاني بمنح تعويض للمشاركين في الإحصاء، فيما يتعلق المشروع الثالث

بتحديد كيفية تنظيم إنجاز هذه العملية الوطنية والشروط الواجب توافرها في المشاركين في إنجازها. وتجدر الإشارة إلى أنه تمت المصادقة على المرسومين الأول والثاني، فيما المرسوم الثالث في طور المصادقة.

تعزيز الموارد البشرية والمالية واللوجستية للمصالح اللامركزية: واصلنا، خلال هذه السنة، جهودنا من أجل توفير الوسائل المادية والبشرية واللوجيستية التي يتطلبها إنجاز مختلف مراحل الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024. وفي هذا السياق، فقد تم، في إطار عمليتي الأشغال الخرائطية والتوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية، إبرام عدة صفقات من أجل وضع رهن إشارة مصالحنا المركزية والجهوية 1475 عونا مؤقتا تمت تعبئتهم، لإنجاز الأشغال الميدانية لهاتين العمليتين، كأعوان خرائطيين وباحثين ومراقبين. كما تم،

في نفس الإطار، إبرام صفقات من أجل كراء 573 سيارة نقل خفيفة وتعبئة 398 سائقاً، وذلك لضمان تنقل المشرفين والمراقبين والأعوان الخرائطيين والباحثين الموكول إليهم إنجاز الأشغال الخرائطية والتوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية بالميدان.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار مواكبة مصالحنا اللامركزية ومساعدتها على أداء المهام والاختصاصات المنقولة إليها في إطار التصميم المديرى للامركز الإداري، فقد عملنا على دعم قدرات هذه المصالح في مجال التدبير المالي والمحاسباتي وإعداد وإبرام الصفقات العمومية، حيث عهد، في هذا الإطار وفي مرحلة أولى، إلى 6 مديريات جهوية إبرام الصفقات الخاصة بها، من أجل تعبئة الأعداد اللازمة من الأعوان والباحثين لإنجاز الأشغال الخرائطية والتوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية بهذه الجهات.

ومن جهة أخرى، شرعنا في إصلاح البنيات الإدارية لمصالحنا اللامركزية وتجهيزها بالأدوات والمعدات والأجهزة المعلوماتية وقاعات التكوين، حيث همت هذه العملية، في مرحلة أولى، إصلاح المقرات الإدارية لمديريتنا الجهوية بالداخلية.

وتماشياً مع سياق الرقمنة الذي يميز مختلف مراحل إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، عملنا على ربط مقرات مصالحنا اللامركزية بشبكة الأنترنت عالي الصبيب عن طريق الألياف البصرية. كما قمنا بتزويد هذه المصالح بالاشتراكات الهاتفية من أجل تمكين المشرفين والمراقبين والباحثين من التواصل مع المسؤولين عن مراقبة وتتبع سير الأشغال الميدانية لبحوثنا الإحصائية مركزياً وجهوياً.

3. أهم البحوث الإحصائية خلال الفترة 2023-2024

1. البحوث الإحصائية الدائمة

لقد واصلنا خلال سنة 2023، وكما جرت العادة كل سنة، إنجاز البرنامج الوطني للبحوث الدائمة الشهرية التي تشمل البحوث حول الأثمان عند الاستهلاك والبحاث حول الأثمان عند الإنتاج الطاقى والمعدنى والأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية. كما واصلنا إنجاز البحوث الفصلية التي تشمل التشغيل والظرفية لدى الأسر والظرفية لدى المقاولات،

بالإضافة إلى البحوث السنوية لدى مقاولات القطاع المنظم. وقد تم خلال هذه السنة إنجاز الأشغال الميدانية لهذه البحوث واستغلال وتحليل معطياتها ونشر نتائجها حسب الرزنامة الزمنية المحددة في المعيار الخاص بنشر المعطيات لصندوق النقد الدولي الذي انخرط فيه بلادنا منذ سنة 2005.

2. البحوث الوطنية ذات البعد البنوي

خلال الفترة 2022-2023، واصلنا إنجاز مجموعة من البحوث البنوية وهي:

البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر: الذي مكن من توفير معطيات مندمجة حول بنية مستوى المعيشة ومحدداته الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية على المستوى الوطني والجهوي وتحديد بنية الدخل ومصادره وعلاقته بمستوى معيشة الأسر وقدرتها على اقتناء السلع والخدمات والادخار والولوج إلى التمويل المؤسساتي. وقد شهدت هذه السنة إنهاء الأشغال الميدانية لهذا البحث وانطلاق عملية استغلال وتحليل معطياته وإعداد التقرير حول النتائج الأولية الذي يرتقب نشره مع نهاية السنة الحالية.

البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح: الذي مكن من تحيين المعطيات المتعلقة بهذه المؤسسات والوقوف على التغيرات البنوية التي عرفها هذا القطاع منذ سنة 2008، تاريخ إنجاز أول بحث من هذا النوع، والذي مكن، آنذاك ولأول مرة بالمغرب، من توفير معطيات دقيقة تبرز خصائص هذا القطاع وتمكن من تقييم حجم مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا. وقد شمل هذا البحث، الأحزاب السياسية والنقابات والجامعات والنوادي الرياضية والتعاضديات والجامعات المهنية وكذا الجمعيات ذات المنفعة العامة بالإضافة إلى الجمعيات المصروفة. وقد تميزت سنة 2023 بمواصلة استغلال وتحليل معطيات هذه الدراسة وإعداد تقرير حول نتائجها الأولية سيتم نشره مع نهاية شهر نونبر من هذه السنة.

البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية: الذي سيمكن من توفير المعطيات الضرورية لوضع سنة أساس جديدة للحسابات الوطنية (2022) عوض (2014) والوقوف على التغيرات التي همت البنيات الاقتصادية للنسيج الاقتصادي الوطني. وقد تميزت سنة 2023 بالشروع

في تجميع المعطيات بالميدان لدى عينة تمثيلية تضم 21.000 مقولة من مقاولات القطاع المنظم العاملة في قطاعات الصناعة والصيد والبناء والتجارة والخدمات التجارية غير المالية، على أن تمتد هذه الأشغال حتى نهاية مارس 2024.

البحث الوطني حول القطاع غير المنظم: الذي سيتمكن من توفير المعطيات التي من شأنها تحيين خصائص هذا القطاع وتحديد مساهمته في الاقتصاد الوطني سواء من حيث الإنتاج أو التشغيل. وقد تميزت سنة 2023 بالشروع في تجميع المعطيات بالميدان، على امتداد سنة كاملة، لدى عينة تضم 19.000 وحدة إنتاجية في ميادين الصناعة والتجارة والخدمات والبناء.

البحث الوطني حول الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الإدارات العمومية: الذي سيتمكن من تحديد حجم الاستثمار في قطاعي الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية برسم سنة 2022 وكذا مصادر تمويله وتطوره. وقد تميزت هذه السنة بإعداد الملفات التقنية والمنهجية لهذه الدراسة على أن تنطلق أشغالها الميدانية أواخر هذه السنة.

4. اعداد الحسابات الوطنية والدراسات الموضوعاتية والقطاعية

إن إنجاز البحوث والإحصاءات ليس هدفا في حد ذاته وإنما لاستعمال مخرجاتها في إعداد وتحيين الحسابات الوطنية وتتبع الظرفية وإنجاز التوقعات الاقتصادية وكذا إعداد دراسات اقتصادية واجتماعية وسوسيو ديموغرافية.

ففيما يتعلق بالحسابات الوطنية، قمنا، وكما جرت العادة كل سنة، بإعداد ونشر الحسابات الوطنية بمختلف أنواعها، السنوية والفصلية والجهوية، والتي تتطرق، في غالبيتها، للنواتج الداخلي الإجمالي ومجاميع الطلب النهائي والقدرات التمويلية للاقتصاد الوطني. كما قمنا بإنجاز ونشر الحسابات التابعة للأسر والتشغيل.

وبخصوص الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية، فقد قمنا، كما جرت العادة كل سنة، بإعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2023، وتهيئ الميزانية الاستشرافية لسنة 2024 وإصدار المذكرات الفصلية التي ترصد تطور الظرفية الاقتصادية لسنة 2023. كما قمنا بإنجاز عدة دراسات همت بالخصوص، آثار العتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي: حالة البلدان الأفريقية، إنتاجية العمل في المغرب، وأخرى حول تأثير التضخم على الشركات.

وفي مجال الدراسات الديموغرافية وظروف معيشة السكان، قمنا سنة 2023 بإعداد التقرير الوطني للسكان والتنمية في المغرب، ودراسة حول التوزيع الاجتماعي للدخل الناتج عن الشغل وتأثيره على وضعية الفوارق، كما تم إصدار مذكرة تحيين مؤشرات الفقر والفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

وستواصل المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2024، انجاز مجموعة من الدراسات والتقارير في مجال التنمية المستدامة والتوقعات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية، تهتم بالأساس، اعداد تقرير سنة 2023 بالإضافة الى التقارير الجهوية لأهداف التنمية المستدامة. كما سنقوم أيضا باستكمال الدراسة حول الوضع المقارن لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الجهوي، وإعداد دراسات حول واقع العالم القروي في ميدان أهداف التنمية المستدامة، وحول دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى انجاز تقرير حول مؤشرات التنمية البشرية، ثم آخر حول التغيرات المناخية والتنمية المستدامة.

وفي ميدان التوقعات الاقتصادية والاستشرافية، سنقوم باستكمال الدراسة حول التوجه الاجتماعي والاقتصادي للجهات، وكذا إعداد دراسة حول تطور معاملات الإنفاق العام باستخدام مصفوفات المحاسبة الاجتماعية ومنهج المدخلات والمخرجات، ودراسة حول العلاقة بين التضخم والبطالة.

وبخصوص الدراسات والأبحاث الديموغرافية وظروف معيشة السكان، فسيتم إنجاز دراسات تهم، تقدير تكاليف الفرص الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة القروية اقتصاديا، وهجرة الكفاءات في المغرب، ثم تأثير الحماية الاجتماعية على مستوى المعيشة والفوارق، وكذا الفوارق الاجتماعية لمستوى المعيشة والدخل الأسري انطلاقا من معطيات البحث الوطني لمستوى معيشة الأسر لسنة 2023.

المساهمة في مواكبة الدراسات وإعداد الاستراتيجيات القطاعية على الصعيد الجهوي

وفي إطار أنشطتها المتعلقة بالتنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية على الصعيد الوطني والجهوي، تساهم مؤسستنا، عبر تمثيليتها في اللجن-وزارية، في إعداد مجموعة من الاستراتيجيات القطاعية ذات بعد جهوي وتراحي، وذلك وفق محورين أساسيين، يتعلق أولهما بتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية لإنجاز الدراسات التشخيصية وتحديد الأهداف وتتبع النتائج، وثانيهما بالمساهمة في إعداد المنهجيات والأدوات التقنية المعتمدة في بناء الاستراتيجيات وتقييم أدائها. وفي هذا السياق، يمكن ذكر مساهمتنا في إعداد المخططات المائية التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية (بتعاون مع وكالات الأحواض المائية للكوس، ملوية، تانسيفت، سوس-ماسة، ابي رقراق-الشاوية، كير-زيز-غريس ودرعة-واد نون)، و المساهمة في أشغال اللجنة البين-وزارية المركزية المعنية بتتبع ودراسة مشاريع مخططات توجيه التهيئة العمرانية (اليوسفية الكبرى، والصويرة الكبرى، و ورزازات الكبرى، وساحل كلميم وسيدي افني وطانطان)، إضافة إلى المساهمة في إنجاز دراسة حول إشكاليات مياه السقي بجهة سوس-ماسة تحت إشراف منظمة الفاو، وفي دراسة حول تعزيز عملية تقييم وتتبع برنامج محاربة التصحر.

5. التقائية اهداف التنمية المستدامة مع النموذج التنموي الجديد

واصلنا خلال هذه السنة أشغال الدراسة التي شرعنا في إنجازها السنة الفارطة والمتعلقة بدراسة مدى التقائية اهداف التنمية المستدامة مع النموذج التنموي الجديد. وفي هذا الصدد، تم رصد التقائية كبيرة بين النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة سواء من حيث الغاية النهائية والأهداف الاستراتيجية والمرامي أو مؤشرات القياس والتتبع والتقييم، إلا أن هذا النموذج يتضمن جوانب القطيعة مع السياسات العامة المتبعة منذ مطلع الألفية الثانية، إضافة إلى كون بعض أهدافه تبقى طموحة مقارنة بأداء الاستراتيجيات القطاعية. أما فيما يتعلق بالمؤشرات، فقد تم رصد نقص في النموذج التنموي الجديد خاصة في ما يتعلق برصد التقدم المسجل في بعض المجالات، من قبيل التدبير المستدام للموارد المائية والبحث والتطوير والابتكار والنجاعة الطاقية.

وطبقا للمادة 9 من المرسوم 452.19.2 بتاريخ 17 يوليوز 2019 المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، والذي ينيط بالمندوبية السامية للتخطيط مهمة إعداد التقارير الوطنية والجهوية حول أهداف التنمية المستدامة، قمنا بإعداد التقرير الوطني الرابع حول هذه الأهداف برسم سنة 2022، والذي رفع للجنة الوطنية للتنمية المستدامة قصد المصادقة عليه.

كما أنجزنا هذه السنة، في إطار مساهمة المملكة المغربية في إعداد التقرير القاري حول أهداف الأجندة الإفريقية 2063، التقرير الوطني الثالث والذي يقدم حصيلة إنجازات المملكة في ميدان التنمية المستدامة خلال العشرية الأولى 2014-2023.

ومن جهة أخرى، شرعنا في إعداد دراسة حول الالتقائية بين أهداف التنمية المستدامة والنموذج التنموي الجديد في بعدهما الجهوي، من أهم خلاصاتها:

أ. توجهات ومقترحات النموذج التنموي من أجل تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة

لقد خصص النموذج التنموي محوره الرابع المتعلق بتعزيز دينامية المجالات الجهوية والترايبية، والمرتكز على خيارات تهم تحقيق "مغرب الجهات" مزدهر وحيوي، وضمان إعادة تنظيم متجدد للمستويات الترايبية وتشجيع ترابطها، وتيسير تهيئة مندمجة للمجالات الترايبية وتحسين السكن وإطار العيش وتعزيز الربط بالشبكات والتنقل، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقوية قدرات الصمود أمام التغيرات المناخية، وكذا الحفاظ على الموارد المائية. فمن أجل تحقيق مغرب الجهات، يوصي النموذج التنموي بالإجراءات التالية:

- تسريع عملية الجهوية المتقدمة موازاة مع اللاتمرکز_الفعلي: عبر توضيح دور أصحاب القرار في سلسلة المسؤوليات، وإنشاء إدارة مسؤولة عن الشؤون الجهوية، وكذا تبسيط الإطار التعاقدي بين الدولة والجهة وبأجرة فعالة للتصاميم المديرية للاتمرکز الإداري عن طريق نقل حقيقي للسلطات والوسائل؛

- تعزيز الموارد المالية والبشرية للجماعات الترايبية: من خلال الرفع من التحويلات المالية للدولة، وتقوية الموارد الذاتية للجماعات الترايبية عبر تبسيط وتحسين الجبايات المحلية، واللجوء الممنهج للتشارك بين الجماعات والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز قدرات صندوق التجهيز الجماعي لمواكبة الجماعات الترايبية بشكل أفضل، وتعبئة الموارد البشرية المؤهلة عبر اعتماد آليات لإعادة تخصيص الموارد البشرية انطلاقا من الإدارة المركزية أو عن طريق التعاقد والتوظيف المباشر؛

- إرساء منظومات مندمجة للدفع بعجلة الاقتصاد على مستوى الجهات: عن طريق إحداث صناديق لدعم وتشجيع الأنشطة الاقتصادية الجهوية وإحداث هيئات جهوية للتنمية تتكلف بتطوير مشاريع داخل مناطق معينة في إطار تعاقد بين الدولة والجهة، وتطوير مناطق أنشطة اقتصادية مندمجة في إطار مشروع حقيقي للمجال الترابي وكذا عبر تلمين إمكانيات الاقتصاد الاجتماعي؛

• تعزيز الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالات الترابية: من خلال إحداث مجالس اقتصادية واجتماعية وبيئية جهوية لتيسير مشاركة الفاعلين الجهويين في إعداد السياسات العمومية، وربط نقل جزء من موارد الدولة إلى الجماعات الترابية بمدى احترامها لبعض معايير الحكامة الجيدة.

ومن أجل ضمان إعادة تنظيم متجدد للمستويات الترابية وتشجيع ترابطها، يقدم النموذج التنموي المقترحات التالية:

- اعتماد "الدوار" كوحدة ترابية أساسية مع إحداث مرصد لجمع المعلومات على مستوى كل دوارو وتمثين دور "الدائرة كوحدة وسيطة بين الجماعة والإقليم وكبنية لتنسيق الخدمات العمومية بالعالم القروي؛
- ملائمة أدوات التهيئة المجالية لخصوصيات المجالات القروية من أجل المحافظة على الأراضي الفلاحية الخصبة وتعميم التغطية الرقمية بالعالم القروي؛
- دعم أكبر للفلاحة التضامنية والعائلية من أجل تعزيز صمود العالم القروي.

ولترجمة الخيار الاستراتيجي المتعلق بتيسير تهيئة مندمجة للمجالات الترابية وتحسين السكن وإطار العيش وتعزيز الربط بالشبكات والتنقل، يوصي النموذج التنموي بأجرة المقترحات التالية:

- اعتماد "إطار مرجعي وطني للتنمية الحضرية" ينبني على تصور جديد للتخطيط يركز على جودة إطار العيش والتمازج الاجتماعي؛
- تكريس دور مرفق النقل العمومي كخدمة عمومية أساسية وكنمط مفضل للتنقل؛
- تحسين الولوج إلى السكن وتبني سياسة للسكن تعزز التنوع الاجتماعي، وتسهم في التنقل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي وتوفر إطارا أفضل للعيش، وتضمن الاستخدام الفعال للموارد العمومية؛
- تسريع الإدماج الرقمي للمجالات الترابية.

وبخصوص الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز الصمود لدى المجالات الترابية أمام التغيرات المناخية، يقدم النموذج التنموي المقترحات التالية:

- تعزيز الشفافية حول تكاليف الموارد المائية في كل مرحلة من مراحل تعبئتها؛
- وضع تعريف تعكس القيمة الحقيقية للمورد المائي وتمكن من ترشيد استعماله؛
- إنشاء وكالة وطنية لتدبير الماء؛
- تعبئة الموارد المائية غير التقليدية والحفاظ على الموارد الجوفية.

ب. أهم نقاط الالتقاء بين النموذج التنموي وأهداف التنمية المستدامة

يتضح من نتائج دراسة التقاطعات بين النموذج التنموي وأهداف التنمية المستدامة وجود:

- التقائية كبيرة بين النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة على مستوى الغايات النهائية والمتجلية في تقليص التفاوتات المجالية وتعزيز أدوار المجالات الجهوية والترابية في التنمية المستدامة وتحسين فعالية السياسات العمومية، باعتبارها الفضاء الأمثل لتعزيز التنسيق وتحقيق التقائية بين هذه السياسات التنموية وتعميق الديمقراطية التشاركية.
- التقائية كبيرة بين المحور الرابع للنموذج التنموي مع العديد من أهداف التنمية المستدامة ومراميها، وخاصة الأهداف المتعلقة بتوسيع ولوج الساكنة للخدمات الاجتماعية الأساسية والهدف 11 الرامي إلى إرساء تنمية حضرية مستدامة، والهدف 8 المرتبط بالنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل والأهداف ذات الصلة بالبعد البيئي وتعزيز الصمود لدى المجالات الترابية أمام التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية ولا سيما المائية منها.

6. تدبير الموارد البشرية والمالية

خلال سنة 2023، واصلنا تدبير الموارد البشرية بالاعتماد على مقاربة تركز على الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات ونظام التدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات (GPEEC)، تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفت مهام وتنظيم مؤسستنا في سياق التحول الرقمي الذي انخرطت فيه منذ سنة 2019، مما يقتضي تأهيل وتثمين مواردها البشرية. وفي هذا السياق، فإن التكوين المستمر يحظى بمكانة مركزية ضمن سياسة تدبير مواردنا البشرية ودعم كفاءتها المهنية، حيث نسهر، بصفة منتظمة، على إعداد خطط متنوعة ومتناسقة تضع، ضمن أولوياتها، تمكين مواردنا البشرية من اكتساب المعارف وتطوير المهارات الضرورية للقيام بمهامهم على أكمل وجه. وقد تم تدعيم وتقوية هذا التوجه باعتماد الوسائل الرقمية، إذ قمنا بتطوير وإطلاق منصة للتعليم الإلكتروني " HCP ACADEMY " تتيح لأطرنالولوج إلى دورات تكوينية مفتوحة (MOOC) ومواد التعلم الإلكتروني تشمل مجالات مختلفة تهمل الجوانب الاقتصادية والأدوات الإحصائية المرتبطة بدراسة مستوى المعيشة والدخل والسكان والديمغرافيا والتنمية المستدامة بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بالتدبير الإداري والمحاسباتي والرقمنة والتمكن من اللغات الأجنبية.

كما نواصل تحسين أدائنا في مجال التدبير المالي والإداري من خلال الانخراط في الإصلاحات الميزانية التي تتوخى تدعيم التدبير المرتكز على النتائج، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية، وذلك من خلال آليات إعداد المشاريع والتقارير السنوية لنجاعة الأداء والعمل على تجويدها.

وللإشارة فإن مؤسستنا لازالت تواجه خصاصا في الموارد البشرية، ناتج عن ضعف المناصب المخصصة لها مقارنة مع تزايد أعداد الموظفين المحالين كل سنة على التقاعد، مما يفاقم العجز في مواردنا البشرية بالنظر إلى الحاجيات المتزايدة من كفاءات جديدة وخبرات دقيقة، ضرورة لأداء مهامها على الوجه المطلوب. وللإشارة، فقد بلغ، خلال الخمس سنوات الأخيرة 2018-2022، عدد الموظفين المحالين على التقاعد 399 موظف،

في حين لم يتجاوز عدد المناصب المحدثة 135 منصب. ويتوقع، خلال الفترة من 2023 إلى 2026، إحالة 290 موظف على التقاعد بينما ستبلغ الحاجيات لفترة 2024-2026 ما مجموعه 273 منصب.

7. التوثيق واليقظة المعلوماتية

نواصل جهودنا في مجال تجميع ومعالجة ونشر الوثائق التي تهتم المجالات الاقتصادية والاجتماعية ووضعها رهن إشارة الباحثين وعموم المستعملين عبر بوابات البحث الوثائقي "أبحث (3273 وثيقة إلكترونية وورقية)" واليقظة المعلوماتية "مراسيد (17397 وثيقة إلكترونية جديدة)" والمكتبة الافتراضية "رفوف (4750 وثيقة)".

ومن أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في اليقظة المعلوماتية، قمنا بإنشاء منصة لرصد هذه الأهداف ونشرها في بوابة "مراسيد" وذلك من خلال إطلاق الرصد الموضوعاتي واليقظة المعلوماتية الخاصة بالهدف الرابع حول "التعليم الجيد" والسادس "المياه النظيفة والنظافة الصحية"، والثامن "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، والحادي عشر "مدن ومجتمعات محلية مستدامة"، والثالث عشر «التغير المناخي» والخامس عشر "الحياة في البر".

8. مواكبة مؤسسات التكوين لاستراتيجية المندوبية للتحويل الرقمي

من أجل مواكبة استراتيجيتنا للتحويل الرقمي، عمل المعهد الوطني للإحصاء والإقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات التابعين للمندوبية السامية للتخطيط على استكمال إرساء قواعد التموضع التنافسي مع باقي مدارس المهندسين بالمملكة وتطوير خريطة متكاملة للعرض البيداغوجي تتماشى مع تطلعات بلادنا في مجال مهن الغد.

1. المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

أدرج المعهد، ضمن برامجه التكوينية، تخصصين، الأول حول علم البيانات (Sciences des données) والثاني حول هندسة البيانات والبرمجيات (Ingénierie des données et des logiciels) ويتمحور هذين التخصصين حول:

- الذكاء الاصطناعي (Intelligence artificielle)؛
- البيانات الضخمة (Big Data)؛
- تطوير الأجهزة المحمولة (Développement mobile)؛
- ذكاء الأعمال (Business intelligence) .

وقد بلغ عدد المسجلين بالمعهد برسم السنة الجامعية 2023-2024 ما مجموعه 243 طالب وطالبة بالإضافة إلى 20 طالب في سلك الماستر و50 في سلك الدكتوراه. وقد بلغ عدد الخريجين برسم 2022-2023 ما مجموعه 170 مهندسا، بالإضافة إلى 21 خريج حاصل على دبلوم مشترك و5 دكاترة و10 حاصلين على الماستر.

2. مدرسة علوم المعلومات

انخرطت مدرسة علوم المعلومات خلال هذه السنة في ورش التكوين المستمر والتكوين مدى الحياة، للمساهمة في تنمية وتعزيز الرأسمال البشري الوطني من خلال عرض بيداغوجي مبتكر، حيث قامت بتطوير ووضع بنيات وبرامج للتكوين المستمر والتعلم مدى الحياة تغطي المجالات الأربع الأساسية لعلوم المعلومات وهي هندسة المعرفة والبيانات و هندسة نظم المعلومات و هندسة التوثيق و الذكاء التنافسي.

كما قامت هذه المؤسسة بتطوير منصة رقمية خاصة بالتعلم مدى الحياة، تمنح دورات تدريبية عن بعد في مختلف مجالات علوم المعلومات وذلك عبر دورات تكوينية مؤهلة (Formations certifiantes).

وبلغ عدد الطلبة المسجلين برسم السنة الجامعية 2023-2024، ما مجموعه 151 طالب وطالبة في حين بلغ عدد الخريجين والخريجات برسم السنة الجامعية 2022-2023 ما مجموعه 125 خريج وخريجة في سلكي المهندس والماستر.

9. تطوير التعاون الدولي والشراكات

لقد واصلنا خلال سنة 2023 جهودنا الرامية إلى تطوير علاقات مؤسستنا مع عدة شركاء على المستوى الوطني والدولي. وهكذا، فقد وقعنا على اتفاقيتين للشراكة والتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني، فيما واصلنا تفعيل شراكتنا مع المكتب الإحصائي الدانماركي الرامية إلى مواكبة استراتيجية التحول الرقمي التي انخرطت فيه مؤسستنا منذ سنة 2019، مع الإشارة إلى أن مؤسستنا تعتزمان تمديد هذه الشراكة وتوسيع نطاقها إلى مجالات استراتيجية جديدة تشمل، على الخصوص، الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي وأشغال النمذجة. كما قمنا، في إطار شراكتنا مع سفارة كندا بالمغرب بإعداد دراسات تعتمد مقاربة مقارنة للنوع الاجتماعي، فيما شرعنا، هذه السنة، في إطار علاقات التعاون والشراكة التي تربطنا بالاتحاد الأوروبي، في إعداد دراستين تتطرق الأولى لظاهرة العنف ضد الأطفال والثانية لتمكين المرأة القروية وفي إعداد أدوات تواصلية سمعية بصرية حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالنوع الاجتماعي في إطار شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي.

ومن جهة أخرى، واصلنا تعاوننا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان مع التركيز، خلال هذه السنة، على مواكبة مؤسستنا في إعداد الجوانب المنهجية والتكنولوجية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024. كما واصلنا علاقات التعاون والشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتفعيل المرحلة الثانية من برنامج Women Count، ومع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لدعم أشغالنا في مجال رصد وتتبع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) من أجل إعداد دراسات حول آثار التضخم على الأسر والأطفال، بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة. كما واصلنا تنفيذ برنامج التعاون الذي

يربط مؤسستنا مع المكتب الدولي للشغل من أجل وضع نظام معلوماتي حول إحصاءات هجرة اليد العاملة وإعداد الحساب التابع للشغل وقياس إحصاءات الوظائف الخضراء.

ومن جهة أخرى، ساهمنا، بشكل منتظم، في اللقاءات الدولية وفي أشغال مجموعات الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بتطوير المعايير الدولية في مختلف المجالات الإحصائية، كان آخرها في إطار شبكة الإحصائيين الاقتصاديين التي تُعنى بمبادرة تجاوز الناتج المحلي الإجمالي/ Beyond GDP.

وفي إطار أنشطة التعاون جنوب - جنوب، استقبلت مؤسستنا، خلال سنة 2023، أربعة وفود من بوركينا فاسو وجيبوتي وطوغو وساحل العاج، للاطلاع على تجربتنا في مجالات التخطيط ورصد المؤشرات المرتبطة بالسياسات العمومية وتحليل الوضع الاقتصادي وأنظمة الحماية الاجتماعية، فيما سنستقبل، خلال ما تبقى من هذه السنة، وفودا من موريتانيا وغينيا الاستوائية وجيبوتي وبوركينا فاسو وتشاد ومصر للاطلاع على تجربتنا في مجالات الإحصاء، والمحاسبة الوطنية، وإعداد الدراسات.

كما شارك ما مجموعه 226 إطارا من مؤسستنا في لقاءات وورشات تدريبية دولية وجهوية إما حضوريا أو عن بعد.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط

السيد الرئيس

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

اسمحوا لي أن أعرض على أنظار لجننتكم الموقرة تقدم إنجاز ميزانية 2023 وأهم بنود مشروع ميزانية 2024.

ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023:

بلغت الاعتمادات المخصصة للمندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي لسنة 2023

ما مجموعه 543,3 مليون درهم موزعة كما يلي:

349,6 مليون درهم (64,3%) لنفقات الموظفين ؛

173,4 مليون درهم (31,9%) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛

20,3 مليون درهم (3,8%) لميزانية الاستثمار.

1-1 إنجاز ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي لسنة 2023:

بلغت نسبة الالتزام بالاعتمادات المرصودة للمندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي

لسنة 2023 إلى حدود تاريخ 28 نونبر 2023:

ميزانية التسيير:

الموظفون: 97%.

المعدات والنفقات المختلفة: 94%.

ميزانية الاستثمار: 93%.

2- مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2024:

1.2- ملاحظات حول مشروع الميزانية:

أما فيما يخص مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2024، أود أن أشير إلى:

- ارتفاع في مجموع الاعتمادات المخصصة للمندوبية بـ 3,5% مقارنة مع 2023.
- استمرار ضعف ميزانية الاستثمار مقارنة مع سنة 2019 حيث كانت تناهز 30 مليون درهم.

2.2- توزيع مشروع الميزانية 2024:

وفيما يخص الاعتمادات التي خصصها مشروع القانون المالي لسنة 2024 لتمويل البرامج التي قدمت لكم خطوطها العريضة فقد بلغت 562,6 مليون درهم. وقد تم توزيعها على النحو التالي:

- 360,3 مليون درهم (64,1) لنفقات الموظفين؛
- 178,7 مليون درهم (31,7) لميزانية التسيير المخصصة لنفقات المعدات والنفقات المختلفة؛
- 23,6 مليون درهم (4,2%) لميزانية الاستثمار.

3.2- توزيع ميزانية سنة 2024 بين المصالح المركزية والمديريات الجهوية

(المصالح اللامركزية):

ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)

- المديريات المركزية: 114,5 مليون درهم وهو ما يمثل 64,1% من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات؛
- المصالح المسيرة بصفة مستقلة: 22,1 مليون درهم وهو ما يمثل 12,9% من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات؛
- المديريات الجهوية: 41,0 مليون درهم وهو ما يمثل 23,0% من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات.

ميزانية الاستثمار

- المديریات المركزية: 12,9 مليون درهم (وهو ما يمثل 54,6% من ميزانية الاستثمار)؛
- المصالح المسيرة بصفة مستقلة: 8,7 مليون درهم (وهو ما يمثل 36,8% من ميزانية الاستثمار)؛
- المديریات الجهوية: 2,0 مليون درهم (وهو ما يمثل 8,6% من ميزانية الاستثمار).

بعد هذا العرض، سأظل رهن إشارتكم لتقديم المزيد من الإيضاحات عن استفساراتكم والجواب على أسئلتكم.

وفقنا الله لما فيه خير هذه البلاد تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

البرنامج الأول 126

إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية

I. الإنجازات خلال سنة 2023

1. إنتاج المعلومة الإحصائية

تميزت إنجازات المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023 في مجال إنتاج ونشر المعلومات الإحصائية بمواصلة الأشغال التمهيدية للإحصاء العام السابع للسكان والسكنى المزمع إنجازه في شتنبر من سنة 2024 وإنجاز البحوث الدائمة واستغلال معطياتها ونشر نتائجها، وكذا إنجاز بحوث دورية جديدة، إما لأول مرة أو لتحسين نتائج البحوث التي سبق للمندوبية إنجازها خلال الفترة الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، عملت المندوبية السامية للتخطيط على مواصلة تجميع الإحصائيات الإدارية ومعالجتها ووضعها رهن إشارة مختلف المستعملين على شكل منشورات عامة وقواعد معطيات.

1.1 إنجاز الأشغال التمهيدية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024

طبقا لتوصيات الأمم المتحدة الرامية إلى إجراء الإحصاء العام للسكان والسكنى مرة كل 10 سنوات، ستعجز بلادنا الإحصاء العام السابع للسكان والسكنى خلال الفترة الممتدة من فاتح شتنبر 2024 إلى 30 منه.

وتتميز هذه العملية الوطنية باعتماد الرقمنة واستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف مراحل إنجازها، وذلك في سياق استراتيجية التحول الرقمي التي انخرطت فيها المندوبية السامية للتخطيط منذ سنة 2019، والتي مكنت، على الخصوص، من تعميم تقنية تجميع المعطيات باستعمال اللوحات الالكترونية (CAPI) عوض الاستثمارات الورقية، على كافة البحوث الإحصائية، وإطلاق منصة رقمية لتجميع المعطيات لدى المقاولات عبر الانترنت (CAWI)، وإحداث مركز لتدبير المعطيات (DMC) من أجل استقبال المعطيات المجمعة، بشكل تلقائي ومؤمن وحفظها.

ويندرج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 في سياق هذه الإستراتيجية، حيث سيعرف عدة مستجدات منهجية وتقنية في مختلف مراحل إنجازه، ويتميز، من هذه الناحية، بقطيعة مع الإحصاءات السابقة من شأنها أن تعود بالفائدة على الكفاءة العملية وعلى تحسين التكلفة الميزانية لهذه العملية.

تطوير نظام معلوماتي مندمج: حيث تم، اعتمادا على الإمكانيات الذاتية للمندوبية السامية للتخطيط، إعداد برنامج معلوماتي مندمج يغطي الأشغال الخرائطية وعملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية بالإضافة إلى تجميع المعطيات لدى الأسر والسكان خلال مرحلة إنجاز الإحصاء. ويضم هذا النظام تطبيقات معلوماتية مندمجة محمولة على اللوحات الإلكترونية، يستعملها الباحثون لتجميع المعطيات ومراقبتها وإرسالها بشكل مؤمن وآني إلى مركز تدبير المعطيات الذي أعدته المندوبية السامية للتخطيط لهذا الغرض. كما يشمل هذا النظام برامج معلوماتية تمكن من تتبع الأشغال الميدانية لمختلف مراحل الإحصاء، بشكل آني، سواء على المستوى المركزي أو الجهوي أو الإقليمي.

ومن أجل تقييم كل من النظام المعلوماتي والمقاربة المنهجية للإحصاء المقبل، تم إنجاز أول اختبار فعلي بجهة الرباط - سلا - القنيطرة خلال شهري يناير وفبراير 2023.

إطلاق الأشغال الخرائطية: تم الشروع في إنجازها بالميدان منذ 17 أبريل 2023 قصد تكوين مناطق الإحصاء التي سيتأسس عليها تنظيم وإنجاز مختلف مراحل الإحصاء. وتتميز هذه العملية باعتماد نظام متنقل للمعلومات الجغرافية محمول على اللوحات الإلكترونية ومزود بالنظام العالمي لتحديد المواقع GPS وبصور الأقمار الاصطناعية عالية الدقة. وقد بلغت نسبة إنجاز هذه العملية إلى حدود 28 أكتوبر 2023، على الصعيد الوطني 74%، على أن تنتهي أشغالها في مارس 2024.

الشروع في إنجاز التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية: انطلقت هذه العملية في الميدان، ابتداء من أبريل 2023، وتُجرى بالموازاة مع الأشغال الخرائطية. وتعتبر الثانية من نوعها على الصعيد الوطني بعد الإحصاء الاقتصادي لسنة 2001/2002. وتهدف هذه العملية إلى إحصاء وتوطين جميع المنشآت الاقتصادية المتوفرة على محل مهني والعاملة في القطاعين العام والخاص وكذا المؤسسات غير الهادفة للربح على صعيد التراب الوطني. وستمكن هذه العملية الكبرى بالأساس من وضع صورة محينة وشاملة لبنيات النسيج الإنتاجي الوطني وتمكين التحليل الجغرافي للأنشطة الاقتصادية، كما ستشكل مصدرا رئيسيا لإعداد سجل إحصائي متكامل وقاعدة بيانات جغرافية للمقاولات والمؤسسات التابعة لها قصد إعداد إطار لأخذ عينات للبحوث الإحصائية. وقد بلغت نسبة تقدم إنجاز الأشغال إلى حدود 28 أكتوبر 2023، على الصعيد الوطني 36%، وستستمر الأشغال بالميدان إلى غاية 31 ماي 2024.

اعتماد منهجية جديدة لتجميع المعطيات لدى الأسر: حيث تم تبني مقاربة جديدة تتوخى توفير تغطية أكبر من المعطيات على مستوى كافة الجماعات الترابية وعلى مستوى الأحياء الحضرية والدواوير بالوسط القروي. وهكذا، سيتم تجميع المعطيات لدى الأسر عبر استمارتين، تضم الأولى، الموجهة إلى

كافة الأسر، المعطيات المتعلقة بالبنيات الديموغرافية والظواهر النادرة كالهجرة الدولية والوفاة، فيما سيتم، في الاستمارة الثانية، إدراج مواضيع جديدة كالأحداث الديموغرافية والحماية الاجتماعية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة، بالإضافة إلى تعميق المواضيع المدرجة عادة في الإحصاءات السابقة كالبنيات الديموغرافية والتعليم والتشغيل والتنقل والإعاقة وظروف السكن. وستوجه هذه الاستمارة المفصلة لعينة تمثيلية من الأسر.

تطوير منصة رقمية لانتقاء المشاركين في إحصاء 2024: اعتباراً لسياق الرقمنة الذي يميز إحصاء 2024، فقد تم تبني مقاربة جديدة لانتقاء فئات المشاركين في هذه العملية، من مشرفين ومراقبين وباحثين، حيث تم إعداد دفتر التحملات الذي يحدد الأسس المرجعية المتعلقة بإعداد منصة رقمية تمكن الراغبين في المشاركة في هذه العملية من تقديم ترشيحاتهم، عن بعد. كما تم، بناء على ذلك، إجراء استشارات مع المؤسسات المتخصصة في هذا المجال لاختيار مقدم الخدمة عبر المسطرة التفاوضية. وستمكن هذه المنصة الرقمية من انتقاء حوالي 200.000 مرشح بناء على الشروط والمؤهلات التقنية المطلوبة ومنها، على الخصوص، المستوى الدراسي والتمكن من التقنيات المعلوماتية بالإضافة إلى الحاجيات الوظيفية والمجالية لضمان التغطية الشاملة لمختلف الوحدات الترابية على صعيد مجموع التراب الوطني.

تطوير منصة رقمية لتكوين المشاركين في الإحصاء، عن بعد: حيث تم إسناد إنجازها لجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية (UM6P)، وذلك في إطار الشراكة المتميزة التي تربط المندوبية السامية للتخطيط بهذه المؤسسة ولما تتوفر عليه من كفاءات بشرية وخبرة واسعة في مجال التكوين عن بعد. وفي هذا الإطار، شرعت مصالح المندوبية السامية للتخطيط في إعداد محتوى التكوين الذي يغطي مختلف الجوانب التقنية والتنظيمية والمنهجية للإحصاء، حسب المسارات الخاصة بفئات المشاركين من مشرفين ومراقبين وباحثين، على أن تتكفل جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بإعداد الوسائل والأدوات البيداغوجية الملائمة لعرض محتوى التكوين على شكل مقاطع فيديو تشمل دروس وأنشطة تفاعلية واختبارات لتقييم مدى تَمَكُّن المشاركين في التكوين عن بعد من استخدام التطبيقات المعلوماتية المحمولة على اللوحات الإلكترونية لتجميع المعطيات لدى الأسر وكذا استيعاب المصطلحات والمفاهيم المعتمدة في الإحصاء.

وسيتم توجيه المرشحين، الذين تم انتقاؤهم في المرحلة الأولى، عبر المنصة الرقمية المخصصة لتقديم الترشيحات، إلى المنصة الخاصة بالتكوين عن بعد، التي سينطلق العمل بها مع بداية مارس 2024، على

أن يتم انتقاء المشاركين في الإحصاء من بين المرشحين الذين اجتازوا بنجاح مرحلة التكوين عن بعد، والذين سيستفيدون من تكوين حضوري سيجرى قبيل انطلاق مرحلة تجميع معطيات الإحصاء بمراكز التكوين على مستوى الأقاليم والجماعات.

كما تم الشروع في اتخاذ الإجراءات والتدابير المتعلقة لتعبئة الوسائل المادية والبشرية واللوجستكية اللازمة لإنجاز مختلف مراحل الإحصاء.

2.1 البحوث الإحصائية البنيوية

تشمل هذه البحوث البحث حول مستوى معيشة الأسر والبحث حول القطاع الغير المنظم والبحث حول المؤسسات غير الهادفة للربح والبحث الوطني للبنيات الاقتصادية ثم البحث حول الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الإدارات العمومية.

1.2.1. البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر

تم الانتهاء من الأشغال الميدانية للبحث الوطني حول مستوى معيشة ودخل الأسر نهاية الفصل الأول لسنة 2023، والذي أنجز على مدى سنة كاملة لدى عينة تتكون من 18000 أسرة تمثل مختلف الشرائح الاجتماعية وجهات المملكة.

وسيمكن هذا البحث من توفير معطيات مندمجة من أجل دراسة بنية مستوى المعيشة ومحدداته الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية على المستوى الوطني والجهوي وتحديد بنية الدخل ومصادره وعلاقته بمستوى معيشة الأسر وقدرتها على اقتناء السلع والخدمات والادخار والولوج إلى التمويل المؤسساتي. ولقد تم الشروع في استغلال وتحليل معطيات هذا البحث، وسيتم نشر النتائج الأولية مع نهاية السنة.

2.2.1. البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح

تهدف هذه العملية إلى تحيين المعطيات المتعلقة بهذه المؤسسات والوقوف على التغيرات البنيوية التي عرفها هذا القطاع منذ سنة 2008، وهو التاريخ الذي يوافق إنجاز أول بحث من هذا النوع، حيث مكن، آنذاك ولأول مرة بالمغرب، من توفير معطيات دقيقة تبرز خصائص هذا القطاع وتمكن من تقييم حجم مساهمته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا. وقد شمل هذا البحث، الأحزاب السياسية والنقابات والجامعات والنوادي الرياضية والتعاضديات والجامعات المهنية وكذا الجمعيات ذات المنفعة العامة بالإضافة إلى الجمعيات المصروفة. وقد عرفت سنة 2023 إنهاء الأعمال المتعلقة باستغلال المعطيات

المجموعة حول هذه المؤسسات وتحليلها والتحقق من دقتها وكذا إنجاز تقرير حول النتائج الأولية لهذا البحث والتي سيتم الإعلان عنها خلال الفصل الرابع من هذه السنة.

3.2.1. البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية

يعتبر البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية من أهم العمليات الإحصائية الكبرى في النظام الإحصائي الوطني. وقد شرعت المندوبية السامية للتخطيط، ابتداء من ماي 2023 في إنجاز نسخة جديدة من هذا البحث. ويهدف هذا البحث البنيوي الجديد لدى المقاولات إلى توفير قاعدة بيانات إحصائية مفصلة تمكن من تجديد سنة الأساس للحسابات الوطنية وذلك باعتماد سنة 2022 عوض سنة 2014. كما ستمكن نتائج هذا البحث من الوقوف على التغيرات التي همت البنيات الاقتصادية داخل النسيج الاقتصادي الوطني على مدى السنوات التي تلت إنجاز آخر بحث مماثل. ويغطي هذا البحث جميع جهات المملكة ويشمل عينة تقارب 21000 من المقاولات المنظمة تهم قطاعات الصناعة والصيد والبناء والتجارة والخدمات التجارية غير المالية. وقد عرفت سنة 2023 انطلاق أشغال تجميع المعطيات والتي ستمتد حتى نهاية مارس 2024. وتجدر الإشارة إلى أن البحث الوطني للبنيات الاقتصادية لهذه السنة يتم إنجازه باعتماد التكنولوجيا الحديثة بالاعتماد على تقنية CAPI باستعمال لوحات إلكترونية، مع وضع منصة رقمية للولوج عن بعد لتمكين المشرفين من تتبع سير أشغال البحث وكذا مراقبة جودة المعطيات المجمعة.

4.2.1. البحث الوطني حول القطاع غير المنظم

انطلقت، مع بداية الفصل الثاني لسنة 2023، عملية تجميع معطيات البحث الوطني الرابع حول القطاع غير المنظم بالميدان، وذلك بهدف تحيين مختلف المؤشرات التي وفرتها البحوث السابقة. ويشكل القطاع غير المنظم إحدى المكونات الأساسية للنسيج الاقتصادي الوطني لكونه يوفر مؤهلات مهمة من حيث الإنتاج وخلق الثروات وتوفير مناصب الشغل. وسيغطي البحث جميع أرجاء المملكة وسيشمل عينة تفوق 19000 وحدة إنتاجية في ميادين الصناعة والتجارة والخدمات والبناء.

وتستغرق الأشغال الميدانية لهذا البحث سنة كاملة باعتماد تجميع معطياته على تقنية (CAPI) من خلال المقابلات المباشرة مع أرباب وحدات الإنتاج غير المنظمة (وجهاً لوجه) وباستخدام اللوحات الإلكترونية.

5.2.1. البحث الوطني حول الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الإدارات العمومية

وقد عرف هذا البحث، ابتداء من سنة 2017، إصلاحا هاما شمل على الخصوص استعمال اللوحات الإلكترونية لتجميع المعطيات بالميدان بدل الاستمارات الورقية.

3.3.1 البحث الوطني حول التشغيل

يعتبر البحث الوطني حول التشغيل من البحوث الدائمة الرئيسية التي دأبت المندوبية السامية للتخطيط على إنجازها منذ سنة 1976. ويشكل هذا البحث، الذي يتم نشر نتائجه فصليا وسنوياً، المصدر الرئيسي للمعطيات حول وضعية سوق الشغل ببلادنا، حيث يمكن من تحديد الخصائص الديموغرافية والثقافية الأساسية لسكان المغرب وتحديد الحجم والخصائص الاجتماعية والسوسيو مهنية للسكان النشيطين ومكوناتهم المختلفة، أي النشيطين المشتغلين والعاطلين والنشيطين المشتغلين في حالة الشغل الناقص. كما يهدف البحث الوطني حول التشغيل أيضاً إلى توفير معلومات حول ظروف السكن وقياس ولوج السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

قامت المندوبية السامية للتخطيط، بتحديث البرامج المعلوماتية المعتمدة لتجميع واستغلال معطيات هذا البحث (CAPI) لتلبية المتطلبات التقنية والوظيفية اللازمة، وللحفاظ على أمن وسرية المعطيات المجمعة. وقد تم في هذا الشأن إعداد نظام جديد متكامل يمكن من تجميع واستغلال ونشر معطيات البحث، حيث تم العمل بهذا النظام ابتداء من سنة 2023.

4.3.1 البحوث السنوية لدى المقاولات

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز بحوث سنوية لدى المقاولات العاملة في قطاعات الصيد البحري والطاقة والمعادن والبناء والتجارة والخدمات التجارية غير المالية. وتهدف هذه البحوث، إلى توفير مؤشرات اقتصادية تمكن من الوقوف على الإنجازات السنوية للمقاولات فيما يتعلق بالإنتاج والاستثمار والشغل والأجور ومن قياس القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ببلادنا. كما تشكل هذه البحوث مصدرا رئيسيا لإعداد وتحيين قاعدة معطيات تستعمل في إعداد الحسابات الوطنية.

وفي إطار الإستراتيجية الشاملة لرقمنة العمليات الإحصائية، التي شرعت المندوبية السامية للتخطيط في تنزيلها، فقد تم اعتماد التكنولوجيا الحديثة لتجميع المعطيات الخاصة بهذه البحوث، ابتداء من سنة 2020، وذلك باستعمال تقنية "الاستجواب المباشر بواسطة الحاسوب" CAPI". إذ تمكن هذه التقنية من تجميع وإدخال المعطيات ومراقبتها في نفس الوقت وبصفة أوتوماتيكية وذلك باستعمال لوحات إلكترونية، وكذا

يهدف هذا البحث إلى تحديد حجم الاستثمار في قطاعي الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وذلك برسم سنة 2022، إضافة إلى معرفة مصادر تمويله وكذا تتبع نموه وتحيين المعلومات المجمعة من خلال آخر بحث تم إنجازه حول هاته المؤسسات والمتعلق بسنة 2014. وقد عملت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2023 على إعداد الملف المنهجي الخاص بهذه العملية التي ستعرف الانطلاقة بالميدان مع أواخر هذه السنة.

3.1 البحوث الإحصائية الدائمة

1.3.1 البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات

دأبت المندوبية السامية للتخطيط على إنجاز بحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات العاملة في قطاعات الصناعة الاستخراجية والتحويلية والطاقة والبيئية والبناء وتجارة الجملة والخدمات التجارية غير المالية. وتهدف هذه البحوث الفصلية إلى رصد آراء أرباب المقاولات حول تطور النشاط الاقتصادي والإنتاج والأسعار والتشغيل والاستثمار خلال الفصل المعني بالبحث وكذا توقعاتهم بخصوص تطور هذه المؤشرات خلال الفصل الموالي .

وتواصل المندوبية السامية للتخطيط إنجاز البحوث حول الظرفية بالاعتماد على الأنترنت CAWI كنمط أساسي في تجميع المعطيات من خلال المنصة الرقمية المخصصة لذلك والتي تم إطلاقها ابتداء من الفصل الثالث من سنة 2021. وللإشارة فقد عرفت سنة 2023، انخراط ما يقارب ثلثي المقاولات المعنية بهذه البحوث في هذا النمط الرقمي لتجميع المعطيات وذلك عبر انشاء حساب خاص بها على مستوى المنصة مع تعبئة الاستمارة المخصصة لذلك. كما تسهر المندوبية السامية للتخطيط على مصاحبة المقاولات عبر التواصل المستمر معها للمزيد من الانخراط في التحول الرقمي الذي تعرفه البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات.

2.3.1 البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر

يعتبر البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر من البحوث الدائمة الرئيسية التي دأبت المندوبية السامية للتخطيط على إنجازها فصليا منذ سنة 2007. ويهدف هذا البحث إلى رصد تصور أرباب الأسر للوضعية الاقتصادية العامة ببلادنا، ولوضعيتهم المالية الخاصة، بالإضافة إلى نواياهم بخصوص الادخار والاستثمار واقتناء التجهيزات. وتستعمل معطيات هذا البحث لصقل آليات تتبع وتحليل الظرفية والرفع من دقة الحسابات الوطنية الفصلية وتحسين التوقعات على المدى القصير. كما تستعمل لحساب مؤشر الثقة لدى الأسر المغربية الذي يعتمد كمقياس (بارومتر) لمزاج الأسر.

تسهيل عملية إرسال البيانات إلى الخادم المركزي. كما تم إعداد منصة للولوج عن بعد تمكن المشرفين المركزيين والجهويين من تتبع سير العملية في الميدان ومراقبة جودة المعطيات المجمعة بصفة آنية.

وقد عرفت سنة 2023 استكمال عملية استغلال ومعالجة المعطيات المجمعة، على الصعيد المركزي، والمتعلقة بالبحث برسم سنتي 2020 و2021، من خلال المنصة المذكورة، حيث تم وضع قاعدة بيانات متعلقة بالنسخة المذكورة. كما عرف النصف الثاني من هذه السنة الشروع في إعداد النتائج الرئيسية لهذا البحث. وعوض البحث السنوي لدى المقاولات لسنة 2023، شرعت المندوبية السامية للتخطيط في القيام بالبحث الوطني حول البنيات الاقتصادية وذلك خلال سنتي 2023 و2024.

5.3.1 البحوث حول الأسعار والإنتاج والتجارة الخارجية

• البحث حول الأثمان عند الاستهلاك

تقوم المندوبية السامية للتخطيط شهريا بإنجاز البحث الوطني حول الأثمان عند الاستهلاك. ويغطي هذا البحث، 18 مدينة تمثل مختلف جهات المملكة، كما يشمل سلة مرجعية تتكون من 546 مادة و1391 نوعية. وقد تم اختيار هذه المواد بالاعتماد على المعطيات التي توفرها البحوث الميدانية حول استهلاك ونفقة الأسر.

وتجدر الإشارة إلى أنه بناء على المعطيات التي يوفرها هذا البحث، تقوم المندوبية السامية للتخطيط، شهريا، بحساب ونشر الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (سنة الأساس 2017) وكذا معدل التضخم.

• البحث حول الأسعار عند الإنتاج

تقوم المندوبية السامية للتخطيط شهريا بإنجاز البحث الوطني حول الأسعار عند الإنتاج، من أجل قياس تغير الأسعار عند مرحلة الإنتاج في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن وكذا حساب الأرقام الاستدلالية المتعلقة بها باعتماد سنة الأساس 2018.

• البحث حول الإنتاج

خلال سنة 2023، واصلت المندوبية السامية للتخطيط إنجاز البحث الوطني الفصلي حول الإنتاج في قطاعات الصناعة والطاقة والمعادن وحساب ونشر الأرقام الاستدلالية المتعلقة بها. وقد عرف

هذا البحث إصلاحات منهجية هامة تمثلت في اعتماد سنة 2015 كسنة أساس جديدة، عوض 2010، وكذا في اعتماد المصنفة المغربية للأنشطة الاقتصادية لسنة 2010.

• الأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط نشر الرقم الاستدلالي الجديد حول التجارة الخارجية للصادرات والواردات سنة أساس 2019 عوض سنة 2012. وذلك حسب مجموعات الاستعمال وحسب الفروع وأجزاء الفروع للتصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية.

بالإضافة إلى تحيين سنة الأساس، عرفت السلسلة الجديدة للأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية اعتماد البنية الحالية للمبادلات الخارجية وتحسين منهجية الحساب. حيث تم حساب الأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية حسب التوصيات الجديدة في هذا المجال ووفقاً للممارسات الدولية.

• البحوث الخاصة ببرنامج المقارنات الدولية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط انطلاقا من سنة 2022 بإنجاز سلسلة من البحوث والدراسات تهم خاصة أسعار السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك في إطار شراكة مع البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية في إطار برنامج المقارنات الدولية في دورته الجديدة التي تمتد من 2022 إلى 2024.

4.1 تجميع الإحصائيات الإدارية ونشر المعلومات الإحصائية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط، كل سنة، بتجميع الإحصائيات الإدارية لدى المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة واستغلالها ومعالجتها، وأيضا بتحيين قاعدة المعطيات الإحصائية وإغنائها بإحصائيات ومؤشرات جديدة تهم قطاعات متعددة. وفي هذا الصدد، عملت المندوبية على تهيئ وإعداد المنشورات العامة الشهرية والفصلية والسوية الخاصة بسنة 2022 والفصول الأولى من سنة 2023. ويتعلق الأمر بالنشرة الإحصائية السنوية والمغرب في أرقام والنشرة الفصلية ومعال إحصائية والمرأة المغربية في أرقام وإحصائيات أساسية.

ولقد تم إغناء النشرة الإحصائية السنوية بإضافة مؤشرات وإحصائيات جديدة تخص قطاع الثقافة.

وفي إطار تعزيز انفتاحها على مستعملي الإحصائيات، قامت المندوبية السامية للتخطيط بنشر عدد مهم من المؤشرات والمعطيات الإحصائية وتقارير البحوث عن طريق بوابتها الرسمية (www.hcp.ma).

2. إعداد الحسابات الوطنية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط، كما جرت العادة كل سنة، إعداد ونشر الحسابات الوطنية بمختلف أنواعها، السنوية والفصلية والجهوية، وذلك حسب سنة الأساس 2014، والتي تتطرق، في غالبيتها، للناتج الداخلي الإجمالي ومجاميع الطلب النهائي والقدرات التمويلية للاقتصاد الوطني.

1.2 إعداد ونشر الحسابات الوطنية وفق سنة الأساس 2014

خلال سنة 2023، وطبقا لنظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد ونشر سلسلة الحسابات الوطنية النهائية لسنة 2020 والحسابات الوطنية شبه النهائية لسنة 2021 والحسابات الوطنية المؤقتة بالنسبة لسنة 2022، ويتعلق الأمر بالحسابات التالية:

1.1.2 الحسابات الوطنية السنوية

عرفت سنة 2023 إعداد ونشر سلسلة حسابات السلع والخدمات والتي تتضمن:

- أهم المجاميع بالحجم وبالقيمة (تقسيم الناتج الداخلي الإجمالي، الإنتاج، القيم المضافة، نفقات الاستهلاك النهائي للأسر، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، المبادلات الخارجية)؛
- توازن الموارد والاستخدامات (لكل مجموعة منتجات) بالقيمة وبالحجم؛
- حسابات فروع الأنشطة الاقتصادية: حساب الإنتاج حسب فروع الأنشطة الاقتصادية؛
- جداول الموارد والاستخدامات.

كما عرفت هذه السنة إعداد ونشر سلسلة الحسابات والجداول التركيبية المتمثلة في:

- حسابات القطاعات المؤسساتية: حسابات الشركات غير المالية، حسابات الشركات المالية، حسابات الإدارات العمومية، حسابات الأسر، حسابات بقية العالم؛
- جدول الحسابات الاقتصادية المندمجة وجدول العمليات المالية.

إضافة إلى ذلك، تم إعداد ونشر الحساب التابع للتشغيل لسنة 2014 (الذي كان محور ندوة نظمت بمقر المندوبية السامية للتخطيط) وكذلك مصفوفات التشغيل للسنوات 2014-2021.

2.1.2 الحسابات الجهوية

خلال سنة 2023، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد ونشر الحسابات الجهوية لسنة 2021 والتي تتضمن حسابات الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي حسب قطاعات الأنشطة الاقتصادية ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات بالإضافة إلى توزيع القيم المضافة الجهوية حسب فروع الأنشطة الاقتصادية.

3.1.2 الحسابات الوطنية الفصلية

وفي سنة 2023، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإعداد ونشر الحسابات الفصلية حسب سنة الأساس الجديدة 2014 والتي تشمل الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم وبالأسعار الجارية المحسوبة وفق منظور الإنتاج وتوزيعه حسب القيم المضافة لفروع الأنشطة الاقتصادية وكذلك مكونات الطلب الكلي. وتشمل أيضا الحسابات الموحدة للاقتصاد الوطني. وقد همت هذه الحسابات كل من الفصل الرابع من سنة 2022 والفصول الأول والثاني والثالث من سنة 2023.

وتنشر نتائج الحسابات الفصلية على الموقع المؤسسي للمندوبية السامية للتخطيط وذلك في احترام تام لمتطلبات ورزنامة النشر المعدة في إطار المعيار الخاص لنشر المعطيات، 90 يوما بعد نهاية الفصل.

II. برنامج العمل لسنة 2024

1. إنتاج المعلومة الإحصائية

خلال سنة 2024، ستعمل المندوبية السامية للتخطيط، على مواصلة إنجاز البحوث الإحصائية الدائمة واستغلال ونشر معطياتها، واستكمال إنجاز البحوث التي أطلقتها خلال سنة 2023 والتي لازالت أشغالها الميدانية متواصلة، وكذا إنجاز بحوث إحصائية جديدة. كما ستواصل تجميع الإحصائيات الإدارية التي تنتجها مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة. وستعرف سنة 2024 مواصلة إنجاز الأعمال الخرائطية في الميدان وكذا تجميع المعطيات الخاصة بعملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية للتخطيط ستواصل إصلاح عملياتها الإحصائية الدائمة والدورية، الذي شرعت فيها منذ سنة 2017، والمتمثل في توسيع التغطية الموضوعاتية للبحوث الإحصائية وتوسيع العينات وكذا إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف مراحل إنجاز البحوث الإحصائية، وذلك من أجل توفير مؤشرات دقيقة حسب الاثنتا عشرة جهة للمملكة وقياس مدى إنجاز بلادنا لأهداف التنمية المستدامة.

1.1 إتمام الأشغال التحضيرية وإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

ستقوم المندوبية السامية للتخطيط، سنة 2024، بإنهاء إنجاز الأشغال الخرائطية التمهيدية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 وتكوين مختلف الوحدات الإحصائية من مناطق الإحصاء ومناطق المراقبة ومناطق الإشراف.

كما سيتم خلال الفصل الأول من سنة 2024 من إتمام وضع كافة الترتيبات المتعلقة بتعبئة الوسائل المادية والبشرية واللوجستية اللازمة لإنجاز الإحصاء العام.

وستشرع المندوبية السامية للتخطيط في الأعمال الميدانية لتجميع معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 ابتداء من فاتح شتنبر 2024 لتمتد إلى غاية 30 من نفس الشهر.

2.1 البحوث الإحصائية البنيوية

خلال سنة 2024، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط استغلال ونشر النتائج الأولية للبحوث البنيوية التي أنجزت أشغالها الميدانية سنة 2023 أو ما قبل هذه السنة. وتهم هذه الأشغال:

1.2.1 عملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط خلال النصف الأول من سنة 2024 استكمال الأشغال المرتبطة بتجميع المعطيات المتعلقة بعملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية حتى متم شهر ماي 2024. كما سيتم خلال نفس السنة الشروع في استغلال المعطيات المجمعة من خلال هذه العملية ومراقبة جودتها وتحليلها.

2.2.1 البحث الوطني حول الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الإدارات العمومية

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2024 عملية تجميع المعطيات المتعلقة بهذا البحث وذلك باستعمال اللوحات الإلكترونية واعتماد تقنية CAPI. وتقدر مدة إنجاز هذا البحث بالميدان في 6 أشهر، سيتم مباشرة بعدها الشروع في معالجة واستغلال المعطيات المجمعة ومراقبة جودتها وتحليلها.

3.2.1 البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية

ستواصل المندوبية عملية تجميع المعطيات بالميدان إلى غاية نهاية الفصل الأول لسنة 2024. وسيتم الشروع، مع بداية الفصل الثاني، في معالجة واستغلال المعطيات ثم وضع قاعدة بيانات مفصلة بغرض اعتماد سنة أساس جديدة بالنسبة للحسابات الوطنية. كما سيتم إعداد ونشر النتائج الرئيسية للبحث عند نهاية السنة.

4.2.1 البحث الوطني حول مستوى معيشة ودخل الأسر

ستستمر عملية استغلال وتحليل معطيات هذا البحث والشروع بعد ذلك في نشر النتائج.

5.2.1 البحث الوطني حول القطاع غير المنظم

سيتم إنهاء الأشغال الميدانية للبحث الوطني حول القطاع غير المنظم بنهاية الفصل الأول لسنة 2024، ليتم الشروع بعد ذلك في استغلال وتحليل معطيات هذا البحث.

3.1 البحوث الإحصائية الدائمة

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2024، إنجاز ونشر نتائج البحوث الإحصائية الدائمة التالية:

- البحوث حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات؛
- البحث حول الظرفية لدى الأسر؛
- البحث الوطني حول التشغيل؛
- البحث حول الأثمان عند الاستهلاك وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة بها؛
- البحث حول الإنتاج وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة به؛
- البحث حول الأسعار عند الإنتاج وحساب الأرقام الاستدلالية الخاصة بها؛
- البحوث الخاصة ببرنامج المقارنات الدولية (دورة 2022 العالمية).

4.1 الإحصائيات الإدارية ونشر المعلومات الإحصائية

خلال سنة 2024، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط القيام بالأشغال التالية:

- تجميع الإحصائيات الإدارية لدى المؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة والعمل على توسيع عملية تبادل المعلومات الإحصائية واستغلالها وتدقيقها؛
- تحيين قاعدة المعطيات الإحصائية وإغنائها بإحصائيات ومؤشرات جديدة تهم قطاعات متعددة، وكذا منحها حلة جديدة بهدف تيسير عمليتي الولوج إلى المعلومة والبحث عنها؛
- تطوير عملية تحيين المعطيات الإحصائية باستخدام التصاميم الديناميكية؛
- تهئى وإعداد المنشورات العامة الشهرية والفصلية والسنوية. ويتعلق الأمر بالنشرة الإحصائية السنوية والمغرب في أرقام والنشرة الفصلية ومعالـم إحصائية والمرأة المغربية في أرقام وإحصائيات أساسية؛
- إغناء النشرة الإحصائية السنوية بإضافة مؤشرات وإحصائيات جديدة تخص قطاعي الثقافة والنقل.

2. إعداد الحسابات الوطنية

خلال سنة 2024، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط أشغال إنجاز الحسابات الوطنية والجهوية طبقا لنظام المحاسبة الوطنية 2008، سواء على المستوى السنوي أو الفصلي ويتعلق الأمر ب:

- إنجاز ونشر الحسابات الوطنية والجهوية حسب سنة الأساس 2014 وذلك باحترام آجال النشر مع متابعة التوصيات الخاصة باللجنة الإحصائية للأمم المتحدة التي حددت المفاهيم والتعاريف والتصنيفات وطرق التقييم وكذا الحسابات الواجب إعدادها؛
- تطوير الحسابات الجهوية؛
- تحيين الحساب التابع للغاية حسب سنة الأساس 2014
- توسيع نطاق الحسابات الوطنية الفصلية؛
- إعداد الحسابات التابعة لبعض القطاعات (إنتاج الحسابات الاقتصادية البيئية، حساب السياحة...)
- مواصلة الأشغال المتعلقة بإعداد سنة الأساس الجديدة 2022.

البرنامج الثاني 127

الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمغرافية
والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية

1. موجز حول الإنجازات في مجال الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية برسم سنة 2023

1.1 الدراسات والأبحاث في مجال أهداف التنمية المستدامة

أنجزت المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023 عدد من الأشغال مرتبطة بتتبع تنزيل أهداف التنمية المستدامة سواء تلك المتعلقة بالأجندة الأممية 2030 والأجندة الإفريقية 2063.

وفي هذا الإطار، وتطبيقا لمقتضيات المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، تم إعداد التقرير الوطني حول إنجاز المملكة المغربية لأهداف التنمية المستدامة برسم 2022، والذي سيرفع لهذه اللجنة قصد المصادقة عليه.

كما قامت المندوبية السامية للتخطيط، في إطار مقاربة تشاركية مع جميع القطاعات الوزارية من إنجاز التقرير المرحلي لسنة 2023 المتعلق بتتبع تنفيذ أهداف الأجندة الإفريقية 2063 والذي سيرفع الى لجنة الاتحاد الإفريقي للتنمية في متم شهر أكتوبر من هذه السنة بمثابة مساهمة المملكة المغربية في إعداد التقرير القاري.

وفي إطار مواصلة الأشغال التي باشرتها المندوبية السامية للتخطيط حول النموذج التنموي الجديد، أفضت دراسة أوجه قطيعة واستمرارية هذا النموذج مع السياسات العمومية والتقائمه مع أهداف التنمية المستدامة وانسجامه مع الاستراتيجيات القطاعية، إلى نتائج أولية من أهمها، التقائية كبيرة بين النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة من حيث الغاية النهائية والأهداف الاستراتيجية والمرامي ومؤشرات القياس والتتبع والتقييم، لكنه يتضمن جوانب القطيعة مع السياسات العامة المتبعة منذ مطلع الألفية الثانية، كما أن بعض أهداف النموذج التنموي الجديد تبقى طموحة مقارنة بأداء الاستراتيجيات القطاعية. أما فيما يخص المؤشرات، فقد تم رصد نقص في النموذج التنموي الجديد من أجل تتبع التقدم المسجل في بعض المجالات الرئيسية، من قبيل التدبير المستدام للموارد المائية، والبحث والتطوير والابتكار وكذا النجاعة الطاقية.

وفي إطار تنزيل مخططها التوجيهي للاتمرکز الإداري، واكبت المندوبية السامية للتخطيط مديرياتها الجهوية في إعداد التقارير الجهوية حول إنجاز أهداف التنمية المستدامة، وقد تم إنجاز التقرير

الجهوي لسنة 2022 الخاص بجهة طنجة-تطوان - الحسيمة، في حين سيتم استكمال إنجاز التقرير المتعلق بجهة الدار البيضاء-سطات في مَتم السنة الجارية.

كما تحرص المندوبية السامية للتخطيط على المشاركة وتقديم التجربة المغربية في اللقاءات الدولية والجهوية الخاصة بهذه الأهداف، من خلال حضورها في أشغال اللجان التابعة للأمم المتحدة والمنتديات الإفريقية للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، شاركت المندوبية السامية للتخطيط في:

- أشغال الدورة التاسعة للمنتدى الجهوي الإفريقي للتنمية المستدامة، المنعقد ما بين 28 فبراير و3 مارس 2023 بالنيجر؛
- أشغال اجتماع فريق الخبراء من أجل المصادقة على تقرير التنمية المستدامة لإفريقيا برسم سنة 2023، المنعقد بجنوب إفريقيا ما بين 22 و24 من شهر يونيو المنصرم، حيث تم عرض التجربة المغربية حول التقدم المحرز في تنزيل الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة؛
- أشغال مؤتمر شمال إفريقيا حول الأمن الغذائي العربي، المنظم من طرف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التابعة للأمم المتحدة بمراكش؛
- أشغال المؤتمر العربي للتنمية المستدامة المنظم من طرف اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا ببيروت؛
- المساهمة في إغناء الإحصاءات الفلاحية المرتبطة ببعض مؤشرات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع منظمة الفاو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- أشغال المنتدى العربي للتنمية لسنة 2022، المنظم من طرف اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 15 و17 مارس من 2022، ببيروت-لبنان؛
- أشغال ورشة العمل الإقليمية السادسة حول استخدام معايير البيانات الإحصائية وتبادل البيانات الوصفية (SDMX) في الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، المنعقدة ما بين 5 و8 يونيو 2023 في عمان؛
- أشغال منتدى السياسات المحاسبية لرأس المال الطبيعي في إفريقيا المنظم من طرف المكتب الوطني الكيني للإحصاء (KNBS) وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة المنعقد ما بين 4 و7 سبتمبر 2023 في نيروبي، كينيا، حيث تم تقديم التجربة المغربية في اعداد حسابات البيئة؛

- انضمام الهيئة المندوبية السامية للتخطيط إلى المبادرة العالمية "بيانات الآن" التي أطلقتها شعبة إحصاءات الأمم المتحدة (UNSD)، بدعم من الحكومتين الإيطالية والنرويجية بهدف تعزيز قدرات البلدان الشريكة لإنتاج ونشر البيانات في الوقت المناسب وبالتفصيل اللازم؛
- اشغال الخلوة الوزارية حول أجندة 2063 الإفريقية المنظمة من طرف الاتحاد الإفريقي من أجل تصور ووضع أولويات العشرية الثانية لهذه الأجندة، المنعقدة برواندا من 1 إلى 3 أكتوبر 2023؛

أما فيما يخص إعداد وتتبع الاستراتيجيات القطاعية، فتواصل المندوبية السامية للتخطيط التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في هذا المجال، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال مداها بالمعطيات الإحصائية ونتائج الدراسات المنجزة وبلورة مقترحات في تحديد أهداف الاستراتيجيات والإجراءات الضرورية لتحقيقها؛

2.1 الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بصياغة الميزانية الاقتصادية، في شقيها التوقعي والاستشرافي، وبإعداد سيناريوهات تطور الإطار الماكرو اقتصادي على المدى المتوسط وأشغال النمذجة وكذا محاكاة أثر السياسات العمومية. وتعتمد في ذلك على أدوات تقنية ملائمة، خاصة نماذج الاقتصاد الكلي والتوازن العام الحسابي، التي يتم تحديثها وإعادة هيكلتها بانتظام. كما تقوم بإعداد دراسات اقتصادية حول إشكاليات تنموية معينة.

• الميزانية الاقتصادية

قامت المندوبية السامية للتخطيط، كما هو معمول به سنوياً، بإعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2023 في شهر يناير من نفس السنة، والتي اعتمدت على الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية وعلى نتائج الحسابات الوطنية والبحوث الفصلية وكذا على أشغال تتبع وتحليل الظرفية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. كما ارتكز إعداد هذه الميزانية على مقتضيات القانون المالي المصادق عليه من طرف البرلمان وعلى المعطيات النقدية ومؤشرات المالية العمومية وإحصائيات المبادلات الخارجية. وقد قدمت الميزانية الاقتصادية التوقعية تقديرات أولية لنمو الاقتصاد الوطني ولمجموعة من المؤشرات الماكرو اقتصادية لسنة 2022، وكذا توقعات حول تطور هذه المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2023.

وسيعرف الاقتصاد العالمي في ظل السياق الجيوسياسي المضطرب تباطؤا نتيجة عدة عوامل تتعلق أساسا بتداعيات الحرب في أوكرانيا، وانعكاسات الارتفاع الكبير لأسعار المواد الأولية وتشديد السياسات النقدية خلال سنة 2023. ومع استمرار تطور التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والأوروبي والذي يعتبر الشريك التجاري الرئيسي للاقتصاد الوطني، تم إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2024 في شهر يوليوز من سنة 2023، والتي قدمت مراجعة للنمو الاقتصادي الوطني لسنة 2023 وكذا استشراف آفاق تطوره خلال سنة 2024 وذلك قبيل انطلاق الأشغال التحضيرية لقانون المالية لسنة 2024.

وقد ارتكز إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية على المؤشرات والمعطيات المؤقتة لسنة 2022 الصادرة عن المحاسبة الوطنية وعلى نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط خلال النصف الأول من سنة 2023. كما اعتمدت هذه التوقعات على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتطور العوامل الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد المغربي، سواء على الصعيدين الوطني أو العالمي.

وعرف إنتاج الحبوب زيادة ب 62% مقارنة بالموسم الماضي رغم التحسن المتأخر للظروف المناخية ليصل إلى حوالي 55,1 مليون قنطار حيث من المتوقع أن ستسجل القيمة المضافة للقطاع الفلاحي تحسنا ب 6,7% سنة 2023، بعد انخفاض ملحوظ ب 12,9% سنة 2022. وستستفيد الأنشطة غير الفلاحية من دينامية الأنشطة الثالثة، غير أنها ستتأثر بتباطؤ الطلب الأجنبي واستقرار أسعار المواد الأولية في مستويات عالية على المستوى الدولي. وفي ظل هذه الظروف، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الثانوي تحسنا ب 0,3% سنة 2023 عوض انخفاض ب 1,7% المسجل سنة 2022.

على مستوى القطاع الثالثي، فستعرف القيمة المضافة للخدمات التسويقية سنة 2023 نموا بوتيرة 4,2% نتيجة الانتعاش الملحوظ لأنشطة السياحة والنقل. وسيسجل قطاع السياحة تحسنا ملحوظا نتيجة انتعاش السياحة العالمية، وتعزيز سمعة وجهة "المغرب" نتيجة الإنجاز الذي حققه أسود الأطلس في كأس العالم ونجاح حملة "المغرب أرض الأنوار" التي أطلقها المكتب الوطني المغربي للسياحة.

وبناء على زيادة الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب 2,9%، سيسجل النمو الاقتصادي الوطني انتعاشا ب 3,3% سنة 2023 بعد تباطؤه الحاد خلال سنة 2022، حيث لم

تتجاوز وتيرته 1,3%. وسيعرف التضخم، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، تباطؤا ليستقر في حدود 2,8% بعدما بلغ 3,1% سنة 2022.

وقد اعتمدت الآفاق الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2024 على مجموعة من الفرضيات المتعلقة أساسا بانتعاش الاقتصاد العالمي الذي سيؤدي إلى تحسن نمو الطلب الأجنبي الموجه نحو المغرب وبتراجع أسعار السلع على المستوى العالمي. وترتكز هذه التوقعات على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2024/2023 ونهج نفس السياسة المالية المعتمدة خلال سنة 2023. إلا أن هذه التوقعات تبقى رهينة بتطور التوترات الجيوسياسية والتداعيات المترتبة عنها وبتطور الوضعية الاقتصادية الوطنية.

وبناء على الفرضيات السابقة الذكر، سيفرز القطاع الفلاحي زيادة ب 8,3% سنة 2024 عوض 6,7% سنة 2023، مدعما بتعزيز الإنتاج الزراعي والانتعاش المرتقب لأنشطة تربية الماشية. ومن جهتها، ستستقر وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية في حدود 2,9% سنة 2024. وسيعرف القطاع الثانوي انتعاشا في ديناميته، نتيجة تحسن أنشطة قطاع المعادن والطاقة وكذا أنشطة الصناعات التحويلية وقطاع البناء والأشغال العمومية. وستسجل الخدمات التسويقية، مدعمة بانتعاش الطلب الداخلي، نموا بوتيرة 3,1% سنة 2024، نتيجة للأداء الجيد لأنشطة قطاعات السياحة والتجارة والنقل وكذا تحسن الأنشطة المالية. وسيواصل قطاع النقل الجوي، المرتبط بالأنشطة السياحية، تسجيل وتيرة نمو مدعمة سنة 2024. كما سيستفيد النقل البحري من دينامية التجارة الخارجية.

في ظل هذه الظروف، وبناء على تطور الضرائب والرسوم على المنتجات الصافية من الإعانات ب 4,1%، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي نموا ب 3,6% سنة 2024 عوض 3,3% سنة 2023. وبالأسعار الجارية، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي زيادة ب 5,5% عوض 6,2% سنة 2023. وهكذا، سيعرف التضخم، المقاس بالمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، تباطؤا ليستقر في حدود 1,8% سنة 2024 عوض 2,8% سنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أنه ستتم مراجعة هذه التوقعات مع نهاية السنة الحالية، أثناء تهيئ الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2024 خلال شهر يناير المقبل، وذلك بالاعتماد على مختلف تدابير السياسات الاقتصادية المعتمدة في القانون المالي لسنة 2024 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان، وكذلك أخذا بعين الاعتبار للتطورات المحتملة التي سيعرفها المحيط الاقتصادي الوطني والعالمي. كما سيتم إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية في شهر يونيو 2024 قبل انطلاق الأشغال التحضيرية للقانون المالي لسنة 2025.

• الآفاق الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط

تقوم المندوبية السامية للتخطيط، بتحيين وإعداد النماذج اللازمة من أجل إعداد إسقاطات ماكرو اقتصادية على المدى المتوسط لتقييم آثار تدابير وإجراءات السياسات العمومية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إبراز الاختلالات التي يمكن أن تتعمق في حالة عدم إعادة النظر في نوعية السياسات المعتمدة، وما يمكن أن يترتب عنها من ضعف في وتيرة النمو وقلة موارد التمويل الداخلية، ومن ثم تفاقم المديونية.

ومن الناحية التقنية، تعتمد هذه الدراسات والتوقعات الاقتصادية على وسائل تقنية ملائمة للنمذجة، حيث يتم بصفة منتظمة تحيين النماذج الاقتصادية المعتمدة في المندوبية. ويمكن هذا التنوع في وسائل النمذجة الاقتصادية المصالح التقنية للمندوبية السامية للتخطيط من التوفر على إطار تحليلي متين.

خلال سنة 2023 تم إنجاز:

- دراسة حول آثار العتبة في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي: حالة البلدان الأفريقية؛

- دراسة حول إنتاجية العمل في المغرب.

• الدراسات العامة

خلال سنة 2023، قامت المندوبية السامية للتخطيط بالأنشطة التالية:

- إنجاز مذكرات حول الوضع الاقتصادي خلال 2023 في إطار المساهمة في اشغال اعداد للميزانية الاقتصادية؛

- اعداد دراسة حول تأثير التضخم على الشركات؛

- اعداد قاعدة المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدراسة المتعلقة بتحديد التوجه الاجتماعي والاقتصادي للجهات.

• الدراسات المتعلقة بالنمذجة

قامت المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023، بإنجاز الدراسات التالية:

- إنتاجية المقاولات "إعادة توزيع الموارد ومكاسب الإنتاجية"

- تحليل تقاطعي لوضع النساء المغريبات في سوق العمل

3.1 تحليل الظرفية

قامت المندوبية السامية للتخطيط في إطار برنامج عملها المتعلق بتتبع الظرفية الاقتصادية بإعداد ونشر أربع مذكرات للتحليل الظرفي خلال سنة 2023، في سياق اتسم على وجه الخصوص بتباطؤ مهم للنشاط الاقتصادي العالمي بسبب تعميم سياسات التشديد النقدي وارتفاع أسعار الفائدة. كما شهدت سنة 2023 استمرار موجة الجفاف للسنة الثانية على التوالي على الصعيد الوطني وما صاحب ذلك من تداعيات على إنتاج قطاعات الفلاحة والماء وكذا على أسعار الاستهلاك والتشغيل والمبادلات الخارجية. وشهدت السنة أيضا وقوع زلزال في منطقة الحوز بقوة بل غت 6,8 درجة على مقياس ريختر، استلزم أحداث برنامج دعم عمومي خاص من أجل التخفيف من تأثيراته على الساكنة والمناطق المتضررة.

وشاركت المندوبية في تظاهرات إفريقية تهتم بمجال الظرفية الاقتصادية عبر تقديم عروض حول تقنيات التوقعات الخاصة بالتضخم على المدى القصير.

4.1 الدراسات الديموغرافية

خلال سنة 2023، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز مجموعة من الدراسات والأبحاث الديموغرافية، همت المواضيع التالية:

- دراسة حول فارق السن بين الزوجين في المغرب: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تطور مستوى الفوارق العمرية بين الزوجين وشرح هذه الظاهرة بالاعتماد على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للزوجين. وتستند هذه الدراسة على بيانات البحوث الوطنية حول السكان والصحة الأسرية لسنة 2004 و2011 و2018. وقد كشف هذا البحث أن فارق السن بين الزوجين عرف ارتفاعا بين 2004 و2018، منتقلا من 7,2 إلى 7,9 سنة. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بتراجع سن الزواج عند النساء وانخفاض معدل نشاطهم. كما أبانت هذه الدراسة على أن الأدوار الاجتماعية التقليدية لكلا الجنسين تؤثر على اختياراتهم وتحافظ بذلك على الفجوة العمرية في مستوى عالٍ إلى حد ما.

- دراسة حول النساء المسنات في المغرب: تستعرض هذه الدراسة مجموعة من المعطيات المتعلقة بوضع الأشخاص المسنين في المغرب، مع التركيز بشكل خاص على وضع النساء المسنات. وقد كشفت نتائج هذا البحث عن تزايد عدد الأشخاص المسنين، مع تفوق في عدد النساء على الرجال، حيث سينتقل عدد النساء المسنات من 2,3 مليون نسمة سنة 2022، أكثر من الرجال بـ 100 ألف نسمة) إلى 5,4 مليون في أفق 2050) أكثر من الرجال بـ 770

ألف نسمة). وأفادت هذه الدراسة على أن سن الزواج الأول المبكر عند النساء مقارنة بالرجال، وكذا النسبة المنخفضة لإعادة الزواج لدى النساء اللواتي فضن زواجهن الأول يزيد من احتمالية وقوعهن عند الشيخوخة في حالة ترمل أو العيش بمفردهن. كما أبرز هذا البحث أن الظروف التي تتقدم فيها المرأة في العمر أقل جودة وأكثر هشاشة بشكل عام مقارنة بالرجل. وتتفاقم حالة الهشاشة هذه بسبب المشاركة المنخفضة في الحياة العملية وأيضًا بسبب زيادة التعرض للأمراض المزمنة.

- **دراسة حول المهاجرين القرويين في المغرب:** ركزت هذه الدراسة على السكان الذين غادروا الوسط القروي للإقامة في الوسط الحضري بين عامي 2009 و2014. وأظهرت هذه الدراسة، أن حوالي 152 ألف شخص ينتقلون سنويا من القرى نحو المدن. كما أفادت هذه الورقة البحثية، تراجع مساهمة الهجرة القروية في النمو الديموغرافي للمدن، إذ تشير المعطيات، إلى أن نسبة هذه المساهمة بلغت 43% بين 1971-1982، و40% بين 1982-1994، و35% بين 1994-2004، قبل أن تستقر هذه النسبة في 33% بين 2004-2014. وعزت هذه الدراسة تراجع تأثير الهجرة القروية على التحولات الديمغرافية بالمدن، إلى تطور جهود التنمية بالبوادي، خصوصا ما يتعلق بتحسين البنيات التحتية، مثل الربط بالكهرباء والماء الصالح للشرب، والنهوض بالشبكة الطرقية، وتنمية التواصل بمختلف قنواته مع هذه المناطق. ووفق المصدر نفسه، فإن المهاجرين من القرى إلى المدن هم أقل أمية وأكثر نشاطا من سكان القرى. كما خلصت الدراسة إلا أن المهاجرين هم في الغالب من الشباب، إذ 41,3% تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، فيما 10,2% تزيد أعمارهم عن 50 سنة. وتمثل النساء 5,55% من هؤلاء المهاجرين. وتستقطب الجهات الأربع الدار البيضاء-سطات وفاس-مكناس وطنجة-تطوان-الحسيمة وسوس-ماسة، على التوالي، 16,3% و13,9% و13,2% و12,8% من مجموع الهجرة من القرى.

- **دراسة حول محددات تحويلات واستثمارات المهاجرين المغاربة بالخارج:** تهدف هذه الدراسة، إلى التذكير بأهمية وتطور التحويلات المالية للمهاجرين المقيمين بالخارج ومدا تأثيرها على الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى تحليل محددات تحويلات واستثمارات المهاجرين المغاربة بناءً على معطيات البحث الوطني حول الهجرة الدولية 2018-2019. وسلطت الضوء هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من القضايا الأخرى ذات الصلة، كأهمية تحويلات المالية وكيفية استخدامها والمستفيدين منها، وتحويلات الأصول، وتأثير التحويلات على الاستثمار، وأسباب عدم الاستثمار. كما خلصت الدراسة أن أهم المحددات التحويلات

والاستثمارات هي حسب الأهمية: بلد إقامة الزوج، تليها الأقدمية في الهجرة ومستوى تعليم المهاجر.

- دراسة حول تصورات الأشخاص المسنين من حيث الخدمات والتغطية الصحية: من خلال تحليل نتائج البحث الوطني حول تصور الأسر لبعض مرامي الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة لسنة 2016 تقدم هذه الدراسة بعض المعطيات المتعلقة بوضعية الأشخاص المسنين في المغرب، مع التركيز بشكل خاص على تصورات هذه الفئة من حيث الخدمات والتغطية الصحية. وأبرزت هذه الدراسة هشاشة الوضع الصحي للأشخاص المسنين بالمغرب حيث ما يقرب من ثلثي الأشخاص المسنين يضطرون إلى التنقل لأكثر من 10 كيلومترات للوصول إلى أقرب مستشفى. كما أعرب الأشخاص المسنون عن عدم رضاهم عن جوانب عديدة من النظام الصحي المغربي خصوصا نوعية الخدمات الطبية المقدمة. وصف الأشخاص المسنون التغطية الطبية بـ «المنخفضة»، نضرا للتكاليف الصحية المرتفعة التي يواجهونها. واعتبر الأشخاص المسنون الدعم الاجتماعي وتوسيع التغطية الاجتماعية من أولوياتهم الرئيسية. وأوضحت الدراسة أن الافتقار إلى الحماية الاجتماعية الكافية يدفع العديد من كبار السن إلى تأخير سن التقاعد، الأمر الذي يمكن أن يكون له عواقب على المجتمع ككل من حيث العمالة المتاحة والرفاهية.

- دراسة حول تفضيلات جنس الأطفال في المغرب: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التفضيلات المتعلقة بجنس الطفل عند النساء المغربيات المتزوجات اللاتي تنتظرن مولودا أو تردن إنجاب طفل في المستقبل لمعرفة ما إذا كان تفضيل مولود ذكر لا يزال الفكرة السائدة أم أن التطورات التي عرفها المجتمع المغربي قد أثرت على هذه التفضيلات. ولإيجاد عناصر إجابة لهذه الدراسة فقد تم الاعتماد على معطيات البحث الوطني حول صحة الأم والطفل لسنة 1997 والمسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018. وأبرزت نتائج الدراسة إلى أن أكثر من نصف النساء اللاتي شملهن البحث ليس لهن أي تفضيل لجنس الطفل المرغوب في إنجابه مستقبلا، في حين عبرت باقي النساء عن رغبتهن في إنجاب فتيات في المستقبل. كما أوضحت الدراسة بصفة عامة رغبت النساء المغربيات بتحقيق توزيع متوازن لعدد الأطفال حسب الجنس مما يؤكد على تغير المعايير التقليدية المتعلقة بتفضيل جنس المولود المنتظر توازيا مع تحسين وضعية المرأة وتمكينها.

- التقرير الوطني للسكان والتنمية في المغرب، ثلاثون سنة بعد مؤتمر القاهرة 1994: ويعتبر سادس تقرير دوري تعده بلادنا. ويندرج في إطار التقييم المنتظم لخطة عمل المؤتمر

الدولي حول السكان والتنمية المنعقد بالقاهرة سنة 1994، حيث يعرض منجزات بلادنا في عدة مجالات كالصحة، والصحة الإنجابية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والشباب الخ خلال الخمس سنوات الأخيرة.

- **أنشطة مختلفة:** نظمت المندوبية السامية للتخطيط مجموعة ورشات جهوية لتعزيز قدرات ممثلي المصالح الخارجية لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة، في ميادين مختلفة. كما قامت المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بخلق قواعد معطيات إحصائية على مستوى سبع جهات (جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وجهة الدار البيضاء الكبرى-سطات، وجهة الرباط-سلا-القنيطرة، وجهة مراكش-آسفي، وجهة فاس-مكناس، وجهة سوس-ماسة، بالإضافة إلى جهة الشرق) في أفق تعميمها، تدريجيا، على كافة جهات المملكة.

- كما نظمت المندوبية السامية للتخطيط أيضا بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ندوة بمناسبة بلوغ عدد سكان العالم عتبة 8 مليار شخص. وشكل هذا اللقاء فرصة لتقييم التحديات المتعددة ومناقشة الفرص المحتملة التي يمثلها تجاوز هذا الحد من السكان، من خلال تقديم عرضين حول المسارات والتحديات الديموغرافية، أحدهما على نطاق عالمي والآخر يركز بشكل خاص على حالة المغرب. كما تم خلال هذه الندوة إبراز التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي من المحتمل أن تولد بسبب هذا التحول، وكذا السياسات والاستراتيجيات التي ينبغي العمل عليها مستقبلا. وكان هذا اللقاء أيضا فرصة للمساهمة في نقاش وطني حول القضايا الديموغرافية الناشئة ووضعها في سياقها الوطني والدولي.

5.1 الدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان

في مجال الدراسات والأبحاث حول مستوى المعيشة، أنجز مرصد ظروف معيشة السكان خلال سنة 2023 مجموعة من الدراسات لتعميق تشخيص الفوارق الاجتماعية ورصد وتتبع حركية المجتمع المغربي بالاعتماد على معطيات البحث الوطني حول مصادر الدخل لسنة 2020/2019، والبحث الوطني حول تداعيات جائحة كوفيد-19 على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر 2022/2021، والبحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر 2014/2013. واهتمت هذه الدراسات المواضيع التالية:

- **مذكرة حول العلاقات الاجتماعية في ظل جائحة كوفيد 19**

تتمحور هذه المذكرة حول تطور العلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل من حيث استخدام الوقت في جميع أبعاده، بما في ذلك الوقت المخصص لكل نوع من أنواع الأنشطة المزاولة، وتوزيع المهام المنزلية وكيفية ممارسة الأنشطة (بشكل حضوري، عن بعد، أو بالمناوبة).

ويتضح من خلال هذه المذكرة تراجع انخراط الرجال في نمط الوقت المعتاد المخصص للأعمال المنزلية، مقابل ارتفاع مشاركة كل من الرجال والنساء المشتغلين في الأعمال المنزلية الممارسة خارج البيت. كما تخصص النساء وقتاً أكثر من الرجال في رعاية الأطفال ومواكبة تدرّسهم، ورعاية الأشخاص المسنين أو المحتاجين لرعاية خاصة. وبالنسبة للمساواة بين الزوجين في تقاسم الأعمال المنزلية ففتنباها نسبة قليلة وغالبية الأزواج راضون عن هذا التوزيع غير المتكافئ. وفيما يخص التواصل الاجتماعي الحضوري مع العائلة والأصدقاء فقد تراجع في مقابل الاعتماد على تقنيات الاتصال الحديثة.

- مذكرة حول الفوارق في الدخل وتصور الأسر حول ظروف العيش في سياق الجائحة

تقدم هذه المذكرة نتائج تأثير هذه الأزمة الصحية على دخل الأسر وتصورها لتطور وضعها المعيشي مقارنة بالفترة الزمنية قبل الجائحة. حيث تظهر انخفاضاً ملحوظاً في مستوى الدخل، وخصوصاً بالنسبة للأسر الأقل يسراً. وحسب الفئات السوسيواقتصادية، يعتبر التجار والعمال والمستقلون من أكثر الفئات تضرراً من انخفاض الدخل. علاوة على ذلك، صرح أكثر من نصف الأسر بتراجع مستوى معيشتهم مقارنة بفترة ما قبل الجائحة، وتتجلى معاناة هذه الأسر في صعوبة أداء التزاماتهم المالية والتي من أهمها قروض السكن، قروض الاستهلاك والإيجار، وكذلك في تخوفهم من عدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية خاصة الغذاء واللباس والنقل.

- مذكرة حول وضعية سوق الشغل في ظل الأزمة الصحية

تتطرق هذه المذكرة إلى مقارنة لوضعية التشغيل بالمغرب بين فترة ما بين الحجر الصحي وما بعد الحجر الصحي وذلك من خلال استغلال معطيات البحث الوطني حول تداعيات جائحة كوفيد 19 على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر.

وقد أبرزت هذه المذكرة أن أزيد من عشر (11%) السكان المشتغلين، أثناء فترة ما قبل الحجر الصحي، أصبحوا عاطلين أو غير نشيطين ويرجع السبب في ذلك أساساً إلى توقف النشاط إثر تداعيات هذه الأزمة. كما شملت تداعيات هذه الأزمة كذلك الأشخاص الذين لم يفقدوا عملهم عبر خفض عدد ساعات العمل الأسبوعية والتي شملت 13,4% من المشتغلين الذين حافظوا على شغلهم.

وفيما يخص مداخل الأنشطة، فقد عرفت انخفاضاً سنوياً، بالقيمة الحقيقية، وصل إلى 5,6% على الصعيد الوطني، و5,3% في المدن، و 6,0% في القرى، وذلك خلال الفترة ما بين أكتوبر 2019 وديجنبر 2021.

- مذكرة حول تطور علاقات السكان بالتعليم والصحة

يتضح من خلال هذه المذكرة أنه في ظل الأزمة الصحية لكوفيد 19، واجه التعليم عن بعد عقبات كبيرة تخص بالأساس ضيق الوقت ونقص في المعدات اللازمة للتعلم. كما أبدى الطلاب رغبة قوية في العودة إلى التعليم الحضوري. وفيما يتعلق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية، كانت العقبات الرئيسية في بداية الوباء هي الخوف من العدوى بفيروس كوفيد 19 ونقص في توفر الطاقم الطبي. لكن بعد مرور عام على بداية هذه الأزمة، أصبحت الأسباب الرئيسية لعدم الحصول على الرعاية الصحية أسباباً اقتصادية في المقام الأول، مع تزايد القلق بشأن ارتفاع تكلفة الخدمات الطبية ونقص الموارد المالية للوصول إليها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن جزءاً كبيراً من السكان تأثر نفسياً بهذا الوباء.

- مخاوف ومصادر قلق المغاربة وتطلعاتهم في سياق جائحة كوفيد 19

تتطرق هذه المذكرة إلى مصادر قلق ومخاوف المغاربة فيما يتعلق بالأزمة الصحية لكوفيد 19 وانتظاراتهم قصد تجاوز تداعياتها، حيث كشفت النتائج أن المخاطر الصحية لا زالت مصدر القلق الأول للمغاربة، مع تخوف كبير أيضاً من التجمعات الكبرى وولوج المراكز الصحية واستعمال وسائل النقل العمومية. كما أبرز المغاربة أيضاً تخوفهم من احتمال حدوث ظهور موجات أخرى للوباء في المستقبل. أما فيما يخص انتظاراتهم، احتل توفير فرص العمل للعاطلين الصدارة، يليه تحسين الخدمات الصحية من حيث جودتها وبنيتها التحتية وأطرها. وأبدى غالبية المغاربة رضاهم عن الإجراءات الحكومية المتخذة خلال الأزمة وتفاؤلهم بخصوص تطور المغرب سواء على الصعيد المحلي الوطني أو المحلي.

- الفوارق في الأجور بين الجنسين

أبرزت نتائج هذه الدراسة مدى الفجوة الأجرية بين الرجال والنساء النشيطين. حيث أن متوسط أجور الرجال يزيد بنسبة 23% عن أجور النساء. وتشير نتائج هذه المذكرة إلى أن هذه الفجوة الأجرية ترتبط بشكل كبير بالموقع في التسلسل الهرمي للرواتب وبالسمات الفردية بما في ذلك العمر ومستوى التعليم والخبرة المهنية والفئة السوسيو مهنية. بالإضافة إلى هذه السمات الفردية، هناك عوامل تتعلق بالتمييز الجنسي، حيث تشير الدراسة إلى أن النساء النشيطات يتقاضين في المتوسط رواتب أقل من الرجال النشيطين، على الرغم من تكافؤ المؤهلات في الوظائف ذات الصلة.

- مذكرة حول التوزيع الاجتماعي للدخل الناتج عن الشغل وتأثيره على وضعية الفوارق

تقدم هذه الدراسة وصفا كميا للتوزيع الاجتماعي للدخل الناتج عن الشغل، والذي يهم أجور الموظفين وأرباح العمال المستقلين وكذلك مداخيل المستغلين الفلاحيين. ومن شأن المؤشرات الإحصائية لتوزيع الدخل أن تتيح فهما أفضل للفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأسر. وحسب النتائج الأولية للبحث الوطني حول مصادر الدخل، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019، فإن الدخل الناتج عن الشغل يمثل 66% من معدل الدخل السنوي للفرد، كما يفسر نسبة 73,8% من فوارق الدخل.

- مذكرة حول آثار التعويضات العائلية المخصصة للأطفال على التمدرس والفوارق الاجتماعية

تتطرق هذه المذكرة إلى دور التعويضات العائلية المخصصة للأطفال في تغطية نفقات تدرسهم وآثارها على مستوى معيشة الأسر، وذلك من خلال المساهمة في الرفع من سنوات التمدرس والحد من الفقر والفوارق. فهذه التعويضات العائلية التي تستفيد منها بعض الأسر يمكن أن تغطي نسبة مهمة من نفقات تدرس أبنائها حيث تصل هذه التعويضات إلى أكثر من ضعف هذه النفقات بالنسبة للأطفال المتدرسين في القطاع العمومي.

كما أبرزت هذه المذكرة أن الاستفادة من التعويضات العائلية يمكن أن يساهم في الرفع من مؤشرات التعليم خاصة نسب التمدرس وسنوات التمدرس على المدى المتوسط والبعيد. هذا بالإضافة إلى أن تعميم التعويضات العائلية المخصصة للأطفال إلى الأسر غير المستفيدة منها من شأنه أن يساهم في الحد من الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية.

- مذكرة تحيين مؤشرات الفقر والفوارق الاجتماعية والاقتصادية

انطلاقا من معطيات البحث الوطني لمستوى معيشة الأسر لسنة 2023، سيتم تحيين مؤشرات الفقر في مختلف أشكاله وذلك اعتمادا على عتبات الفقر الوطنية والدولية، وكذا تحيين الفوارق الاجتماعية والاقتصادية للساكنة.

2. برنامج العمل في مجال الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية برسم سنة 2024:

1.2 الدراسات والأبحاث في مجال أهداف التنمية المستدامة:

خلال 2024، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط إنتاج مجموعة من التقارير حول أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والجهوي، فيما سيعرف مجال الدراسات تنوعاً أكثر من أجل توسيع دائرة إضاءة اتخاذ القرار بشأن إعداد السياسات التنموية ببلادنا.

في ميدان أهداف التنمية المستدامة، سيتم:

- إعداد تقرير حول أهداف التنمية المستدامة؛
- استكمال الدراسة حول الوضع المقارن لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الجهوي؛
- إعداد تقرير حول مؤشرات التنمية البشرية؛
- إعداد دراسة حول واقع العالم القروي في ميدان أهداف التنمية المستدامة؛
- إعداد تقرير حول التغيرات المناخية والتنمية المستدامة؛
- إعداد تقرير حول دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في مجال تتبع ودراسات الاستراتيجيات القطاعية:

- تتبّع ودراسة مساهمات الاستراتيجيات القطاعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- مواصلة التنسيق مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمنظمات الدولية في مجال إعداد الاستراتيجيات التنموية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتبع تنفيذها وتقييم نتائجها.

2.2 الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية

يتضمن برنامج عمل الدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية خلال سنة 2024 الدراسات التالية:

- دراسة العلاقة بين التضخم والبطالة؛
- تتبع الوضع الاقتصادي والمالي في إطار المساهمة في التهيئ للميزانية الاقتصادية؛
- استكمال الدراسة حول التوجه الاجتماعي والاقتصادي للجهات؛

- إنجاز دراسة حول تطور معاملات الإنفاق العام باستخدام مصفوفات المحاسبة الاجتماعية ومنهج المدخلات والمخرجات.
- متابعة الدراسات حول الاستراتيجيات القطاعية؛
- إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2024 في شهر يناير من سنة 2024؛
- إعداد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2025 في شهر يوليوز من سنة 2024؛
- تمكين المرأة من أجل تنمية مستدامة؛
- مواجهة الاقتصاد غير الرسمي في المغرب: تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل من خلال إصلاحات السياسات.

3.2 تحليل الظرفية

وتعتمد المندوبية خلال سنة 2024 مواصلة إصدار المذكرات الفصلية للتحليل الظرفي وإنجاز استراتيجيتها الرامية إلى تحسين آليات تتبع الوضع الاقتصادي الوطني والدولي والرفع من دقة التوقعات وذلك عبر:

- تنويع قاعدة المعطيات الاقتصادية والمالية لتشمل مؤشرات مركبة للبيانات الهائلة المستقاة من الانترنت؛
- إعداد الدراسات الخاصة بستة متغيرات باعتماد النموذج الماكرو قياسي الفصلي بعد إتمام أشغال الحساب المركزي للنموذج خلال 2023؛
- إعداد مؤشر للتوقع الآني للنمو الاقتصادي الوطني الفصلي؛
- إعداد مؤشرات مركبة لمناخ الأعمال على مستوى قطاعات التجارة بالجملة والخدمات القابلة للمتاجرة.

4.2 الدراسات الديموغرافية

أما برنامج العمل لسنة 2024، فستواصل المندوبية السامية للتخطيط أعمالها بإنجاز عدد من الدراسات الديموغرافية والاجتماعية لدعم تحديد السياسات والاستراتيجيات السكانية، وتتمحور مواضيع هذه الدراسات كالتالي:

- دراسة حول الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- دراسة حول تقدير تكاليف الفرص الاقتصادية والاجتماعية لتمكين المرأة القروية إقتصاديا؛
- دراسة حول هجرة الكفاءات في المغرب؛

- دراسة حول تطور واتجاه الطلاق في المغرب؛
- دراسة حول نوايا عودة المغاربة المقيمين بالخارج؛
- دراسة حول محددات الخصوبة: هل يعتبر تمكين المرأة (Empowerment) محددًا مهما
- كما ستقوم المندوبية السامية للتخطيط بتحيين الإسقاطات السكانية في حالة توفر المعطيات الضرورية.

5.2 الدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان

يتمحور برنامج عمل 2024 حول الدراسات التالية:

- دراسة معمقة حول الفوارق الاجتماعية لمستوى المعيشة والدخل الأسري انطلاقًا من معطيات البحث الوطني لمستوى معيشة الأسر لسنة 2023.
- الحصيلة الإحصائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجهات.
- تأثير الحماية الاجتماعية على مستوى المعيشة والفوارق.
- تحيين معاملات صيغة تنقيط الأسر حسب مميزاتها الديموغرافية والسوسيواقتصادية من أجل تسجيل الأسر في السجل الاجتماعي الموحد قصد الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي.

البرنامج الثالث 128

**تكوين الأطر في ميادين الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم
المعلومات**

قامت مؤسستا تكوين الأطر بالمندوبية السامية للتخطيط باستكمال إرساء قواعد التميز التنافسي مع باقي مدارس المهندسين بالمملكة، في الميادين المرتبطة بالإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الديموغرافيا والأكتواريا المالية، البحث العملي والمساعدة على اتخاذ القرار، هندسة البيانات والبرمجيات والمعلومات من جهة. ومن جهة أخرى، العمل على إعادة تموضعهم التميز بتطوير مسالك تكوينية متميزة على الصعيد الوطني. وكذا خريطة متكاملة للعرض البيداغوجي تتماشى مع تطلعات المغرب فيما يخص مواكبة مهن الغد، وذلك عبر عدة أسلاك ومسالك للتكوين.

منجزات المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

❖ حصيلة السنة الجامعية 2022-2023

بلغ عدد الخريجين خلال هذه السنة الجامعية حسب التخصصات (170) مهندسا، موزعين على الشكل التالي:

- 33 مهندسا في تخصص الإحصاء والاقتصاد التطبيقي؛
- 21 مهندسا في تخصص الإحصاء والديموغرافيا؛
- 24 مهندسا في تخصص الأكتواريا المالية؛
- 24 مهندسا في تخصص البحث العملي والمساعدة على اتخاذ القرار؛
- 37 مهندسا في هندسة البيانات والبرمجيات؛
- 31 مهندسا في علم البيانات.

كما بلغ عدد الطلبة المستفيدين من الدبلوم المشترك من نفس السنة 21 طالبا وعرفت هذه السنة ولأول مرة تخرج 05 دكاترة من المعهد و10 ماستر وتم تكوين 50 إطار ينتمون إلى الدول العربية ويتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية.

كما تم خلال هذه السنة تنظيم ندوة علمية بشراكة مع الجمعية المغربية للتنمية حول موضوع: التضخم.

❖ السنة الجامعية 2023-2024

بالنسبة للسنة الجامعية الحالية 2023-2024، فقد تم تسجيل 243 طالبا جديدا موزعين على ستة مسالك:

- 42 مهندسا في تخصص الاقتصاد التطبيقي، الإحصاء والبيانات الضخمة؛
- 30 مهندسا في تخصص الإحصاء الحيوي والديموغرافيا والبيانات الضخمة؛
- 42 مهندسا في تخصص الأكتواريا المالية؛
- 30 مهندسا في تخصص علوم القرار والبحث العملي؛
- 42 مهندسا في هندسة البيانات والبرمجيات؛

■ 42 مهندسا في علم البيانات؛

■ 15 مهندسا في السنة الثانية.

وبخصوص سلك الماستر في تخصص الإعلاميات، فقد عرف تسجيل 20 طالبا جديدا فيما بلغ عدد المسجلين بسلك الدكتوراه 50 طالبا.

كما عرفت هذه السنة توظيف أستاذ مساعد في مجال الإحصاء في حين بلغ مجموع عدد الطلبة في طور التكوين بمختلف المستويات 734 طالبا.

أما في مجال انفتاحه على محيطه السوسيو اقتصادي فقد دأب المعهد على تقوية علاقاته على الصعيد الوطني والدولي وذلك بإبرام وتجديد اتفاقيات شراكة:

■ مع مدرسة بوليتكنيك بنواكشوط بموريتانيا (تفعيل)؛

■ مع الجامعة الدولية مونديابولس (تفعيل)؛

■ مع المدرسة الوطنية للإحصاء والإدارة الاقتصادية ببلجيكا؛

■ مع الجامعة الكاثوليكية لافال بكندا؛

■ مع المعهد الأوروبي للأكتوارية بفرنسا؛

■ مع جامعة الشيخ أنطا ديو بداكار بالسينغال.

كما تم اعتماد الملفات الوصفية لبعض المسالك مسابقة للأهداف المسطرة من طرف المندوبية السامية للتخطيط في مجال الرقمنة " BIG DATA " .

وفي إطار الإستراتيجية الجديدة لتطوير المعهد، والتي تخص 7 محاور و 29 إجراء، فقد تم انطلاق المشاريع الآتية:

✓ الاعتراف الدولي بدبلوم مهندس الدولة للمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي؛

✓ خلق نادي المقاولات بشراكة مع المعهد؛

✓ اعتماد نادي للتدريب على خلق المقاولات؛

✓ سن سياسة جديدة للاتصال؛

✓ تنظيم ملتقى الأساتذة حول حكمة المعهد؛

✓ ملتقى مشترك لطلبة المدارس الوطنية الكبرى للمهندسين بالرباط حول النموذج التنموي الجديد.

❖ برنامج العمل برسم سنة 2024-2025

أما فيما يتعلق ببرنامج 2024-2025، فإن المعهد سيعمل على مواكبة إصلاح منظومة التعليم بناءً على خطاب العرش لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وذلك بـ:

- ✓ تجديد اعتماد بعض المسالك الدراسية؛
- ✓ فتح الماستر المهنية؛
- ✓ اعتماد برامج لتنمية الكفاءات في اللغات وبالأخص اللغة الإنجليزية؛
- ✓ إعادة تأهيل بعض المرافق الدراسية؛
- ✓ البحث على شراكات في مجال البحث العلمي.

منجزات مدرسة علوم المعلومات

❖ حصيلة السنة الجامعية 2022-2023

بلغ عدد الطلبة المسجلين بمدرسة علوم المعلومات برسم السنة الجامعية 2022-2023، 475 طالبا وطالبة، بزيادة 15% عن السنة الجامعية الفارطة موزعين على الشكل التالي:

- ✓ 17% بسلك الدكتوراه؛
- ✓ 70% بسلك المهندس؛
- ✓ 13% بسلك الماستر.

في حين بلغ عدد الخريجين والخريجات برسم نفس السنة الجامعية 125 خريجا والخريجة، ما بين سلكي المهندس الماستر:

- ✓ بسلك المهندس: 103 خريج(ة)؛
- ✓ بسلك الماستر: 22 خريج(ة).

بعدما أرسيت مدرسة علوم المعلومات خريطة تعليمية تنافسية متكاملة للتكوين الأساسي، تغطي مختلف الأسلاك (سلك الدكتوراه بمسلكين، سلك المهندس بأربعة مسالك، وسلك الماستر بثلاث مسالك)، انخرطت المدرسة خلال هذه السنة في ورش التكوين المستمر والتكوين مدى الحياة.

ورش التكوين المستمر و"التعلم مدى الحياة":

الإطار المرجعي لورش التكوين المستمر و"التعلم مدى الحياة":

يشكل مجال التكوين المستمر وتقديم الخدمات مهمة مركزية للمدرسة، إلى جانب مهام التكوين الأساسي والبحث العلمي، كما نص على ذلك آخر مرسوم منظم لمدرسة علوم المعلومات (لسنة 2016). غير أن هاته المهمة ضلت محتشمة بالنظر إلى الورش الإصلاحي الكبير الذي عرفته المدرسة خلال السنوات الأربع الأخيرة.

انطلاقا من سنة 2022، وضعت المدرسة ورش التكوين المستمر و"التعلم مدى الحياة" في صميم اهتماماتها وأولى أولوياتها، مباشرة بعد نجاح إعادة الهيكلة البيداغوجية للمؤسسة.

ويندرج هذا الورش في إطار التوجهات السامية بشأن دعم القدرات والكفاءات وتنمية المهارات، باعتبارها دعامة أساسية وقاطرة للنمو والتنمية المستدامة. ويتجلى ذلك في حثه، حفظه الله، في العديد من المناسبات على ضرورة التكوين المستمر والتعلم مدى الحياة.

وبالنظر إلى ما يكتسبه هذا المجال من أهمية للبلاد، وتماشيا مع الرؤية السامية لصاحب الجلالة للعمل على تقوية القدرات لدى الشباب المغربي، وجب العمل على تفعيل الأسرع والأمثل لهذا الورش.

الأهداف المتوخاة من ورش التكوين المستمر و"التعلم مدى الحياة":

يهدف هذا الورش الهام إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية:

- ✓ المساهمة في تنمية وتعزيز الرأسمال البشري الوطني؛
- ✓ تعزيز التموقع المتميز للمدرسة كمدرسة للمهندسين، من خلال عرض بيداغوجي مبتكر؛
- ✓ تنمية المداخل المالية للمدرسة وتنويعها.

أبرز التدابير والإجراءات المتخذة في إطار ورش التكوين المستمر و"التعلم مدى الحياة":

تفعيلا لما نص عليه آخر مرسوم منظم لمدرسة من أجل إعطاء دفعة للخدمات المقدمة للغير في مجالات التكوين المستمر لفائدة النسيج السوسيو-اقتصادي، قامت هذه الأخيرة بتطوير ووضع بنيات وبرامج للتكوين المستمر والتعلم مدى الحياة تغطي المجالات الأربع الأساسية لعلوم المعلومات:

- ✓ هندسة المعرفة والبيانات؛
- ✓ هندسة نظم المعلومات؛
- ✓ هندسة التوثيق؛
- ✓ الذكاء التنافسي.

ارتكزت الإجراءات الأولى على صياغة عرض التدريب عند الطلب على شكل دليل موجه للمؤسسات.
يضم هذا الدليل ما يناهز 40 وحدة للتكوين:

- ✓ 8 وحدات خاصة بهندسة المعرفة والبيانات؛
- ✓ 7 وحدات خاصة بهندسة نظم المعلومات؛
- ✓ 16 الوحدة خاصة بهندسة التوثيق؛
- ✓ 8 وحدات خاصة بالذكاء التنافسي.

كما قامت المدرسة بتطوير منصة إلكترونية خاصة بالتعلم مدى الحياة "<https://learn.esi.ma>" تمنح دورات تدريبية مؤهلة عن بعد، تغطي مختلف مجالات علوم المعلومات.

حصيلة المنجزات الخاصة بورش التكوين المستمر و"التعلم مدى الحياة":

فاق عدد الأشخاص المتدربين المستفيدين من التكوين المستمر 220 شخصا، يمثلون مجموعة من المؤسسات الوطنية، أبرزها:

- ✓ المجلس الأعلى للحسابات؛
- ✓ المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- ✓ الصندوق المغربي للتقاعد.

وقد شملت مواضيع التكوينات وتنمية القدرات محاور مختلفة، أهمها:

- ✓ الإطار المعياري لأمن نظم المعلومات؛
- ✓ عرض البيانات؛
- ✓ الإنترنت الوثائقية: التصميم والتنفيذ؛
- ✓ تدبير المعرفة؛
- ✓ إدارة مراكز التوثيق: برنامج PMB؛
- ✓ تقنيات إدارة الوثائق الإدارية والأرشفة؛
- ✓ اليقظة والذكاء الترابي؛
- ✓ الرصد المعلوماتي والتوثيقي؛
- ✓ اليقظة الاستراتيجية والذكاء التنافسي.

البحث العلمي

في مجال البحث العلمي، تم تنظيم تظاهرتين علميتين دوليتين:

✓ المؤتمر الدولي "العلوم الإنسانية الرقمية"؛
✓ ورشة عمل دولية حول التحول الرقمي للأنظمة الذكية الشاملة: الاتجاهات الحالية والتوجهات المستقبلية التعاون والشراقات.
وفي إطار انفتاح المدرسة على محيطها الأكاديمي والسوسيو اقتصادي فقد تم بإبرام وتجديد اتفاقيات شراكة:

- ✓ التابعة لجامعة تينيسي مع جامعة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- ✓ مع مدرسة علوم الاعلام بالولايات المتحدة الأمريكية؛
- ✓ مع فيفيوسيس المتخصصة في هندسة نظم المعلومات.

برنامج العمل برسم السنة الجامعية 2023-2024

فيما يتعلق بتطلعات السنة الجامعية 2023-2024، ستعمل المدرسة بالأساس على المحاور التالية:

على مستوى التكوين المستمر والتعلم مدى الحياة:

- ✓ العمل على تعزيز وإغناء التداريب المؤهلة.
- ✓ العمل على تطوير عروض تكوينية جديدة للتدريب الطويل الأمد على شكل ماستر تنفيذي.
- على مستوى البحث العلمي:

تقوية البحث العلمي داخل هياكل التعليم والبحث، بتنظيم ندوات وتظاهرات علمية، فضلا عن تسهيل حركية الباحثين، وكذا دعم مشاركة الأساتذة في الفعاليات العلمية الوطنية، والمشاركة في طلبات عروض مشاريع للبحث.

على المستوى النصوص القانونية:

- ✓ العمل على استكمال الترسانة القانونية للمدرسة، بشكل يتماشى مع المهام الجديدة والوضع التنافسي للمؤسسة؛
- ✓ تحيين القانون الداخلي للمدرسة؛
- ✓ تحيين القرار المشترك الخاص بهياكل البحث والتدريس؛
- ✓ تحيين القرار المشترك بتغيير وتنظيم القرار المتعلق بتحديد تعريفة منشورات وخدمات المدرسة؛

- ✓ العمل مع مصالح وزارة المالية من أجل تسريع مسطرة تفعيل القرار المشترك لرئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية بشأن السماح للمدرسة بتحديد مقادير مبالغ التعويضات عن تحقيق مداخيل مقابل ما يقدمه من خدمات للغير.

على مستوى التعاون والشراقات:

✓ الدفع نحو الإشعاع والانفتاح الدولي؛

✓ توسيع شبكة الشركاء الدوليين بالانفتاح على المزيد من الدول العربية الشقيقة.

على مستوى البنىات التحتية:

✓ تجهيز مرافق المدرسة بالمعدات البيداغوجية الخاصة بالأقسام والمختبرات والمكتبة؛

✓ تجديد جزئي للحظيرة المعلوماتية عبر اقتناء التجهيزات والنظم المعلوماتية.

على مستوى الموارد البشرية:

نظرا للتطور البيداغوجي الكبير الذي عرفته المدرسة خلال السنوات الأخيرة، ونظرا للخصائص في عدد الأساتذة القارين والأطر الإدارية الناتج خصوصا على إحالة بعضهم على التقاعد دون إمكانية تعويضهم، فإنه من الضروري تخصيص مناصب مالية للمدرسة برسم السنة المالية 2024 لسد العجز المسجل ومن أجل ضمان السير الأنجع للمؤسسة.

البرنامج الرابع 150
القيادة والدعم والتعاون الدولي

الإنجازات خلال سنة 2023

1. تحديث التدبير الإداري وتثمين الكفاءات

1.1 تدبير الموارد البشرية وتنمية الكفاءات

خلال سنة 2023، تمت مواصلة الأعمال المتعلقة بضمان سير إنجاز المهام المنوطة بمصالح المندوبية السامية للتخطيط، همت عمليات التوظيف، الترقية وتدبير المناصب العليا ومناصب المسؤولية وكذا تقوية رقمنة بعض المهام المتعلقة بتدبير الموارد البشرية. وقد شملت الإنجازات الأعمال التالية:

- تنظيم وإجراء مباراة لتوظيف (25) تقني وتم ذلك بإشراك بعض المديريات الجهوية، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي في التنظيم والتعيين؛
- تنظيم وإجراء مباراة لتوظيف (13) مهندسا وأستاذًا. كما أن مباراتين (2) في طور الإنجاز لتوظيف (10) متصرفين و(4) أساتذة؛
- إنجاز عمليات الترقية في الرتبة والدرجة حيث استفاد (494) موظف وموظفة بينما تمت ترقية (70) موظفا في الدرجة بالاختيار؛
- برمجة الإعلان عن فتح باب الترشيح لشغل المناصب العليا ومناصب المسؤولية؛
- الولوج لبوابة الموارد البشرية (Portail RH) للاطلاع على الوضعية الإدارية للموظف وكذا الحصول على طلب شهادة الأجرة وشهادة العمل لجميع موظفي المندوبية؛
- تعميم وحدة تطبيقية تتعلق بتدبير التعويضات عن التنقل وإعداد الأوامر بمهمة لموظفي المندوبية السامية للتخطيط بمختلف المصالح المركزية واللامركزية للمندوبية وإدراجها بالنظام المعلوماتي للموارد البشرية SIRH.

2.1 التكوين المستمر

في إطار تنفيذ الخطة التكوينية لسنة 2023، تم تنظيم دورات تكوينية من طرف خبراء المندوبية لصالح الموظفين تهدف إلى تعزيز المهارات في المواضيع التالية:

- معالجة اللغات الطبيعية (NLP)؛
- فن تصور البيانات؛
- طلبات الصفقات المفتوحة متعددة الاستعمالات لصيانة المباني الإدارية؛
- تدبير سيمات الماء والكهرباء والهاتف؛

- تدبير الكراء؛
- تدبير سيمات التنقل.
- كما تم تنظيم دورات تدريبية أخرى بالتعاون مع مقدم خدمة خارجي وتهدف إلى مواصلة تعزيز مهارات الموظفين في المجالات التالية:
- إعداد وتدبير الاتفاقيات مع الشركاء المحليين، وعقود البرامج بين المديريات المركزية والمديريات الجهوية؛
- دورة تكوينية حول برنامج بايثون؛
- أمن تكنولوجيا المعلومات.

وكذلك، تم تهيئ التقنيين لاجتياز امتحانات الأهلية المهنية من خلال التكوينات التالية:

- الوظيفة العمومية؛
- تقنيات تدبير الموارد البشرية والتطورات الحديثة؛
- الصفقات العمومية؛
- المحاسبة العمومية؛
- الإحصاء الوصفي؛
- مقدمة في إدارة أنظمة التشغيل وبنية الحواسيب؛
- الشبكات المعلوماتية؛
- الطباعة؛
- والتواصل الشفوي.
- وكذا تهيئ المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين لاجتياز امتحانات الأهلية المهنية من خلال التكوينات التالية:

- التحرير الإداري؛
- اختصاصات المندوبية وأهم البحوث الإحصائية المنوطة بها؛
- برنامج التكوين للسائقين؛
- التواصل الشفوي.

3.1 الإصلاح الميزانياتي وتحسين تدبير النفقات العمومية

1.3.1 مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية

قامت المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2023 في إطار مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-13 لقانون المالية، وبالتعاون مع المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية، وبمشاركة مختلف المتدخلين التابعين لمختلف برامج المندوبية السامية للتخطيط، بإنجاز مشروع نجاعة الأداء 2024-2026، وكذا إعداد تقرير نجاعة الأداء المتعلق بالسنة المالية 2022. كما حلت بالمندوبية السامية للتخطيط، في إطار متابعة وتقييم مشاريع نجاعة الأداء، هيئة من المفتشية العامة للمالية من أجل افتتاح مشروع نجاعة الأداء لسنة 2022. وقد تم تقديم كل المعلومات والوثائق التي احتاجتها لأداء مهمتها بتنسيق تام مع كل المتدخلين المعنيين بهذه المهمة وتنسيق الاجتماعات التي برمجتها خلال المدة المخصصة لها. ونشير إلى أن مهمة افتتاح مشروع نجاعة أداء المندوبية السامية للتخطيط همت هذه السنة برنامج 127 (الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديمقراطية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية).

2.3.1 تحسين تدبير النفقات العمومية

حرصت مصالح المندوبية السامية للتخطيط في إطار البرامج المهيكلية للمهام المنوطة بها، على إعداد البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات والتي يتم من خلالها إعداد وتحديد المشاريع ذات الأولوية وإدراجها ضمن مشروع نجاعة الأداء في إطار رؤية متوسطة المدى تتيح مرونة في تدبيرها والتحكم في إنجازها. وفي هذا الإطار تم إعداد البرمجة الميزانياتية لفترة 2024-2026 بمناسبة إعداد مشروع القانون المالي لسنة 2024.

وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2024 ستتميز بإنجاز العملية الكبرى للإحصاء العام للسكان والسكنى والتي شكلت محور توقعات المشاريع ذات الأولوية منذ البرمجة الميزانياتية لفترة 2022-2024. ويتطلب إنجاز هذه العملية القيام بتهيئة الأشغال التمهيدية الضرورية المتعلقة بالأعمال الخرائطية والتي انطلقت سنة 2023، حيث تمت تعبئة موارد مالية وبشرية ولوجستية هامة. وفي هذا الصدد، تم إبرام عدة صفقات همت الوضع رهن الإشارة للسائقين المخصصين لنقل الباحثين المكلفين بإنجاز عمليات الأعمال الخرائطية، وكذا الوضع رهن الإشارة للباحثين الإحصائيين لنفس الأعمال التمهيدية لإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024. كما تم إبرام صفقة تعلق بركاء السيارات التي خصصت لنقل الباحثين المكلفين بإنجاز الأعمال الخرائطية.

ونشير إلى أن مصالح المندوبية السامية للتخطيط بصدد الإنتهاء من إعداد صفتين ذاتا أهمية بالغة، تخص الأولى اقتناء لوحات إلكترونية للباحثين الإحصائيين (55 ألف لوحة)، والثانية تهم إحداث منصة إلكترونية تخصص لتكوين وانتقاء المشاركين في الإحصاء المقبل. وبخصوص أعمال الرقابة الداخلية برسم سنة 2023، تم إعداد وإصدار مجموعة من الدلائل والمساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية والمالية:

- دليل مساطر تدبير الوضعيات الإدارية للموظفين، وإعداد المناصب المالية، والمعطيات الشخصية والتعويضات وتدبير الرخص والتدبير المالي والمحاسباتي
- وضع برنامج عمل لتتبع توصيات الأجهزة الرقابية مع تحديد المسؤولين عن تفعيل التوصيات عبر جدولة زمنية؛
- إعداد دليل مساطر يوضح المنهجية المتبعة لإعداد وتتبع الأهداف ومؤشرات الأداء والقيم المستهدفة ومدى ملاءمتها؛
- تتبع أهم مكونات مشروع نجاعة الأداء وذلك عبر تتبع مدى ملائمة الأهداف الشاملة للبرامج المنبثقة عن استراتيجية للمندوبية السامية للتخطيط مع مخططات عملها وتقييمها؛

4.1 تطوير النظام المعلوماتي لمواكبة التحديث الإداري

لقد تم في هذا المجال إنجاز الأعمال التالية:

- تحديث بنية الشبكة المعلوماتية بملحقة المندوبية الكائنة بحي أكدال-الرباط؛
- تجديد جزئي لحظيرة الأجهزة والبنية التحتية المعلوماتية عبر اقتناء التجهيزات والنظم المعلوماتية؛
- مواصلة إبرام عقد اشتراك للتخزين السحابي على شبكة الانترنت؛
- إتمام عملية تعميم استخدام نظام معلوماتي لتدبير المراسلات ورقمنة الرائد والعمل على تعميمه على جميع المديريات؛
- تعزيز وسائل العمل عن بعد عبر توفير مجموعة من الخدمات الرقمية من بينها إنشاء شبكة افتراضية خاصة (VPN)؛
- العمل على ضمان وتتبع واستمرارية عمليات الصيانة وكذلك الدعم لمستخدمي النظام المعلوماتي؛
- تجديد ترخيص نظام الحماية المعلوماتي المعتمد بالمقر المركزي للمندوبية.

5.1 الشؤون القانونية والمنازعات

- إعداد مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 والتي تمت المصادقة عليها، ويتعلق الأمر ب:
 - مرسوم رقم 2.23.647 الصادر في 2 غشت 2023 بتحديد تاريخ إحصاء السكان والسكنى بالمملكة؛
 - مرسوم رقم 2.23.580 الصادر في 2 غشت 2023 بمنح تعويض للمشاركين في تهيئ وإنجاز إحصاء السكان والسكنى بالمملكة؛
- في طور المصادقة:
 - المرسوم المتعلق بتحديد كيفية تنظيم إنجاز إحصاء السكان والسكنى بالمملكة والشروط الواجب توافرها في المشاركين في إنجازها الذي تم عرضه على الجهات المختصة.
- مواكبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات في إعداد النصوص القانونية المتعلقة بهما وتلك الواردة في نصوصهما التنظيمية؛
- دراسة مشروع مرسوم يتعلق بوضع نظام خاص بالباحث الإحصائي؛
- مواصلة تتبع المنازعات القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية النهائية؛
- فيما يتعلق بالحقوق في الحصول على المعلومات، تم اتخاذ ما يلي:
 - تحيين قرارات تعيين المخاطبين الرسميين على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية؛
 - معالجة ثلاث (3) شكايات واردة عبر بوابة الحق في الحصول على المعلومات ["www.chafafiya.ma"](http://www.chafafiya.ma)؛
- مواصلة الانخراط الإيجابي في تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- الإسهام في الإعداد والدراسة القانونية للعقود وملاحقها والاتفاقيات التي تبرمها المندوبية؛
- أعمال اليقظة القانونية:
 - تعميم المستندات القانونية على جميع مصالح المندوبية؛
 - تتبع الموقع الرسمي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية من أجل حماية علامات المندوبية (الشعار والرسوم والنماذج).
- تتبع ملف التصريح الإجباري بالممتلكات مع مصالح المجلس الأعلى للحسابات مع إشعار وحث الخاضعين للتصريح بضرورة التصريح أو التجديد أو الإنهاء؛

- مواصلة الانخراط في تطبيق نظام التدبير الالكتروني للوثائق، وفق خطة التنفيذ الموضوعة لهذا الغرض.

2. مجال التوثيق واليقظة المعلوماتية

توفر المندوبية السامية للتخطيط، عبر المركز الوطني للتوثيق التابع لها، بواباتها المجانية الخاصة بالبحث التوثيقي "أبحث"، واليقظة المعلوماتية "مراصيد" والمكتبة الافتراضية "رفوف"، والتي تلعب دورا رائدا في مجال جمع ومعالجة ونشر الوثائق وخاصة غير المنشورة منها والمنتجة من طرف المؤسسات العمومية المغربية والمتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية ووضعها رهن إشارة الباحثين وعموم المستعملين.

1.2 إغناء وتطوير البوابة التوثيقية "أبحث"

في إطار تطوير البوابة التوثيقية "أبحث" تم إنجاز دراسة لتطوير منظومة هذه البوابة وجعلها أكثر نجاعة على مستوى التسيير التوثيقي وأكثر دقة وسهولة في استرجاع نتائج عمليات بحث المستعملين وذلك باستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال.

كما تم جمع وتحليل ونشر 3273 وثيقة الكترونية وورقية عبر بوابة "أبحث" وهي في غالبيتها تقارير، مقالات ودراسات تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة للمغرب. (العدد الإجمالي للبوابة: 139.976 وثيقة).

2.2 توسيع مجال اليقظة المعلوماتية وإدماج أهداف التنمية المستدامة

علاقة بإدماج أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في مجال اليقظة المعلوماتية، وتماشيا مع استراتيجية المندوبية السامية للتخطيط في هذا المجال، تم إكمال إنشاء ونشر منصة رصد مجالات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في إطار "مراصيد" وذلك بإطلاق بوابات الرصد الموضوعاتي واليقظة المعلوماتية الخاصة بالهدف الرابع "التعليم الجيد"، والسادس "المياه النظيفة والنظافة الصحية"، والثامن "العمل اللائق ونمو الاقتصاد"، والحادي عشر "مدن ومجتمعات محلية مستدامة"، والثالث عشر "العمل المناخي" والخامس عشر "الحياة في البر" والتي أضيفت إلى بوابات الرصد الخاصة بالهدف الثاني للتنمية المستدامة "القضاء التام على الجوع"، والثالث "الصحة الجيدة والرفاه" والتاسع "الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية".

كما تم توسيع مجال الرصد بانتقاء وجمع مصادر معلومات جديدة ليصل عددها الإجمالي إلى 9151 مصدر وتحيين البوابات القطاعية الموضوعاتية "مراصيد" ب 17397 وثيقة إلكترونية جديدة، ليصل عددها الإجمالي إلى 208.396، بالإضافة إلى نشر وتوزيع 754 نشرة إلكترونية أسبوعية عبر البريد الإلكتروني للمستعملين المنخرطين.

وفي إطار تعزيز القدرات المرتبطة باليقظة المعلوماتية للمديريات الجهوية والإقليمية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط، وتنزيلا للتصميم المديرى للامركز الإدارى، فقد تم تصميم وتنفيذ بحث ميداني عبر الإنترنت لفائدة مصالح التوثيق التابعة لها بهدف دراسة واقع نظام الرصد القائم واحتياجاته.

3.2 إغناء المكتبة الافتراضية " رفوف "

تم إغناء رصيد المكتبة الافتراضية "رفوف"، التي تضم منشورات المنظمات الدولية ووثائق في مجال علوم المعلومات وكذا إصدارات المندوبية السامية للتخطيط ب 4750، ليصل بذلك العدد الإجمالي، وبعد عملية تطهير قاعدة المعطيات، إلى 29.734 وثيقة.

كما تم الاشتراك في باقة تضم عددا من قواعد المعلومات الأجنبية، مما يتيح لمستعملي المركز وأطر المندوبية الولوج إلى آلاف الوثائق من صحف ومجلات وكتب إلكترونية وفيديوهات في تخصصات مختلفة: التكنولوجيا والهندسة، الاقتصاد والاعمال، الإحصاء، الطب، العلوم، السياحة، الفلسفة، التربية، اللغة، وتخصصات أخرى.

4.2 التعاون في مجال التوثيق وتبادل المعلومات

فيما يخص التعاون على المستوى الوطني، فقد تم البدء في تفعيل مقتضيات اتفاقية الشراكة التي أبرمت بين المندوبية السامية للتخطيط ومجلس المستشارين، حيث تم عقد اجتماعات بين مسؤولي الجانبين تم من خلالها إعطاء الانطلاقة لتنفيذ مضامين الاتفاقية.

أما فيما يخص التعاون الدولي، ومن أجل انفتاح المركز على المؤسسات الدولية التي تهتم بمجال المكتبات وعلوم المعلومات والاستفادة من خبراتها، فقد جدد المركز الوطني للتوثيق انخراطه في الفيدرالية الدولية لجمعيات المكتبات "IFLA". كما انخرط في جمعية مهنيي المعلومات والتوثيق "ADBS" والشبكة الدولية للأدب الرمادي "Grey Net International".

5.2 تدبير وتطوير منصات نشر معطيات المندوبية السامية للتخطيط

يعمل المركز الوطني للتوثيق، بشكل يومي ومستمر، على نشر وتحيين المعطيات والتقارير الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط على موقعه المؤسسي. وللإشارة فإن الموقع الإلكتروني المؤسسي للمندوبية السامية للتخطيط سجل خلال هذه السنة، كما في السنة الماضية، أكثر من مليون زيارة إلى حدود 2023/10/09.

كما شرع المركز الوطني للتوثيق في تطوير بوابة إلكترونية خاصة بالإحصاء العام للسكان والسكنى الذي ستشهده بلادنا خلال سنة 2024.

6.2 تدبير منصات العمل التشاركي

بعد الاستغلال الناجع للمنصة الخاصة بالعمل التشاركي للمندوبية السامية للتخطيط " Google Workspace " وما يتيح من خاصيات وخدمات كتحزين المعطيات وتبادل الملفات الضخمة بين أطر المندوبية السامية على سبيل المثال، شرع المركز الوطني للتوثيق في دراسة تعميم هذه المنصة على مجموع أطر المندوبية السامية للتخطيط.

7.2 تدبير وتحسين النظام المعلوماتي للمركز الوطني للتوثيق

من أجل تطوير النظام المعلوماتي الخاص للمركز الوطني للتوثيق، تم تتبع وتحيين مكونات نظام الأمن المعلوماتي الحديث للمركز، وذلك لضمان أمن قواعد المعطيات والحواسيب والخوادم (Serveurs) الخاصة بالمركز، وأيضا من أجل ضمان أمن بعض قواعد المعطيات التابعة للمندوبية السامية للتخطيط. وكذلك تم تتبع واستغلال البنية التحتية المعلوماتية الحديثة للمركز (Solution de système d'infrastructure hyperconvergente) ونذكر منها على سبيل المثال استضافة منصات المديرية الجهوية تخص قواعد المعطيات الإحصائية الجهوية.

3. نظم المعلومات الإحصائية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط في مجال نظم المعلومات الإحصائية، خلال سنة 2023، تنزيل استراتيجيتها المتعلقة بأنظمة المعلومات الإحصائية وذلك عبر:

1.3 تطوير البنية التحتية المعلوماتية، وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الشبكات المعلوماتية، وأمن أنظمة المعلومات

حيث تم تطوير مركز إدارة البيانات (DMC) من خلال إنشاء وتنفيذ وتشغيل الإجراءات الضرورية لضمان عمل مركز البيانات بشكل سليم، والتي همت إجراءات النسخ الاحتياطي واستعادة البيانات، وإجراءات إعادة التشغيل وإدارة الحوادث وكشف الأخطاء والقيام بجدد وظيفي للخوادم التي تم تشغيلها، وكذا جرد ومتابعة وترقية البنية التحتية الفعلية، وإجراءات جمع ونسخ البيانات الأساسية، وهجرة وترقية البنية التحتية للشبكة والحلول (مثل Active Directory وقاعدة البيانات ...). كما تم نشر مجموعة من الخدمات المبتكرة على مستوى مركز البيانات، بما في ذلك إعداد واختبار أنظمة تحجيم وتنظيم الحاويات المعلوماتية (Conteneurisation) وأنظمة التنظيم لها، وإنشاء وتنفيذ منصة Gitlab لإدارة المشاريع بنمط DevSecOps، وإنشاء واختبار حل متكامل للتبادل الآلي وتعزيز الحلول الحالية.

وإضافة لذلك، تم تطوير استراتيجية ونظام حفظ البيانات، التخزين / النسخ الاحتياطي / والأرشفة، إنشاء خطة استمرارية النشاط لمديرية نظم المعلومات الإحصائية، تفعيل خارطة نظام المعلومات وذلك بإدارة نظام جرد معدات تكنولوجيا المعلومات وتتبعها، دعم مستخدمي أنظمة المعلومات، إنشاء منصة للنشر على شبكة الإنترنت، صيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحديث وتنفيذ السياسة الأمنية المعلوماتية، وكذلك، تحديث وصيانة خوادم الإنتاج الإحصائي ومعدات الشبكة المعلوماتية.

2.3 رقمنة وتطوير نظم المعلومات الإحصائية

تم تفعيل استراتيجية التحول الرقمي لآليات عمل المندوبية السامية للتخطيط من خلال رقمنة البحوث الميدانية الدائمة لدى الأسر ولدى المقاولات، وخط إنتاج الإحصائيات الخاصة بـ "بحوث المقاولات" – "المحاسبة الوطنية"، ورقمنة تطبيقات حساب وتدبير الأرقام الاستدلالية والمؤشرات الإحصائية، ورقمنة تطبيقات التنظيم الإداري وكذا العمليات الإحصائية الجديدة. بالإضافة لمنصة تحصيل وتبادل البيانات مع الشركاء، ومركز الحصول على البيانات والخدمات الإحصائية، وإدارة وصيانة قواعد البيانات والمنصات الإحصائية. كما تم تحسين وصيانة منصات النشر بما في ذلك المنصة الوطنية لنشر المؤشرات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ODD، والمنصات المتاحة للجمهور (ODD, JMS,...). (Genre, BDS Temps, Budget,

3.3 الأعمال المتعلقة بالإحصاء العام للسكان والسكنى والتوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية

قامت مديرية نظم المعلومات الإحصائية بتطوير العديد من التطبيقات لتحسين جميع طبقات المعلومات الجغرافية (مناطق الإحصاء، القطع، الجزيرات، الدواوير، البنايات، المعالم، شبكة الطرق، الشبكة المائية) اعتمادا على خرائط المركز الملكي للإستشعار البعدي الفضائي. في ختام هذه الأشغال، ستتوفر لدى المندوبية السامية للتخطيط المواقع الجغرافية لجميع البنايات والمحلات المهنية والدواوير في المغرب.

من بين التطبيقات التي طورتها مديرية نظم المعلومات الإحصائية، تطبيقان للوحات الإلكترونية: تطبيق أول مخصص للباحثين (في وضع غير متصل بالإنترنت للتغلب على مشاكل البطارية وضعف شبكة الأنترنت) وتطبيق ثان مخصص للمراقبين والمشرفين الإقليميين والجهويين والمركزيين. يعمل التطبيق الأول على تسهيل عمل الباحث بفضل واجهته الميسرة وإدماجه لقواعد التناسق وصحة المعطيات، المشار إليها برموز وألوان مميزة. التطبيق الثاني يسمح بمراقبة وتتبع العمل الميداني في الوقت الفعلي ويقدم مستويين من المصادقة: المراقب والمشرف الجهوي، اللذين لديهما إمكانية الموافقة على العمل الذي أنجزه الباحثون أو رفضه. ويتبادل هذان التطبيقان المعطيات عبر خدمة ويب آمنة.

وكذلك أنشأت مديرية نظم المعلومات الإحصائية واجهة ويب مخصصة للخلايا الإقليمية لنظام المعلومات الجغرافية (SIG)، يسمح لها بتصحيح أخطاء الأعوان الخرائطيين. بالإضافة إلى تطوير هذه التطبيقات، تتكاف مديرية نظم المعلومات الإحصائية بما يلي:

- تثبيت التطبيقات؛
- تدبير الأجهزة اللوحية والموظفين؛
- إنجاز دلائل المستخدم لمختلف التطبيقات بعدة صيغ (مستندات، مقاطع فيديو، إلخ)؛
- تدريب الموظفين؛
- الصيانة والدعم؛
- مراقبة العمل في الميدان باستخدام لوحات المراقبة؛
- إدارة قاعدة البيانات والنسخ الاحتياطي؛
- التحسين المستمر لمختلف التطبيقات.

4. التعاون الدولي في مجال الإحصاء

1.4 العلاقات التشاركية

خلال سنة 2023، واصلت المندوبية السامية للتخطيط جهودها الرامية إلى تعزيز مكانتها وحضورها المتميزين على الصعيدين الدولي والإقليمي، وذلك من خلال تطوير علاقاتها مع عدة مؤسسات دولية ومشاركة أطرها في أشغال اللقاءات التي تعقد على الصعيد الدولي والجهوي حول المواضيع ذات الصلة بالاختصاصات المنوطة بها.

وفي هذا الإطار، تم توقيع عدة اتفاقيات شراكة وبرامج عمل سنوية مع مجموعة من الهيئات الدولية شملت برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني وكلا من منظمة الأمم المتحدة للطفولة-اليونيسيف والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وبخصوص أنشطة التعاون الدولي، فقد واصلت المندوبية تفعيل الشراكات الاستراتيجية التي تربطها بعدد من الشركاء الدوليين من بينهم مكتب الإحصاء الدانماركي الذي تربطه بالمندوبية شراكة استراتيجية، منذ 2019، في إطار مواكبة تفعيل برنامجها للتحول الرقمي. ويجدر بالذكر أن المؤسستين أعربتا عن رغبتهما بتمديد هذه الشراكة إلى مرحلة ثانية، ستمحور خصوصاً حول مجالات استراتيجية مثل الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الرقمي، والنمذجة.

وتواصل المندوبية تفعيل برنامج تعاونها مع سفارة كندا بالمغرب، وخاصة إعداد دراسة كمية ونوعية حول مشاركة المرأة في سوق الشغل باعتماد مقاربة ACS+، وهي مقاربة مقارنة للنوع الاجتماعي، تقوم على المبدأ العلمي للتقاطعية (l'intersectionnalité).

كما تواصل المندوبية أنشطة التعاون مع المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا، حيث يتم العمل على بلورة حساب تابع خاص بالتراث، وإعداد نموذج للتوقعات الاقتصادية على المدى القصير. وقد تعززت علاقات التعاون مع هذه المؤسسة في إطار مشروع "حكمة II" الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى دعم قدرات المندوبية السامية للتخطيط في مجال الإحصاءات الجهوية والإحصاءات الخاصة بالمقاولات، وكذا فيما يتعلق باعتماد أساليب متعددة لتجميع المعطيات الإحصائية. وفي هذا الإطار، تم إجراء بحث أولي على عينة تجريبية لجمع البيانات حول الشغل باستعمال الهاتف، ما من شأنه اعتماد طريقة الجمع هذه بالإضافة إلى الطريقة المعتادة (وجها لوجه).

كما ارتكزت الشراكة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي على دعم وتعزيز قدرات المندوبية السامية للتخطيط في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث تقوم المندوبية بشراكة مع هاتين المؤسستين، بإعداد دراستين حول العنف ضد الأطفال وتمكين المرأة القروية، وذلك بالإضافة إلى إعداد أدوات تواصلية جديدة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وفي إطار تفعيل المرحلة الثانية من برنامج Women Count، الخاص بتعزيز إنتاج وتحليل ونشر إحصاءات النوع الاجتماعي، تقوم المندوبية بإعداد دراسة حول تقييم السياسات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سوق العمل، والتحضير للبحث الوطني حول استعمال الزمن.

أما فيما يخص إطار الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، فقد تم توجيهه لدعم الأشغال التمهيدية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، بما في ذلك إعداد منصة لتكوين الباحثين والمراقبين والمشرفين على تجميع البيانات، والتحضير للحملة التواصلية الخاصة بهذه العملية الوطنية الكبرى.

أما عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة-اليونيسيف، فقد تم إعداد دراسة تهدف إلى تقييم استدامة الاستراتيجيات المتعلقة بتمويل أهداف التنمية المستدامة، كما يتم إعداد دراسة بالتعاون ثلاثي مع الفاو (منظمة الأغذية والزراعة)، تهدف إلى تحليل آثار التضخم على الأسر والأطفال، وبالأخص تأثير هذه الظاهرة على مستويات الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية وإمكانيات الحصول على الغذاء الصحي بالمغرب.

كما تشرف المندوبية بتنسيق مع مختلف القطاعات الوطنية ومع خبراء منظمة الأغذية والزراعة، على دراسة لتقييم مدى حماية القوانين الوطنية لحقوق المرأة في ملكية الأرض (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2.5).

وفيما يخص التعاون مع المكتب الدولي للشغل، تقوم المندوبية السامية للتخطيط بتنزيل برنامجها التعاوني في إطار مبادرتين رئيسيتين، الأولى تروم إعداد منظومة معلوماتية متكاملة حول إحصاءات هجرة اليد العاملة بمشاركة الفاعلين الوطنيين في هذا المجال، حيث تُعنى المندوبية السامية للتخطيط بدمج قضايا الهجرة الدولية ذات الصلة في استبيان الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024؛ وكذا بتعزيز الوحدات المتعلقة بالهجرة الدولية في البحث الوطني حول التشغيل والبحوث الوطنية لدى الأسر. أما المبادرة الثانية فشملت إعداد الحساب التابع للشغل، والذي تم الإعلان عنه خلال ندوة صحافية خصصت لهذا الغرض نهاية شهر ماي المنصرم. ويعتبر هذا الحساب التجربة الأولى في إفريقيا والرابعة في العالم، بعد التجارب التي أجريت في أستراليا وإيران والدنمارك. كما يقوم الطرفان بإعداد بحوث تجريبية على صعيد جهة الرباط القنيطرة حول تكلفة تشغيل اليد العاملة المهاجرة، وحول تشغيل الأطفال، وذلك في

إطار توصيات الندوة الدولية لإحصائيي الشغل 2019. كما تعمل المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع المكتب الدولي للشغل على تنفيذ خطة عمل مشتركة لقياس الوظائف الخضراء في المغرب، بدءاً بتنظيم ورشة عمل تدريبية حول المناهج المعتمدة دولياً لقياس إحصاءات الوظائف الخضراء. ومن المرتقب كذلك أن تشغل المؤسساتان على دراسة جديدة تهتم معالجة القطاع غير الرسمي في المغرب لتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل من خلال إصلاح السياسات العمومية.

كما تجدر الإشارة أن المندوبية السامية للتخطيط تشغل مع خبراء الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين والمحليين، ضمن مبادرة Data For Now التي تهدف لتعزيز قدرات البلدان الشريكة، تحت قيادة المكاتب الإحصائية الوطنية، لتعزيز استخدام الأساليب والمصادر والأدوات المبتكرة لإنتاج ونشر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى برامج التعاون الثنائية هذه، تشارك المندوبية في عدة برامج إقليمية في إطار أنشطة لجنة الاتحاد الإفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأجل إفريقيا والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ولجنة الإحصاء لمنظمة التعاون الإسلامي وكذا برنامج التعاون الإحصائي للدول الأوروبية ومتوسطة التي يوطر لتبادل الخبرات في عدة مجالات منها التحول الرقمي، الإحصاءات البيئية، الطاقة، النقل، النوع الاجتماعي، التشغيل، الخ.

2.4 أنشطة التعاون جنوب-جنوب

استقبلت المندوبية، في إطار أنشطة التعاون جنوب - جنوب، سنة 2023، أربعة وفود من بوركينا فاسو وجيبوتي وطوغو وساحل العاج، للاطلاع على تجربتها في مجالات التخطيط ورصد المؤشرات المرتبطة بالسياسات العمومية وتحليل الوضع الاقتصادي وأنظمة الحماية الاجتماعية فيما سنستقبل، خلال ما تبقى من هذه السنة، وفوداً من موريتانيا وغينيا الاستوائية وجيبوتي وبوركينا فاسو وتشاد ومصر للاطلاع على تجربتنا في مجالات الإحصاء، والمحاسبة الوطنية، وإعداد الدراسات.

المساهمة في اللقاءات الدولية والإقليمية

تجدر الإشارة كذلك إلى الدور الفعال للمندوبية في محيطها الإحصائي الدولي والإقليمي والمتمثل في مساهمة أطرها كأعضاء في عدة مجموعات خبراء دوليين يهتمون، تحت مظلة شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، بتطوير المفاهيم والمنهجيات الإحصائية. خلال سنة 2023 انضمت المندوبية السامية للتخطيط لشبكة الإحصائيين الاقتصاديين التي تُعنى بمبادرة "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي / Beyond GDP" التي تهدف لتحسين الإحصاءات والمؤشرات والحسابات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية من أجل قياس متعدد الأبعاد للرفاه والتماسك والاستدامة، ولفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بمراجعة مبادئ وتوصيات إحصاءات السكان والسكنى لدورة 2030، ولفريق خبراء الاسكوا المختص بقوانين الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتجدر الإشارة إلى مشاركة مسؤولي وأطر المندوبية في عدة لقاءات دولية وجهوية كالمندوبية الدولية للمعطيات، واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، والمؤتمر الدولي حول البيانات الضخمة، بالإضافة إلى المشاركة المرتقبة في الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (28COP).

كما تساهم المندوبية السامية للتخطيط مع شركائها، لا سيما لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية من أجل أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تنظيم ورشة عمل إقليمية حول إحصاءات النوع الاجتماعي في أفريقيا في نوفمبر 2023. ونظمت كذلك المندوبية بتعاون مع شركائها عدة ورشات فنية حول المحاكاة والوظائف الخضراء، الخ.

وخلال هذه السنة، شارك 226 إطارا من المندوبية السامية للتخطيط في عدة لقاءات وورشات ودورات تدريبية دولية وجهوية، حضوريا واقتراضيا. كما قام أطر المندوبية السامية للتخطيط بعدة زيارات استطلاعية ودراسية لكل من الجهاز الإحصائي الدانماركي والفرنسي والكندي والكوري. وشارك 11 إطارا ومسؤولا بالمندوبية بأوراق بحثية في المؤتمر الدولي للإحصاء بكندا خلال شهر يوليو 2023.

وفي المجمل، تتوزع مشاركة المندوبية في اللقاءات الدولية والجهوية حسب المواضيع كالتالي:

عدد المستفيدين	موضوع المهمة
77	المنهجيات الإحصائية
24	المحاسبة الوطنية
28	التحليل والدراسات والتوقعات
24	التخطيط والتقييم
42	التقنيات الحديثة والعلاقات مع المستعملين
14	الدعم في مجال الحكامة
14	الرقمنة
3	المشاركات الأكاديمية
226	المجموع

أما حسب طبيعة النشاط، فتتوزع كالتالي:

عدد المستفيدين	طبيعة النشاط
100	الورشات والدورات التكوينية
32	الندوات والمؤتمرات
48	الاجتماعات الدورية
46	الزيارات الدراسية
226	المجموع

برنامج العمل لسنة 2024

1. تحديث التدبير الإداري و تثمين الكفاءات

1.1 تدبير الموارد البشرية وتنمية الكفاءات

بخصوص هذا المحور، سيتم خلال سنة 2024 إنجاز الأعمال التالية:

- إنشاء منصة الكترونية مخصصة لانتقاء -عبر الانترنت- للباحثين والمراقبين والمشرفين على عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024؛
- إنشاء منصة الكترونية مخصصة للتكوين عبر الانترنت للباحثين والمراقبين والمشرفين يتعلق بعملية الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024؛
- مواصلة العمل على تعميم الولوج لبوابة الموارد البشرية (Portail RH) لجميع موظفي المندوبية، وذلك من أجل الاطلاع على الوضعية الإدارية للموظف وطلب شهادة الأجرة وشهادة العمل عبر هذه البوابة؛
- مواصلة العمل على تعميم وحدة تتعلق بتدبير التعويضات عن التنقل وإعداد الأوامر بمهمة لموظفي المندوبية السامية للتخطيط بمختلف مصالح الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية للمندوبية، وإدراجها بالنظام المعلوماتي للموارد البشرية SIRH؛
- تنظيم مباريات التوظيف في حدود المناصب المحدثة لفائدة المندوبية؛
- إنجاز الترقيات في الرتبة والدرجة برسم سنة 2024؛
- تدبير برمجة الإعلان عن فتح باب الترشيح لشغل المناصب العليا.

2.1 التكوين المستمر

تضع المندوبية السامية للتخطيط برنامج التكوين المستمر في قلب سياسة تدبير مواردها البشرية وتنمية مهارات موظفيها. وفي هذا الإطار، طور برنامج التكوين المستمر استراتيجية تكوين على مدى ثلاث سنوات (2024-2026) والتي تدور حول أربعة محاور، وهي:

- دعم برنامج التحول الرقمي الخاص بالمندوبية السامية للتخطيط؛
- بناء القدرات لتتبع أهداف التنمية المستدامة؛
- مرافقة الجهات في تنفيذ الخطة الرئيسية للاتمركز الإداري (SDDA)؛
- مواصلة برنامج تعزيز المهارات في تخصصات المندوبية، البرامج، الإدارة والتسيير،... إلخ.

وسيمكن انجاز هذه الإستراتيجية، تمكين موظفينا من اكتساب و/أو الحفاظ على المهارات المتوقعة لشغل مناصبهم والقيام بمهامهم.

3.1 مواصلة الإصلاح الميزانياتي وتحسين برمجة النفقات العمومية

في هذا الإطار، ستواصل مصالح المندوبية السامية للتخطيط التزامها بتنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية 13-130 بهدف تحسين وتجويد نجاعة أداء البرامج الميزانياتية المكونة لميزانية المندوبية السامية للتخطيط، عبر إعداد مشروع نجاعة الأداء والبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات وكذا تقرير نجاعة الأداء.

كما ستتم مواصلة الأعمال المتعلقة بإدارة الرقابة الداخلية خلال سنة 2024 بإعداد وإصدار مجموعة من دلائل المساطر تهم تدبير الموارد البشرية والمالية والمشتريات من خلال:

- إصدار دليل مساطر تدبير التوظيف: مسطرة تدبير التوظيف عن طريق مباراة، مسطرة تدبير التوظيف بموجب عقد خاضع للقانون العام، مسطرة تدبير تجديد العقد، مسطرة تدبير توظيف مستخدمي الديوان؛
- إعداد وإصدار دليل مساطر تدبير التعيينات وتفويض الإضاء: مسطرة تدبير التعيين في المناصب العليا، مسطرة تدبير التعيين في مناصب المسؤولية، مسطرة تدبير تفويض الإضاء وتعيين الأمرين بالصرف، مسطرة تدبير تعيين أعضاء بالديوان، مسطرة تدبير تعيين مكلفين بالدراسات، مسطرة تدبير إنهاء التعيين في المهام، مسطرة تدبير إنهاء تعيين أعضاء الديوان والمكلفين بالدراسات؛
- مراقبة وتتبع تنفيذ توصيات الأجهزة الرقابية مع المسؤولين المعنيين؛
- تتبع إعداد مشروع نجاعة الأداء المرافق لمشروع الميزانية، لسنة 2025 وتقرير نجاعة الأداء لسنة 2023؛
- تحيين دلائل للمكلفين بتدبير المساطر المتعلقة بطلبات العروض الخاصة بصفقات الأشغال والتوريدات والخدمات؛
- تحيين دلائل للمكلفين بتدبير المساطر المتعلقة بسندات الطلب الخاصة بالأشغال والتوريدات والخدمات.

4.1 تطوير النظام المعلوماتي

بخصوص هذا المكون، سيتم العمل على انجاز ما يلي:

- وضع نظام «تخطيط موارد المؤسسة ERP»؛
- تجديد جزئي لحظيرة الأجهزة والبنية التحتية المعلوماتية عبر اقتناء التجهيزات والنظم المعلوماتية؛
- مواصلة إبرام عقد اشتراك للتخزين السحابية على شبكة الانترنت؛
- الشروع في عملية التنزيل التدريجي للتطبيقات وقواعد المعطيات على السحابة الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط؛
- تعزيز وسائل العمل عن بعد عبر توفير مجموعة من الخدمات الرقمية من بينها إنشاء شبكة افتراضية خاصة (VPN)؛
- العمل على ضمان وتتبع واستمرارية عمليات الصيانة لنظام المعلومات وكذلك الدعم لمستخدمي النظام المعلوماتي؛
- تجديد تراخيص أنظمة الحماية المعلوماتية المعتمدة بالمندوبية السامية للتخطيط.

5.1 الشؤون القانونية والمنازعات

- مواصلة إعداد النصوص القانونية والتنظيمية التي يتطلبها إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024؛
- المواكبة القانونية للإجراءات المتعلقة بعملية إحصاء السكان والسكنى بالمملكة؛
- مواكبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات في إعداد النصوص القانونية المتعلقة بهما وتلك الواردة في نصوصهما التنظيمية؛
- مواصلة الانخراط الإيجابي من أجل تنزيل أحكام القانون رقم 41.22 المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية؛
- انتظار ما يؤول إليه مشروع القانون المتعلق بالنظام الإحصائي الوطني المعروض على الجهات المختصة؛
- مشروع المرسوم المتعلق بوضع نظام خاص بالباحث الإحصائي: العمل على إيجاد الصيغة المتوافق عليها.
- مواصلة تتبع المنازعات القضائية المعروضة أمام المحاكم بتنسيق مع مصالح الوكالة القضائية للمملكة؛

- الحق في الحصول على المعلومات، مواكبة المستجدات
- مواصلة القيام بأعمال اليقظة القانونية؛
- مواصلة معالجة الشكايات الواردة عبر بوابة الحق في الحصول على المعلومات "chafafiya.ma"؛
- مواكبة المستجدات والإجراءات المتعلقة بمقتضيات تنزيل القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- مواصلة الإسهام في الإعداد والدراسة القانونية للعقود والاتفاقيات وملاحقتها التي تبرمها المندوبية؛
- السهر على التتبع المستمر للموقع الرسمي للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية من أجل حماية علامات المندوبية (الشعار والرسوم والنماذج)؛
- تعميم المستجدات القانونية على مختلف مصالح المندوبية.
- مواصلة القيام بأعمال اليقظة القانونية؛
- تتبع ملف التصريح الإجباري بالملكات؛
- مواصلة الانخراط في تطبيق نظام التدبير الإلكتروني للوثائق، وفق خطة التنفيذ الموضوعة لهذا الغرض.

2. مجال التوثيق واليقظة المعلوماتية

1.2 التوثيق واليقظة المعلوماتية

- إطلاق الجزء الثاني من مشروع "أبحث / الجيل الجديد" للمركز الوطني للتوثيق والذي يتعلق بتصميم وإعداد منظومة معلوماتية جديدة للبوابة التوثيقية للمركز؛
 - الاستمرار في إغناء قواعد المعطيات للبوابة التوثيقية "أبحث" بمعالجة ونشر 3080 وثيقة؛
 - إغناء المكتبة الافتراضية "رفوف" ب 800 وثيقة جديدة؛
 - وضع باقة قواعد المعطيات التي تم الاشتراك فيها رهن إشارة مستعملي المركز، وكذا أساتذة وطلبة المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات والوحدات التوثيقية الجهوية وكافة أطر المندوبية؛
 - الاستمرار في تطوير تنمية ثقافة اليقظة المعلوماتية للمركز وتوسيع مجالها عبر:
- نشر باقي بوابات اليقظة المعلوماتية ال 8 المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛

- توسيع مجال اليقظة المعلوماتية بإضافة حوالي 850 مصدر جديد للمعلومات (مواقع إلكترونية لمنظمات دولية ومؤسسات عمومية وصحف إلكترونية،) بما فيها مصادر المعلومات باللغة العربية، مما يمكن من إغناء البوابات القطاعية الموضوعاتية "مراسيد" ب 18700 وثيقة إلكترونية جديدة؛
 - إضافة نوع جديد من اليقظة المعلوماتية برصد شبكات التواصل الاجتماعي (Réseaux sociaux)؛
 - تحسين جودة بث منتوجات اليقظة المعلوماتية عبر تحسين الجودة المرئية للمنشورات واعتماد البث الخرائطي كوسيلة لنشر نتائج الرصد؛
 - إعادة النشر التلقائي لمحتوى الشبكات الخارجية لمراسيد باستعمال إدارة محتوى جديد (CMS)، لإعطائها ظهوراً أكبر على الإنترنت؛
- مواصلة تنزيل التصميم المديرى للاتمرکز الإدارى للمندوبية السامية للتخطيط المتعلق بالتوثيق وذلك ب:

- مواصلة تأطير مسؤولى الوحدات التوثيقية بالمديريات الجهوية والإقليمية من أجل تفويض كافة العمليات المتعلقة بالتسيير التوثيقي، اليقظة المعلوماتية وخدمات المستعملين، وتنظيم دورات تكوين لفائدتهم؛
- تفعيل اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين المندوبية السامية للتخطيط وأهم الوزارات والمؤسسات والهيئات المنتجة للمعلومات ببلادنا، وإبرام اتفاقيات جديدة.

2.2 تدبير وتطوير منصات نشر معطيات المندوبية السامية للتخطيط

سيعمل المركز الوطنى للتوثيق على تطوير بوابة إلكترونية خاصة للإحصاء العام للسكان والسكنى الذى ستشهده بلادنا خلال سنة 2024 وسيقوم بنشر المعطيات المتعلقة بهذا الإحصاء بشكل يومي ومستمر.

3.2 تدبير منصات العمل التشاركي

سيعمل المركز الوطنى للتوثيق على تعميم استعمال المنصة الخاصة بالعمل التشاركي للمندوبية السامية للتخطيط (Google Workspace) لفائدة مجموع أطر المندوبية السامية للتخطيط.

4.2 تدبير وتحسين النظام المعلوماتي للمركز الوطني للتوثيق

خلال سنة 2024، سيعمل المركز الوطني للتوثيق على إبرام عقد جديد من أجل صيانة وتحسين مكونات نظام الأمن المعلوماتي للمركز وسيعمل على إبرام عقد جديد من أجل صيانة وتحسين مكونات البنية التحتية المعلوماتية للمركز (Solution de système d'infrastructure hyperconvergée).

3. ميدان نظم المعلومات الإحصائية:

ترتكز استراتيجية المندوبية السامية للتخطيط لأنظمة المعلومات الإحصائية للفترة 2024 على:

- تجهيز مقر مديرية نظم المعلومات الإحصائية؛
- تطوير نظم المعلومات الإحصائية:
- تطوير البنية التحتية المعلوماتية وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة الشبكات المعلوماتية وأمن أنظمة المعلومات:
- 1. تهيئة غرف الخوادم (تكييف، كهرباء، محولات، مراقبة الولوج، إلخ.)؛
- 2. تطوير استراتيجية ونظام حفظ البيانات، التخزين / النسخ الاحتياطي / والأرشفة؛
- 3. إنشاء خطة استمرارية النشاط لمديرية نظم المعلومات الإحصائية؛
- 4. اقتناء أجهزة وبرامج الكمبيوتر (حلول الاتصال الهاتفي عبر بروتوكول الإنترنت، وحواسيب، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والأجهزة اللوحية، والطابعات، وبيئات التطوير المعلوماتي، ...)
- 5. تفعيل خارطة نظام المعلومات: إدارة نظام جرد معدات تكنولوجيا المعلومات وتتبعها؛
- 6. إنشاء منصة للنشر على شبكة الإنترنت؛
- 7. صيانة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات (عقود صيانة)؛
- 8. تحديث وتنفيذ السياسة الأمنية المعلوماتية؛
- 9. تحديث وصيانة خوادم الإنتاج الإحصائي ومعدات الشبكة المعلوماتية؛

• رقمنة وتطوير نظم المعلومات الإحصائية:

1. تفعيل إستراتيجية التحول الرقمي لآليات عمل المندوبية السامية للتخطيط وذلك بمواصلة رقمنة العمليات الإحصائية الدائمة والغير الدائمة بما في ذلك البحوث الميدانية لدى الأسر والبحوث الميدانية لدى المقاولات رقمنة تطبيقات التنظيم الإداري؛
2. تطوير منصة تحصيل وتبادل البيانات: وذلك باعتماد نظام جديد يسهل عملية التبادل بين مختلف الشركاء سواء داخل المندوبية السامية للتخطيط (كالتبادل بين مديرية المحاسبة الوطنية وقسم البحوث حول المقاولات) أو بين المندوبية السامية للتخطيط والشركاء الخارجيين؛
3. تطوير منصة تجريبية للبيانات الضخمة وإدماج الذكاء الاصطناعي وتهتم هذه المنصة باستعمال صور الأقمار الصناعية ومصادر أخرى للبيانات، بما في ذلك تلك الناتجة عن الأعمال الخرائطية، من أجل إنتاج وتطوير إحصائيات جديدة.

الإحصاء العام للسكان والسكنى

فيما يتعلق الأمر بالإحصاء العام للسكان والسكنى فبالنسبة لمديرية نظم المعلومات الإحصائية، تمر هذه العملية بثلاث مراحل كبرى مفصلة كالآتي:

1- الإعداد:

وفي هذه المرحلة تواصل وتتم المديرية ما بدأتها من أعمال في السنة الحالية، ويتعلق الأمر بالمشاريع التالية:

- اللوحات الإلكترونية والخدمات المرفقة:
 - القيام بمجموعة من التجارب للتأكد من جاهزية اللوحات الإلكترونية للاستعمال في وقت الإحصاء العام.
 - تفعيل نظام MDM على كافة اللوحات.
 - صياغة المساطر المزمع إتباعها في حالات تغيير الباحثين، تغيير الأجهزة، التلف والضياع.
 - صياغة مساطر كيفية الاستخدام ونهاية الاستخدام.
- النظم والتطبيقات: ويتعلق هذا المشروع بالنظم والتطبيقات المعلوماتية التي سيتم استعمالها بمناسبة الإحصاء العام للسكان والسكنى بما في ذلك نظم تحصيل المعطيات، الخوادم... وفي هذا الصدد قامت مديرية نظم المعلومات الإحصائية بتطوير العديد من التطبيقات والأدوات لتنفيذ عملية الإحصاء في بيئة مرقمنة وآمنة.

تم تنظيم هذا المشروع الضخم وفقاً لعدة مراحل، والتي تشمل:

1. تصميم نظام جمع البيانات لعمليات الإحصاء والإعمال الخرائطية؛
2. تطوير التطبيقات المناسبة لكل عملية؛
3. تصميم البنية التحتية من أجل الجمع الآمن للمعطيات؛
4. اختبار التطبيقات المطورة داخل مديرية نظم المعلومات الإحصائية؛
5. نشر واختبار بيئة جمع المعطيات ومعالجتها (بنية الشبكات والأنظمة) ؛
6. اختبار الطاقة الاستيعابية لمختلف التطبيقات خاصة مع الاستعمال المتزامن والمكثف للمستخدمين؛
7. إنشاء خطة لضمان استمرارية الخدمة (نسخ احتياطي، الإتاحة...) ؛
8. إدارة ومتابعة الأجهزة اللوحية؛
9. دمج الجانب الأمني في جميع مراحل التنفيذ؛
10. متابعة التنفيذ في الميدان؛
11. إنشاء مركز لمعالجة البيانات مرقم وآمن.

- مشاريع أخرى: بالإضافة إلى ما سبق فإن المديرية ستواصل مشاركتها الفعالة في جميع المشاريع ذات علاقة مباشرة بالإحصاء العام للسكان والسكنى سواء تعلق الأمر بانخراط المشاركين والتكوين وغيرها.

2- الانجاز:

الانجاز وتمت هذه المرحلة منذ تفعيل جهاز الإحصاء على مستوى العمالات وأقاليم المملكة إلى غاية 30 شتنبر إذ موازاة مع ذلك ستقوم المديرية بما يلي:

- دعم المشرفين الإقليميين، الجهويين والمركزيين؛
- السهر على تنزيل النظم والتطبيقات وعملها بشكل سلس؛
- إدارة الحوادث في الميدان وتقديم الدعم التقني؛
- تطبيق مسطرة الحفظ والتخزين.

3- معالجة البيانات:

وفي هذه المرحلة ستقوم المديرية بالسهر على عمل مركز معالجة البيانات بطريقة سلسلة، وتوفير جميع التطبيقات اللازمة من أجل إتمام هذه العملية في أسرع وتيرة وفي ظروف مواتية، نظراً لأهميتها الوطنية.

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون



ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2024

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة: 18	الساعة: من 16h30 إلى 18h30	الولاية التشريعية: 2021 - 2027
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة: 4	المدة الزمنية: ساعة	السنة التشريعية: 2023 - 2024
عدد المعتذرين: - لا أحد	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة: 16	دورة أكتوبر 2023

السيدة و السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاومات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايدي	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاومات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغاليين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	





ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

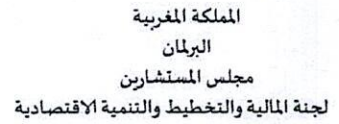
تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2024

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السبية	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	





تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2024

[illegible]



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

برسم السنة المالية 2024

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2023 – 2024

دورة أكتوبر 2023

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2024. تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 30 نونبر 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد أحمد رضى الشامي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. في البداية، ألقى السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عرضاً مفصلاً تناول فيه ثلاثة محاور رئيسية، الأول يهتم حصيلة المنجزات برسم سنة 2023، والثاني يتعلق ببرنامج عمل المجلس برسم سنة 2024، والثالث يخص مشروع ميزانية المجلس برسم نفس السنة. بخصوص المحور الأول، أشار السيد الرئيس إلى المحطات البارزة التي همت الاشتغال على جيل جديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتفاعل المؤسسي مع مخرجات آراء المجلس، وتطوير المشاركة المواطنة ومواصلة الإنفتاح على الجهات وتعزيز إشعاع وتموقع المجلس في الدينامية الدولية من خلال مصادقة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بإفريقيا (UCESA) على قرار إقامة مقر الاتحاد بمدينة الرباط بالمملكة المغربية وكذا تقوية حضور المجلس في الفضاء الرقمي، كما أكد

السيد الرئيس على أن هذه السنة عرفت مواكبة المجلس للعديد من الأوراش والقضايا التنموية في المجال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

بخصوص المجال الاجتماعي، ذكر السيد الرئيس تدارس المجلس موضوع النهوض بمجال الصحة، والمستعجلات الطبية مشيراً في هذا الإطار لإحالة ذاتية تخص تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية من أجل الحفاظ على الحياة البشرية وإنقاذها والمساهمة في ضمان جودة العلاجات للجميع، بالإضافة إلى ملف مهني الصحة وكذا دعم القدرة الشرائية للمواطن ومواكبة القضايا المجتمعية كالحد من ظاهرة التسول وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية.

أما في مجال الحكامة، فقد تم اعتماد ورش الجهوية المتقدمة، وفيما يخص المجال الاقتصادي، قام المجلس بتعزيز الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات المستقبلية والمبتكرة، خاصة في مجال المعادن الاستراتيجية والحرارة ومجال التكنولوجيا السحابية (cloud).

أما فيما يتعلق بالمجال البيئي، فقد أبرز السيد الرئيس أنه تم العمل على تحقيق الأمن المائي وحماية البيئة ، كما نص الموضوع الخاص للتقرير السنوي بعنوان " من أجل تدبير أنجع للعجز المائي " من خلال وضع مخطط وطني للجفاف يركز على نظام للإنذار المبكر، بالإضافة لإعادة النظر في النموذج الفلاحي المعتمد في الجانب المتعلق باستعمال الموارد المائية وتدبيرها، كما تم التطرق لنقطة يقظة في التقرير السنوي: تحلية مياه البحر كحل أمثل مع مراعاة توازن النظم البيئية البحرية.

كما أفاد السيد الرئيس أن المشاريع الموجودة قيد الانجاز في أفق سنة 2023 تتمثل في:

- آليات منح التراخيص ومراقبة استغلال الموارد الطبيعية (دجنبر 2023)؛

● الاقتصاد الدائري لمعالجة نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية
(دجنبر 2023)؛

● الطفولة والمواقع الاجتماعية (دجنبر 2023)؛

● دور وقدرات الفاعلين الترابيين أمام إشكاليات تدبير الأزمات والكوارث (دجنبر 2023)؛

● الشباب الذين لا يزاولون عملا ولا يتابعون تعليما أو تكوينا <<NEET>> (نونبر 2023)؛

كما استعرض من جانبه حصيلة منجزات المجلس برسم سنة 2023 القائمة على الارتقاء بعمل هذا الأخير عبر:

+ تعزيز الموارد البشرية بأطر وخبراء وتنظيم دورات تكوينية منتظمة لفائدة الموارد البشرية للمجلس.

+ تحسين ظروف وإطار العمل بمواصلة تهيئة فضاءات العمل و مواصلة التحول الرقمي لمجموعة من المساطر الإدارية وتجديد التجهيزات ووسائل العمل.

+ إرساء قواعد حكمة جيدة وتطوير مناهج وأساليب التدبير عبر تحسين دليل التدبير الإداري والمالي للمجلس وإرساء أسلوب الإدارة بالأهداف.

أما فيما يخص المحور الثاني والمتمثل في برنامج عمل المجلس، أعرب السيد الرئيس أن هذا الأخير قام بدراسة مواضيع ذات الراهنية المالية المتمثلة في:

- متابعة دراسة المواضيع في إطار الإحالات الذاتية لسنة 2023:

1. آليات مشاركة المواطنين والمواطنات في القرار العمومي؛

2. الذكاء الاصطناعي (باقتراح من المواطنين والمواطنات من خلال منصة

أشارك)؛

3. تدبير العلاقة بين مجالات الماء والطاقة والأمن الغذائي؛

= إطلاق وبرنامج مواضيع جديدة برسم سنة 2024.

وبخصوص المحور الثالث المتعلق بمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2024، أكد السيد الرئيس أن المجلس بصدد الرفع من الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس بنسبة تناهز 4% مقارنة بميزانيته لسنة 2023، بالإضافة إلى تمكين المجلس من 12 منصبا ماليا برسم سنة 2024 من أجل دعم موارده البشرية.

✓ تعويضات الأعضاء: 30 000 000,00 مليون درهم.

✓ أجور الموظفين: 41 985 000,00 مليون درهم.

✓ المعدات النفقات المختلفة: 50 980 000,00 مليون درهم.

✓ الاستثمار: 11 500 000,00 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض مناقشتهم لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، نوه السيدات والسادة المستشارون بالمجهودات المبذولة في مواكبة المجلس للعديد من الأوراش والقضايا المجتمعية ذات الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، والانفتاح على المواطن والجهات، والانخراط في الدينامية الدولية، بتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، وكذا المجالس الإقتصادية والإجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بإفريقيا.

كما تمت الإشادة بالمكانة المتميزة التي يحظى بها المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي على الصعيدين الوطني والدولي، ودوره الحيوي والإستراتيجي كمؤسسة مشهود لها بالكفاءة والخبرة العلمية في مجالات متنوعة كتعزيز مشاركة المرأة في التنمية، والنهوض بمجال الصحة ودعم القدرة الشرائية للمواطن، وتنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء.

وفي نفس السياق، نوه السادة المستشارون بالتعاون بين المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي ومجلس المستشارين، وكذا بالدور الذي يلعبه السيد رئيس المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي عبر الدينامية الجديدة والتركيز في حل المواضيع، خاصة في ما يتعلق بنقاط اليقظة المعدة من طرف المجلس، والتي تثير اهتمام الفاعلين.

كما تم التنويه بعمل المجلس عبر إعطاء طفرة نوعية في ما يخص تجويد السياسات العمومية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، لاسيما في ظل توفره على تمثيلية من الخبراء الإقتصاديين والإجتماعيين والنقابيين والفاعلين الجمعويين.

وفي هذا الاتجاه، تم اعتبار تبني المجلس لمقاربة تشاركية، وانفتاحه على الجامعات والجماعات الترابية، والمقاولات، والمؤسسات الدستورية، والقطاعات الحكومية يعمل على تقوية حضوره على المستوى الوطني ويعزز شراكاته مع المؤسسات الوطنية، بهدف الإنفتاح على دراسة مواضيع وقضايا ذات راهنية بالنسبة لبلادنا.

كما أشاد المتدخلون بجودة البحوث المنجزة من طرف المجلس ودقتها العالية وقيمتها العلمية في مختلف المجالات وخصوصا ورش الجهوية

المتقدمة، والأمن المائي وحماية البيئة وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات الواعدة.

فضلا عن ذلك، تمت الإشادة بالتقارير المقدمة من طرف المجلس والتي تمثل نبض الشارع المغربي عبر الإجابة عن المشاكل والتساؤلات التي تشغل الرأي العام الوطني، حيث تمت الإشارة إلى التقرير المنجز من طرف المجلس سنة 2019 بخصوص إعادة النظر في توظيف الأساتذة عند طريق التعاقد، وكذا التطرق لمشاكل التكوين في التعليم والتعليم الأولي بشكل خاص وفي العالم القروي، واعتبار أن عدم الاستماع لنتائج هذا التقرير تبقى من بين الأسباب التي أدت للوصول إلى الإشكالات التي تعرفها منظومة التعليم، كما تمت الدعوة لأخذ العبر والدروس للحد من تفشي هذه الإشكالات، وكذا التأكيد على أن فعالية المجلس، مرهونة بفاعلية أعضائه، عن طريق إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني في سيورة القرار.

كما تم التنويه بالمجهودات المبذولة على مستوى التواصل مع الفاعلين والرأي العام والمواطنين على الموقع الإلكتروني للمجلس ومواقع التواصل الاجتماعي، فيما تمت المطالبة من جانب آخر ببذل مجهود أكبر في عملية الإشهار وتكثيف الحملات التحسيسية بالمواقع الخاصة بالمجلس وخاصة منصة " أشارك " ومنصة " أجي نذاكرو " للعمل على نشر تقارير المجلس وآراءه على نطاق واسع والعمل على تعزيز إشعاعه وتموقعه الريادي وإسهاماته العلمية، كما تمت الدعوة لتعميم التقارير باللغة الإنجليزية واقتراح وضع التقارير بصيغة سمعية لجعلها في متناول بعض الفئات، وكذا باللغة الأمازيغية.

ومن جانب آخر، تم التأكيد على انسجام توصيات المجلس في معظم الأحيان مع المطالب الإجتماعية للنقابات، مستحضرين في هذا الإطار عقد المنتدى الإجتماعي للعدالة الإجتماعية عبر إسهاب المجلس وتوصياته التي أدت إلى مأسسة الحوار الاجتماعي، وكذا المرصد الوطني للحوار الاجتماعي.

كما أشار المتدخلون إلى اعتماد تقارير المجلس من طرف المستشارين البرلمانيين في كثير من الأحيان كمراجع في إطار المراقبة الحكومية، سواء من خلال الأسئلة الكتابية أو الشفهية أو داخل اللجان الدائمة، نظراً للإكراهات التي يواجهها العمل البرلماني في إطار شح المعلومات وغياب الخبرات والاستشارات اللازمة، رغم وجود تقاطع بين آراء المجلس وتقاريره وكذا بعض تقارير المندوبية السامية للتخطيط مشيرين في هذا الإطار للتقرير الصادر عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي سنة 2011 المتعلق بتسجيل 3 ملايين مغربي ضمن لائحة الفقر وكذا حول موضوع القدرة الشرائية للمواطنين، حيث تمت الدعوة إلى تفعيل توصيات المجلس وتنزيلها على أرض الواقع وعدم الإبقاء على هذه التوصيات المهمة حبيسة الرفوف.

كما طالب السادة المستشارون المجلس بإعداد دراسات حول بعض المواضيع كندرة المياه والهجرة المناخية، مشيرين إلى استعمال الطاقة النووية لتحلية مياه البحر، حيث تمت الإشارة إلى إعلان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية المغرب الانضمام من بين 12 دولة لنادي الطاقة النووية، مؤكدين على مضي المغرب في هذا التوجه خاصة في ظل المكانة الريادية المهمة التي أصبح يحتلها في محاربة التغيرات المناخية، وكذا تشجيع الاقتصاد الأخضر في المناطق القروية وتمويل المشاريع وإشكالية التضخم

وصندوق المقاصة وموضوع التعاقد، مشيرين إلى أن الغاية ليست في إبرام الاتفاقيات بقدر ما هي تنفيذها وتوفير الاعتمادات المالية.

وفي نفس الاتجاه، أثار المتدخلون إشكالية عدم توفر المساحات الخضراء في المدن وغياب المرافق العمومية، وربط بعض الجهات بشبكة الطريق السيار كجهة درعة تافيلالت، خاصة في ظل استقطاب المغرب لفعاليات قارية وعالمية كبيرة.

وذكر المتدخلون بالالتزام الحكومي المتعلق بتوفير دور حضانة للأطفال في كل المؤسسات والمقاولات العمومية، مشيراً إلى تفعيل وزارة العدل وحدها لهذا الالتزام.

وفي نفس الصدد، أشار المتدخلون إلى تقرير المرصد الحكومي الذي تطرق لهروب 600.000 مقاول ذاتي نحو القطاع غير المهيكل، فيما تمت المطالبة بالاستماع لرأي المجلس حول برنامج "فرصة" وبرنامج "أوراش".

وبخصوص تدبير الأسواق، تمت الإشارة إلى فشل تجربة التدبير المفوض، معتبرين أن حل إشكال تدبير الأسواق قد يتم عبر شركات التنمية المحلية باعتبارها الخيار الصحيح، مشيرين في هذا السياق إلى دور المعين والمنتخب، كما تم الاستفسار حول كراء المقرات من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية ووقعه على المال العام.

وبخصوص إحداث مراكز جهوية اقتصادية، تم التساؤل عن مآل طرح هذا الاقتراح، والدعوة لعدم تركيز اللقاءات في عواصم الجهات والانتقال للمدن والضواحي التي تواجه ساكنتها إشكالات مختلفة.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه على تساؤلات السادة المستشارين ، تقدم السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على مداخلاتهم القيمة والملاحظات الوجيهة التي تمت إثارتها خلال دراسة مشروع ميزانية المجلس، وكذا على المقاربة الايجابية التي عبروا عنها من خلال التفاعل معها.

واعتبر السيد الرئيس هذا الاجتماع فرصة لمناقشة القضايا التي تهم بلادنا، معبرا عن استعداده لعقد اجتماعات أخرى لتدارس المواضيع المهمة التي تستأثر باهتمام السيدات والسادة المستشارين والتي ستساعدهم في مهامهم، على اعتبار أن ذلك يدخل في إطار الأدوار المنوطة للمجلس وانفتاحه على جميع الفاعلين.

كما طالب السيد الرئيس بإعادة النظر في كيفية تفاعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع التقارير المنجزة من طرف اللجان الموضوعاتية المؤقتة بمجلس المستشارين، وكذا تفعيل المقاربة التشاركية وتحقيق الالتقاء بين المجلسين وحل إشكالية دراسة القضايا ذاتها في نفس الوقت بشكل موازي.

وعن ضياع المجهود الفكري والمادي للمجلس وعدم الاهتمام بالعمل القيم الذي يقوم به والمتمثل في إصداره للتقارير والتوصيات والدراسات الميدانية، أظهر السيد الرئيس أن جميع هذه الأعمال سيتم الاستفادة منها

مستقبلا من خلال توظيفها في مشاريع قوانين أو سياسات عمومية، فضلا على أن عمل المجلس يساهم في مراقبة الحكومة، كما أن المجلس يقوم بدور استباقي من خلال إصدار بعض التوصيات رغم معرفته المسبقة أنها من الصعب تفعيلها في الحاضر.

ولبناء الديمقراطية، أكد السيد الرئيس على ضرورة تطوير وتقوية الشراكة بين الحكومة ومؤسسات أخرى، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يبني مواقفه على معطيات موضوعية وأرقام بعيدا عن ممارسة العمل السياسي.

وبخصوص التكوين في الجماعات الترابية، أفاد السيد الرئيس أن المجلس سبق وأن تطرق لهذا الموضوع نظرا لأهميته من خلال إنجاز تقارير حول تحويل الكفاءات وكذا طرح عوامل إنجاح تجربة الجهوية.

واعتبر السيد الرئيس أنه من الضروري مأسسة الدور الذي يقوم به الفاعل الترابي في حالة الكوارث لإنقاذ المواطنين، داعيا الى العمل في إطار مؤسساتي لتجنب التداخل في أدوار كل الفاعلين، الترابيين والمحليين والمصالح التابعة لوزارة الداخلية، من خلال تحديد أدوار كل الأطراف وتوضيحها وتعبئتها والتنسيق بينها، مضيفا أن تطبيق الديمقراطية المحلية وتفعيل الجهوية يستدعي توفير الإمكانيات اللازمة لممارستها .

كما بيّن أن أبرز دوافع "الهجرة المناخية" هي التغيرات المناخية والتهديدات البيئية والظواهر الطبيعية الناتجة عن التلوث البيئي، مؤكدا على وجود تهديد عالمي للسكان بسبب إغراق جزر كاملة ومدن ساحلية نتيجة هذه الظواهر الطبيعية، مستدلا بـ "جزر توفالو" المعرضة للاختفاء نظرا لارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام 2050، مما دفع حكومتها إلى التخطيط

لهجرة مناخية لكندا تشمل كل سكان الجزر، داعيا إلى ضرورة وضع سياسات تحد من التلوث وممارسة ضغط أكثر من طرف المجتمع المدني وتغيير الممارسات الاستهلاكية اليومية للمواطنين والمواطنات.

وفضلا عن ذلك، ذكر السيد الرئيس أن المجلس بصدد مواصلة تهيئة فضاءات العمل لاستقبال المواطنين والمواطنات، وكذا توفير حضانة أطفال العاملات بالمجلس، وكذا تهيئة قاعدة بيانات بهدف إرسال تقارير المجلس بطريقة أوتوماتيكية الى كل المعنيين بما فيهم السيدات والسادة أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

واعتبر السيد الرئيس أن التضخم مستورد ومحلي أيضا، وأن المغرب قام بإطلاق برنامج الدعم المباشر وإصلاح صندوق المقاصة، إلا أن هناك خوف من تأثير هذا الإجراء على الطبقة الوسطى.

كما أفاد أن المجلس أوصى باستعجالية تفعيل الإصلاح الهيكلي والشمولي لقطاع التقاعد من خلال العمل على تسريع تفعيل مسلسل تعزيز توازنات أنظمة التقاعد الموجودة وإرساء الالتقاء بين مصادر تمويلها، وخدماتها، والإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بها ونمط حكامتها.

وأكد السيد الرئيس على أن "المقاول الذاتي" باعتباره آلية لإدماج الاقتصاد غير المنظم، يهدف الى تشجيع ودعم المقاولات الصغيرة جدا لجعلها رافعة لإحداث مناصب شغل والقيمة المضافة، إلا أن بعض الأشخاص غير النزيهين يلجؤون لطرق غير قانونية كالغش والتلاعب والتحايل، مما نتج عنه عدم تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام.

وعلاوة على ذلك، أفاد أن برنامج "فرصة" وبرنامج "انطلاقة" هي برامج وطنية مندمجة لدعم وتمويل المقاولات الصغرى وحاملي المشاريع، وأن

برنامج "أوراش" يهدف إلى إحداث فرصة شغل مؤقتة، وأن الاقتصاد هو الذي يخلق مناصب شغل، لذلك يجب وضع سياسة إرادية جيدة ومخططات تنموية لإنعاش الاقتصاد المنتج، وتطوير الصناعة وتحفيز القطاع الفلاحي وقطاع تقديم الخدمات وغيرها.

وبخصوص غياب الالتقاءية بين تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتقارير المندوبية السامية للتخطيط، دعا السيد الرئيس إلى القيام بإصلاح جذري لتفادي اختلاف المعطيات والأرقام بين المندوبية السامية للتخطيط وباقي المؤسسات الأخرى، مقترحا إحداث مؤسسة مستقلة تحرص على توحيد الأرقام لدى الحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسات الدولية والمواطن.

وبشأن موضوع المنتخب والمعين، أشار إلى عدم رقي موقع المنتخب، وذلك راجع لعدة عوامل منها ذاتية وأخرى مرتبطة بفقدان الثقة في المنتخب.

واقترح السيد الرئيس تبني التدبير المفوض من طرف شركة مغربية شريطة توفرها على التجربة والكفاءة اللازمتين مع الالتزام بدفتر التحملات. وأكد أيضا أن المجلس أوصى بضرورة مشاركة النساء المغربيات في التنمية والتفكير في طريقة أفضل لتأهيلهن، فضلا عن ضرورة اعتماد تدابير استعجالية من أجل تحقيق التمكين والازدهار الذاتي لهن، مطالبا بالعمل على الابتكار والإبداع لدفع عجلة النمو الاقتصادي وعدم الاعتماد على تكنولوجيات الدول الأخرى.

عرض السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⴳⴷⴰⵔ ⴰⴷⴰⵎⴰⵔ ⴰⴷⴰⵔ ⴰⴷⴰⵔ ⴰⴷⴰⵔ
CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

تقديم مشروع ميزانية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
والبيئي برسم سنة 2024
لجنة المالية والتخطيط والتنمية
الاقتصادية
بمجلس المستشارين

الخميس 16 جمادى الأولى 1445 هجري الموافق ل 30 نونبر 2023



عناصر العرض

مشروع ميزانية المجلس
برسم سنة 2024

برنامج عمل المجلس
برسم سنة 2024

حصيلة المنجزات برسم
سنة 2023

حصيلة المنجزات برسم سنة 2023

(نهاية أكتوبر 2023)

محطات بارزة

◀ الاشتغال على جيل جديد من المواضيع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تتميز بكونها :

- لها تأثير مباشر على معيش المواطن ووضعية المقاول؛
- من شأنها النهوض بوضعية النساء والفئات الهشة؛
- تواكب الأوراش الاستراتيجية للمملكة ؛
- تسلط الضوء على القطاعات المستقبلية والمجالات المبتكرة ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمغرب.

محطات بارزة

التفاعل المؤسسي مع مخرجات آراء المجلس

من خلال تقديم آراء المجلس حول :

- الاقتصاد غير المنظم و الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للباة المتجولين خلال الملتقى البرلماني الأول للغرف المهنية المنظم من طرف مجلس المستشارين؛
- تأهيل الرأس مال البشري ونقل الكفاءات في الوسط المهني خلال المنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية؛
- مغاربة العالم أمام لجنتي الشؤون الخارجية بمجلسي النواب والمستشارين؛
- الأشخاص في وضعية إعاقة خلال اليوم الدراسي المنظم من طرف مجلس المستشارين؛
- الاقتصاد الدائري والمناطق الساحلية والأخبار الزائفة والسلوكات الإدمانية والانتقال الطاقوي واقتصاد الرياضة وغيرها من المواضيع أمام مجلس النواب ولجنته المختصة.

يأمل المجلس النهوض بعلاقات التعاون مع البرلمان بغرفتيه من خلال الانتقال إلى مستوى أعلى من التفاعل، لا سيما عبر أعمال آلية الإحالة، بطلب الرأي حول مشاريع القوانين وإنجاز الدراسات.



محطات بارزة

◀ تطوير المشاركة المواطنة ومواصلة الانفتاح على الجهات

لا سيما من خلال :

- تكريس "الاستشارات المواطنة" ouchariko.ma (استقاء تمثلات ومقترحات المواطنين) في مسلسل إعداد آراء المجلس؛
- مواصلة تنظيم القوافل الجهوية بالفضاءات الجامعية لتشجيع الطالبات والطلبة على المساهمة في سيرورة بلورة آراء المجلس، ولاسيما عبر المنصة الرقمية التشاركية "ouchariko.ma"؛
- الشروع في تنظيم "ورشات مواطنة" بالمجالات الترابية مع الفاعلين لإشراكهم في بلورة تقارير المجلس وكذا إضفاء بعد ترابي على عمل المجلس يراعي تطلعات واحتياجات المجالات الترابية ؛
- إبرام اتفاقية ثلاثية للشراكة والتعاون في 30 مارس 2023، مع وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للجماعات الترابية، وجمعية جهات المغرب (فتح إمكانية اقتراح الجهات لمواضيع في إطار الإحالات الذاتية للمجلس)؛
- تنظيم بعض أشغال هيئات المجلس وبعض لقاءاته على صعيد الجهات (دورات الجمعية العامة، زيارات ميدانية، لقاءات تواصلية لتقديم مخرجات آراء المجلس،...).

محطات بارزة

◀ تعزيز إشعاع وتموقع المجلس في الدينامية الدولية

- مصادقة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بإفريقيا (UCESA)، على قرار إقامة مقر الاتحاد بمدينة الرباط بالمملكة المغربية.
- تعزيز دور المجالس الاقتصادية والاجتماعية الافريقية في المجال الترافع المناخي (plaidoyers-pays) بتعاون مع البنك الافريقي للتنمية (BAD) ؛
- المشاركة مع البنك الدولي (BM) في إعداد دراسة حول موضوع "التنقل المناخي" ؛
- المشاركة مع منظمة العمل الدولية (OIT) في إعداد دراسة حول موضوع "التعويض عن فقدان الشغل" .



محطات بارزة

تقوية حضور المجلس في الفضاء الرقمي

176.314 زيارة و 581.100 تحميل لوثائق المجلس



الموقع الإلكتروني
cese.ma

466.489 مشترك(ة) في حسابات المجلس



مواقع التواصل الاجتماعي

924.942 مشاهدة



الفيديوهات

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي
والبيئي



المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⵎⴰⵔ ⴰⵎⴰⵔ ⴰⵎⴰⵔ ⴰⵎⴰⵔ ⴰⵎⴰⵔ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL



أبرز مخرجات إنتاجات المجلس

في المجال الاجتماعي النهوض بمجال الصحة

مهنيو الصحة

نقطة يقظة في التقرير السنوي: تدارك الخصاص المسجل في مهنيي الصحة بالمغرب

- إرساء نظام تدريجي لتحفيز مهنيي الصحة (ربط مستوى الأجور بالأداء) حتى يتمكن المغرب من الاحتفاظ بكفاءاته في هذا القطاع؛
- تعزيز إمكانيات التناوب والحركية المهنية بالمجالات الترابية التي تعاني الخصاص في الموارد البشرية الصحية؛
- تعزيز قدرات ومهارات المهنيين الممارسين، من خلال إحداث جسور بين المهن الصحية تمكن العاملين من فرص الترقى الوظيفي؛
- توسيع الاعتراف بالشهادات التي تمنحها مؤسسات التكوين الخاصة في هذا المجال، لا سيما تلك المختصة في تكوين الممرضات والممرضين.

المستعجلات الطبية

إحالة ذاتية : "تحسين التكفل بالمستعجلات الطبية من أجل الحفاظ على الحياة البشرية وإنقاذها والمساهمة في ضمان جودة العلاجات للجميع" :

- جعل خدمة (SAMU) نقطة الاتصال الوحيدة لأي شخص يوجد في حالة صحية حرجية، يُوجّه عبرها إلى المؤسسة الطبية، سواء كانت خاصة أو عمومية، الأقرب إليه والأكثر ملاءمة لحالته الصحية.
- توسيع نطاق عمل (SAMU) لتشمل الإسعاف في الطريق العام، بتنسيق وثيق مع مصالح الوقاية المدنية، وتخويلها إمكانيات نقل المرضى إلى المؤسسات الطبية الخاصة؛
- الحرص على توفير الموارد البشرية المؤهلة والبنيات والتجهيزات والبروتوكولات المناسبة في أقسام المستعجلات الطبية ؛
- إلزام الإدارات والمؤسسات التي تستقبل العموم بالتوفر على أجهزة الإسعافات الأولية مثل جهاز الإنعاش القلبي (défibrillateurs)، وتكوين العاملين على استعمالها.

80 في المائة من المشاركين يرون أنّ خدمات (SAMU) هي الجهة التي ينبغي الاتصال بها في حالة المستعجلات الطبية.

في المجال الاجتماعي (تتمة)

القدرة الشرائية للمواطن

تنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء

نقطة بقطعة (Alerte): إعادة تنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء من أجل التخفيف من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية

- تقنين دور ومهام الوسيط وتحديد حقوقه وواجباته على مستوى سلاسل التسويق؛
- تقنين أنشطة تخزين المنتجات الفلاحية (التخزين الاستهلاكي أو التخزين لأغراض فلاحية) من أجل مكافحة التخزين الاحتكاري؛
- تطوير قنوات التسويق القصيرة ذات الطابع التعاوني وتشجيع تجارة القرب؛
- الإسراع بإصلاح أسواق الجملة، لا سيما عبر إرساء تدبير مفتوح أمام المنافسة ووضع دفاتر تعاملات بالنسبة للمهنيين.

دعم القدرة الشرائية

نقطة بقطعة في التقرير السنوي : ضرورة ملائمة تدابير دعم القدرة الشرائية في سياق استمرار التضخم وتعدد أسبابه

- دعم المدخلات الفلاحية (البذور، منتجات الصحة النباتية، علف الماشية...);
- ضمان شفافية السوق عبر إحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح يركز على نظام معلوماتي خاص يتولى النشر المنتظم للمعلومات؛
- تعزيز عمليات مراقبة الممارسات المنافسة لقواعد المنافسة مع تطبيق عقوبات رادعة بما يكفي، واعتماد تدابير كفيلة بالتقليص من مراكمة هوامش الربح المبالغ فيها.

41 في المائة من المشاركين أوصوا بإعفاء المواد والمنتجات التي تتسبب في غلاء الأسعار من رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة.

40 في المائة دعوا إلى تشجيع الفلاحين على إنتاج المزيد من المنتجات الغذائية من أجل الاستجابة لحاجيات السوق الداخلية.



في المجال الاجتماعي (تنمة)

مواكبة القضايا المجتمعية

الحد من ظاهرة التسول

إحالة ذاتية: "من أجل مجتمع متماسكٍ خالٍ من ظاهرة التسول"

- إلغاء تجريم التسول للحاجة وتشديد العقوبات الجنائية على الاستغلال والمتاجرة في الأطفال والأشخاص في وضعية إعاقة والنساء لغرض التسول؛
- تعزيز السياسات المتعلقة بالمساعدة الاجتماعية وإعادة تأهيل وإدماج الأشخاص في وضعية تسول.

تعزيز مشاركة المرأة في التنمية

نقطة يقظة في التقرير السنوي: الرفع من مشاركة المرأة المغربية في سوق الشغل وتمكينها اقتصادياً

- تأمين الاستقلالية الاقتصادية للنساء ربات البيوت (تأمين العمل المنزلي، تمويلات ملائمة للأنشطة المنزلية المدرة للدخل، ضمان دعم نقدي مباشر)؛
- مراجعة مدونة الأسرة بما يضمن حقوق النساء الاقتصادية وحمايتهن من كل أشكال التمييز؛
- تخفيف المسؤوليات الأسرية الملقاة على عاتق النساء (الحضانات العمومية وداخل المقاولات)؛
- تيسير ولوج النساء إلى التمويل والعقار، لا سيما من خلال مراجعة بعض المقتضيات التمييزية الواردة في المرسوم التطبيقي لأحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها.

71 في المائة يرون أن مكافحة الصور النمطية السلبية حول المرأة ومكانتها في المجتمع تعتبر أهم آلية لتعزيز مشاركتها في التنمية



99 في المائة يعتبرون التسول ظاهرة اجتماعية خطيرة؛

40 في المائة يرون أن من الأسباب الرئيسية التي تشجع على ممارسة التسول قصور منظومة الحماية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية العمومية

في مجال الحكامة

ورش الجهوية المتقدمة

التنمية الترابية

إحالة ذاتية: "من أجل تنمية منسجمة ودامجة للمجالات الترابية: مداخل التغيير الأساسية"

على المدى المتوسط:

- إجراء تقييم مرحلي لورش الجهوية المتقدمة، وإطلاق نقاش بين الفاعلين في ضوء نتائج التقييم، وذلك في أفق إعادة التفكير بشكل عميق في مهام الدولة على المستوى الترابي.

على المدى القصير:

- مراجعة القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية من أجل المزيد من توضيح اختصاصاتها وتدقيق نطاق تدخل كل مستوى من المستويات الترابية؛
- مزيداً من التوضيح والتدقيق فيما يخص العلاقات بين الفاعلين في المنظومة الترابية (الوالي/العامل؛ رؤساء المستويات الترابية الثلاثة أي الجهة، الإقليم والجماعة؛ المصالح اللامركزية)، وذلك من أجل تعزيز التنسيق بينهم وضمان التقائية أفضل لتدخلاتهم؛
- العمل، في انتظار تعديل القوانين التنظيمية، على نقل الاختصاصات الذاتية من القطاعات الحكومية المعنية بممارسة هذه الاختصاصات نحو الجهات وربط هذا النقل بالموارد الضرورية؛
- الإسراع بنقل الاختصاصات وسلطة اتخاذ القرار والموارد اللازمة من الإدارات المركزية إلى المصالح اللامركزية للدولة؛
- النهوض بالتعاون الأفقي والعمودي بين مختلف المستويات الترابية (تعزيز أفضل للوسائل والرفع من جودة الخدمات العمومية)؛
- تهيئة الوظيفة العمومية الترابية وتسريع مسلسل الرقمنة.

75 % يُوضَّون بوضع مساطر مبسطة داخل الإدارات والمؤسسات والجماعات للترابية؛

55 % يعتبرون الموارد البشرية على رأس العوامل التي تؤثر على جودة الخدمات العمومية.



في المجال الاقتصادي

تعزيز الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات المستقبلية والمبتكرة

التكنولوجيا السحابية (cloud)

إحالة ذاتية : التكنولوجيا السحابية، رافعة استيعالية لتسريع التحول الرقمي

- إدراج محور خاص بالتكنولوجيا السحابية ضمن الاستراتيجية الجديدة للانتقال الرقمي مع وضع مخطط عمل يعطي الأولوية لهذه التكنولوجيا؛
- وضع إطار خاص لتشجيع استقرار فاعلين عالميين في مجال (CLOUD) بالمغرب؛
- بلورة مخطط لاعتماد التكنولوجيا السحابية السيادية في مجال التطبيقات والمعطيات الحساسة؛
- إعطاء الأولوية لاستخدام التكنولوجيا السحابية في المشاريع العمومية الجديدة؛
- تطوير الكفاءات الوطنية في مجال مهن التكنولوجيا السحابية.

المعادن الاستراتيجية والحرقة

إحالة ذاتية : "المعادن الاستراتيجية والحرقة: قطاع في خدمة السيادة الصناعية للمغرب"

- اعتماد لائحة رسمية للمعادن الاستراتيجية و/أو الحرقة خاصة بالمغرب (اقتراح لائحة أولية من طرف المجلس)، وتأمين سلاسل توريد هذا الصنف من المعادن للتخفيف من الارتهاق بالموارد الخارجية؛
- وضع خارطة طريق خاصة بالمعادن الاستراتيجية و/أو الحرقة، وإحداث لجنة المعادن الاستراتيجية وهيئة للاندماج بين قطاعي المعادن والصناعة؛
- تشجيع أنشطة البحث المنجمي التي تقوم بها الشركات الكبرى والصغرى (juniors)، من خلال تسهيل التمويل، تحفيزات مالية وتبسيط المساطر؛
- تشجيع البحث والتطوير في مجال إعادة تدوير المعادن والبحث عن بدائل للمعادن الحرقة (البطاريات الكهربائية).

في المجال البيئي

الأمن المائي وحماية البيئة

تحلية مياه البحر

نقطة يقطعة في التقرير السنوي: تحلية مياه البحر: حل أمثل مع مراعاة توازن النظم البيئية البحرية

- مواكبة تطوير محطات تحلية مياه البحر بآلية مؤسساتية للقيادة والتتبع والتقييم؛
- اختيار الأماكن المناسبة لتطوير مشاريع محطات تحلية مياه البحر (ضخ المياه وتصريف المياه شديدة الملوحة) بما يراعي المنظومة البيئية البحرية؛
- إسناد دراسات التأثير على البيئة، الضرورية للحصول على قرار الموافقة البيئية، بآليات للمراقبة واليقظة والتتبع من أجل ضمان احترام محطات تحلية مياه البحر لدفاتر التحملات والتدابير المنصوص عليها في دراسات التأثير على البيئة؛
- تسريع وتيرة إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في تدير وتثمين المياه شديدة الملوحة التي تقذفها محطات تحلية مياه البحر.

العجز المائي

الموضوع الخاص للتقرير السنوي: "من أجل تدير أنجع للعجز المائي"

- وضع مخطط وطني للجفاف، مرتكز على نظام للإنذار المبكر؛
- وضع آلية مؤسساتية للتحكيم والتنسيق في فترات الجفاف، غايتها القيام بتحكيم دامج ومُنصف بين مختلف أوجه استعمال الموارد المائية، مع ضمان الحفاظ على الرصيد الفلاحي والأمن الغذائي والمائي ومناصب الشغل؛
- إعادة النظر في النموذج الفلاحي المعتمد في الجانب المتعلق باستعمال الموارد المائية وتديرها؛
- تسريع برنامج تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، لاسيما من خلال النهوض بالاستثمار في مجال تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة، وتجميع مياه الأمطار واستعمالها.

50 في المائة أعربوا عن قلقهم بشأن هدر المياه في قنوات التوزيع أو تلوثها.



مشاريع قيد الإنجاز في أفق نهاية سنة 2023

الإحالات والإحالات الذاتية



إشكال زواج القاصرو أثره على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفتيات (إحالة)

(دجنبر 2023)

دور وقدرات الفاعلين الترابيين أمام إشكاليات تدبير الأزمات والكوارث

(دجنبر 2023)

الشباب الذين لا يزاولون عملا ولا يتابعون تعليمًا أو تكوينًا « NEET »

(نونبر 2023)

حصيلة المنجزات برسم سنة 2023

الارتقاء بعمل المجلس

الموارد البشرية

- تعزيز الموارد البشرية بأطر وخبراء لمواكبة الوتيرة المتصاعدة لعمل المجلس؛
- تنظيم دورات تكوينية منتظمة لفائدة الموارد البشرية للمجلس من أجل تطوير كفاءاتهم ومهاراتهم المهنية.

تحسين ظروف وإطار العمل

- مواصلة تهيئة فضاءات العمل داخل المجلس؛
- مواصلة التحول الرقمي لمجموعة من المساطر الإدارية؛
- تجديد التجهيزات ووسائل العمل.

إرساء قواعد حكمة جيدة وتطوير مناهج وأساليب التدبير

- تحيين دليل التدبير الإداري والمالي للمجلس؛
- إرساء أسلوب الإدارة بالأهداف.

برنامج عمل
المجلس برسم سنة
2024

دراسة مواضيع ذات راهنية

إطلاق وبرمجة مواضيع جديدة
برسم سنة 2024

متابعة دراسة المواضيع في إطار الإحالات الذاتية لسنة 2023

1. آليات مُشاركة المواطنين والمواطنات في القرار العمومي؛
2. الطفولة والمواقع الاجتماعية؛
3. الاقتصاد الدائري لمعالجة نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية؛
4. الذكاء الاصطناعي (باقتراح من المواطنين والمواطنات من خلال منصة أشارك)؛
5. تدبير العلاقة بين مجالات الماء والطاقة والأمن الغذائي.

مشروع ميزانية
المجلس برسم سنة
2024

مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2024

(بملايين الدراهم)

نسبة التطور	مشروع ميزانية المجلس لسنة 2024	ميزانية المجلس لسنة 2023	
0,00%	30 000 000,00	30 000 000,00	تعويضات الأعضاء
4,79%	43 995 000,00	41 985 000,00	أجور الموظفين
1,14%	51 560 000,00	50 980 000,00	المعدات والنفقات المختلفة
21,74%	14 000 000,00	11 500 000,00	الاستثمار
3,79%	139 555 000,00	134 465 000,00	المجموع

- الرفع من الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2024 بنسبة تناهز 4 % مقارنة بميزانيته لسنة 2023.
- تمكين المجلس من 12 منصبا ماليا برسم سنة 2024 من أجل دعم موارده البشرية.



شكرا

على حسن الإصغاء

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون



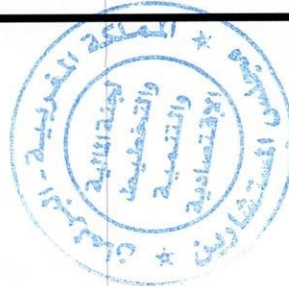
ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2024

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 13	الساعة : من 10h00 إلى 13h00	الولاية التشريعية : 2021-2027
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 2	المدة الزمنية : 3 ساعات	السنة التشريعية : 2023-2024
عدد المعتذرين : 0	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 15	دورة اكتوبر 2023

السيدة و السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكتاو	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايدي	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد عموري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	





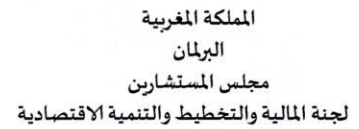
ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2024

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

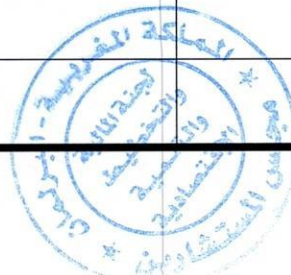
الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكور	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطي	الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب	





تاريخ انعقاد الاجتماع: يوم الخميس 30 نونبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2024

[illegible]



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

برسم السنة المالية 2024

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2023 – 2024

دورة أكتوبر 2023

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم السنة المالية 2024.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 1 دجنبر 2023، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد بشير الراشدي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

في البداية، قدم السيد رئيس الهيئة عرضاً تمحور حول التذكير بالمحطات الرئيسية التي ميزت تطور سياسات مكافحة الفساد في المغرب، ومدخل عام، وتشخيص وضعية الفساد وتبعاته، والركائز الضامنة للانتقال إلى حقبة جديدة لمكافحة الفساد تتميز بالفعالية والأثر الملموس ودور الهيئة في التوجيه والتكامل والالتقائية في أفق ضمان التغيير العميق وتحقيق الأهداف، فضلاً عن ميزانية الهيئة برسم سنة 2024.

كما ذكر بالمحطات الرئيسية التي ميزت تطور سياسات مكافحة الفساد بالمغرب والتي انطلقت منذ سنة 1956 بإحداث محكمة العدل الخاصة التي تم إلغائها في سنة 2004، وإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة سنة

2007، ودسترة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها سنة 2011 ودخول القانون 46,19 المتعلق بالهيئة حيز التنفيذ سنة 2022.

كما تطرق إلى المحددات المؤطرة لتحقيق نقلة نوعية نحو حقبة جديدة لمكافحة الفساد في المغرب عبر تأكيد الهيئة أن الوقاية من الفساد مجال للعمل المشترك المؤطر لمبدأ التناسق المؤسسي والوظيفي الضامن لتكامل جهود جميع الهيئات والسلطات والمؤسسات المعنية، مذكراً بمحاور عمل الهيئة خلال سنة 2023، أبرزها تطوير تشخيص تطور الفساد دولياً وإقليمياً ووطنياً، تتبع تنفيذ وتقييم السياسات العمومية وتقديم سبل توجيهها لإنتاج الأثر المستهدف، وتدعيم القدرات والقيام بالأنشطة للوظيفة.

وبخصوص تشخيص وضعية الفساد وتبعاته، أكد أن المؤشرات والأرقام مقلقة، فعلى المستوى الدولي والقاري وصل معدل تبديد الأموال العامة في العالم حوالي 2600 مليار دولار من الناتج العالمي الخام، أما على المستوى الوطني فهناك شبه ركود على مدى أزيد من عقدين، إذ أن المغرب لم يحسن ترتيبه وتنقيطه إلا بنقطة واحدة.

كما تناول السيد رئيس الهيئة أثر الفساد على التنمية، معتبراً أنه يعد على رأس العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية إذ يحد من القدرة على الإنتاج ويقوض أسس دولة القانون ويوسع دائرة اقتصاد الريع، ويغذي التفاوتات الاجتماعية.

وأفاد أنه من خلال تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، تبين أن هناك عدة عوائق ونواقص تحول دون تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أبرزها ضعف الحكامة وغياب تفعيل آليات التنسيق وقيادة

البرامج، وأنه رغم الإنجازات الكبيرة فإن الأثر المتوخى على المواطنين والفاعلين لاقتصاديين يبقى ضعيفاً.

وفيما يتعلق بالركائز الضامنة للانتقال إلى حقيقة جديدة لمكافحة الفساد مبنية على الفعالية والأثر الملموس، شدد على أهمية التربية والتكوين وتعزيز قيم النزاهة والحكومة المسؤولة واعتماد مقاربة هادفة للشفافية وجودة الخدمات العمومية، وكذا الحكامة والنزاهة باعتبارهما ركيزة أساسية لتحسين مناخ الأعمال، فضلاً عن سن تشريعات من أجل تجفيف بؤر الفساد وتعزيز التحول الرقمي كرافعة للشفافية ومكافحة الفساد.

وبخصوص دور الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في التوجيه والتكامل والالتقائية في أفق ضمان التغيير وتحقيق الأهداف، ذكر أن الهيئة تضطلع بمهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسة محاربة الفساد عبر ست محاور أهمها:

- تعميق المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد ووضع آليات ومؤشرات قياس تطورها؛
- اليقظة القانونية والسياسية على ملائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها؛
- اقتراح التوجهات الإستراتيجية وتتبع سياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد؛
- التربية والتكوين والتوعية التعبئة والتفاعل مع المجتمع المدني وباقي القوى المجتمعية؛
- الرصد والكشف عن الفساد والبحث والتحري، رافعة للردع ومناهضة الإفلات من العقاب؛

- الشراكات والتعاون البحث والابتكار والتنمية.

وبخصوص ميزانية الهيئة برسم سنة 2024، أوضح أن نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة برسم سنة 2023 بلغت 72%، كما استعرض ميزانية الهيئة برسم سنة 2024 على الشكل الآتي:

ميزانية التسيير

- نفقات الموظفين: 108639000 درهم.

- معدات ونفقات مختلفة: 46 600 000 درهم.

ميزانية الاستثمار

- اعتمادات الأداء: 79 147 000 درهم.

- اعتمادات الالتزام: 350000000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت المناقشة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، فرصة للسيدات والسادة المستشارين للتعرف على مجالات تدخل الهيئة واختصاصاتها، ولتقييم حصيلة المجهودات المبذولة ببلادنا في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله، ورؤيتها المستقبلية في مجال نشر قيم النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته. وفي هذا الصدد، أشاد المتدخلون بالمكتسبات التي حققتها بلادنا لاسيما في تطوير الترسنة القانونية الوطنية المرتبطة بمكافحة الفساد وملائمتها مع

المرجعيات الدولية ذات الصلة، والتي تستهدف على الخصوص استيفاء الشروط المواتية لتمكين الهيئة من القيام، على الوجه الأمثل، بالأدوار المحورية المنوطة بها طبقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، في مجال مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والحوكمة، المبنية على مبدأ تقوية المؤسسات وتكاملها والتقائمتها.

وقد أجمع السادة المستشارون أن الفساد ظاهرة معقدة تؤثر على جميع البلدان، وتقوض المؤسسات الديمقراطية وتبطيء التنمية وترحيل الاستثمارات الأجنبية، مؤكدين على أن خروج بلادنا من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI)، يشكل تنويجا للمسار الإيجابي للهيئة في إطار العمل المشترك والتكامل المؤسسي والوظيفي بينها وبين السلطات والمؤسسات والهيئات الأخرى المعنية.

ودعا بعض المتدخلين إلى ضرورة معالجة بعض القصور الذي يعتري بعض التشريعات الوطنية، من خلال تطويرها لمواكبة مختلف صور الفساد المستحدث، والعمل على القطع مع بعض المظاهر السلبية التي سادت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال تجريم الإثراء غير المشروع وتخليق المرفق العام، وتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، والحد من الوساطة غير المنظمة وتنازع المصالح، بهدف تجفيف منابع الفساد.

ومن جانب آخر، اعتبر السيدات والسادة المستشارون أن مكافحة الفساد قضية مجتمع برمته وليست مسؤولية الهيئة بعينها، وهو ما يتطلب ميزانية مهمة وتظافر جهود الجميع، مطالبين بمزيد من انفتاح الهيئة على المحيط الاجتماعي والجهوي، لاسيما المؤسسات التعليمية والإعلام والعمل

على التوظيف الإيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي في نشر قيم النزاهة والشفافية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في معرض جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، نوه السيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بملاحظات ومقترحات السيدات والسادة المستشارين، والتي تنم عن إدراكهم بأهمية الدور المحوري الذي تلعبه الهيئة، في مجال تشخيص وضعية الفساد والوقاية منه ومحاربته، انسجاماً مع المرجعيات الدستورية والمتطلبات الواقعية، مؤكداً في نفس السياق، أن الهيئة ستعمل على دراسة هذه المقترحات التي من شأنها تطوير استراتيجية ومنهجية اشتغالها.

وفي هذا الإطار، أكد على الدور البارز للهيئة في وضع الإطار العام والتوجهات الكبرى لبلادنا في مجال الوقاية ومكافحة الفساد ونشر قيم النزاهة والشفافية، كما تعمل على تعبئة عملية لمختلف الفاعلين، اقتناعاً منها بأهمية عامل الوقت في بناء الثقة وتعزيز مصداقية التوجه نحو تغيير عميق لمعالجة آفة الفساد وتجفيف منابعه.

وفيما يخص انفتاح الهيئة على محيطها الاجتماعي والتراحي والمؤسسي، أوضح السيد الرئيس أن الهيئة تضع ضوابط للمشاركة والانفتاح على مختلف الفاعلين لضمان استقلاليتهما، وفي نفس الوقت فتح نقاش مع الهيئات والسلطات والمؤسسات الوطنية المعنية بغية توحيد رؤية

واستراتيجية منع الفساد ومكافحته وطنيا، وكذا إرساء ونشر قيم النزاهة وتخليق الحياة المجتمعية.

وأفاد السيد الرئيس أن المؤشرات الدولية والوطنية في مكافحة ظاهرة الفساد لا زالت في وضعية مقلقة، مؤكدا في نفس السياق، أن الهيئة أجرت دراسة تقييمية للاستراتيجية، مما أدى إلى العمل على تطويرها وفق رؤية جديدة لإذكاء الدينامية المطلوبة في هذا المجال.

وفي الشق المرتبط بتطوير الترسنة القانونية الوطنية التي تستهدف تجفيف منابع الفساد ومكافحته، والحد من بعض مظاهر الانحرافات، أوضح السيد الرئيس أن بعض التشريعات الجنائية تتطلب دراسات معمقة، انطلاقا من قياس وفهم حجم الظاهرة المستهدفة وأبعادها وضمان الحقوق الدستورية للمخاطبين بالقانون، بهدف تنزيلها السليم حرصا على الفعالية في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

وفي الختام، شدد السيد رئيس الهيئة على أهمية التربية والتعليم على القيم والنزاهة والشفافية بهدف تعزيز الوعي الجماعي بمخاطر الفساد ووقعه السلبي على المجتمع، مؤكدا على أن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تتخذ من التربية محورا رئيسيا في إعداد استراتيجيتها، باعتبارها العمود الفقري في التوجهات الكبرى للدولة في مجال منع الفساد ومكافحته، إلى جانب تقوية المنظومة القانونية الوطنية والبناء المؤسسي.

عرض السيد الهيئة الوطنية
للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

واقع الفساد بالمغرب و آفاق مكافحته

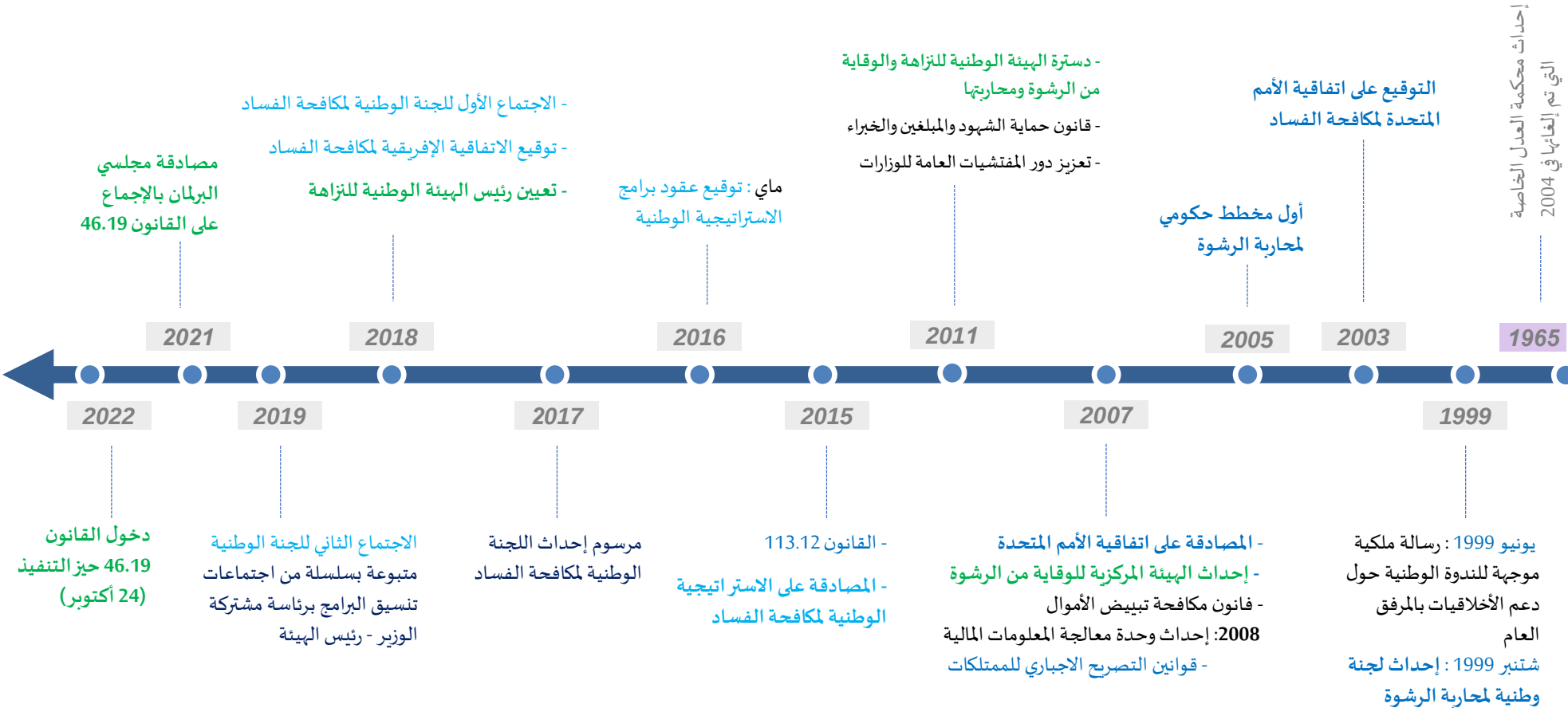
عرض الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

1. التذكير بالمحطات الرئيسية التي ميزت تطور سياسات مكافحة الفساد في المغرب
2. مدخل عام
3. تشخيص وضعية الفساد وتبعاته
4. الركائز الضامنة للانتقال إلى حقبة جديدة لمكافحة الفساد تتميز بالفعالية والأثر الملموس
5. دور الهيئة الوطنية للنزاهة في التوجيه والتكامل والالتقائية في أفق ضمان التغيير العميق وتحقيق الأهداف
6. ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2024

1- المحطات الرئيسية التي ميزت تطور سياسات مكافحة الفساد في المغرب

المحطات الرئيسية التي ميزت تطور سياسات مكافحة الفساد في المغرب

تم إطلاق العديد من مبادرات مكافحة الفساد في المغرب منذ نهاية القرن الماضي، بالإضافة إلى الالتزام الدولي الذي تجسد من خلال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد



2- مدخل عام

محددات مؤطرة لتحقيق النقلة النوعية نحو حقبة جديدة لمكافحة الفساد في المغرب

- بعد المرحلة الانتقالية التي تميزت، تحت سلطة الرئيس ومسؤوليته، بمواكبة إرساء الإطار القانوني للهيئة، ووضع رؤية واضحة وطموحة، وتطوير المراجع والأسس الاستراتيجية والتنظيمية لتمكين الهيئة من القيام، على الوجه الأمثل، بمهمها التوجيهية والتنسيقية والتقييمية لسياسة الدولة في مجال من الوقاية من الفساد ومكافحته ؛
- جاءت سنة 2023 لتمثل السنة الأولى الكاملة بعد دخول القانون 46.19 حيز التنفيذ على إثر تعيين أعضاء الهيئة وأمينها العام (24 أكتوبر 2022) التي تنتقل فيها الهيئة إلى وضع تضطلع فيه، قانونيا وعمليا، بجميع مهامها وصلاحياتها ؛
- تأكيد الهيئة على أن الوقاية من الفساد ومكافحته، قاعدة أساسية لتحقيق تنمية متينة، ومدمجة ومستدامة. مما يجعلها أولوية وطنية تستوجب تغيير المقاربة، والعمل في إطار تنسيق محكم وتكامل مؤسساتي مبني على مبدأ مفصلية أدوار ومسؤوليات جميع الهيئات والسلطات والمؤسسات المعنية ؛
- وعي الهيئة التام بحجم المسؤولية المحورية الملقاة على عاتقها في بلورة الرؤية وإذكاء الدينامية الجماعية المطلوبة ؛
- تأكيدها على تثمين العمل القائم على البرمجة والتخطيط والاستهداف الموضوعي للبرامج والمشاريع والتوصيات ذات الوقع والأثر الملموس ؛

نظرة شمولية حول عمل الهيئة خلال سنة 2023

- استكمال إرساء الحکامة المؤسسية للهيئة وتفعيل الاشتغال وإنتاج القرار الجماعي لأجهزتها؛
- طبقا لصلاحيتها القانونية، عملت الهيئة على بلورة رؤية شاملة لمشروع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتدقيق برامج ومشاريع وآليات تنفيذها ؛
- كما جاء عمل الهيئة خلال سنة 2023 متمحورا حول :
 - تطوير تشخيص تطور الفساد دوليا وإقليميا ووطنيا ؛
 - تتبع تنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وعلى الخصوص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتقديم سبل توجيهها لإنتاج الأثر المستهدف ؛
 - تدعيم القدرات والقيام بالأنشطة الوظيفية ؛
 - تأصيل التعاون ومأسسته لضمان التكامل والالتقائية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته؛
 - تعزيز الطرح الاقتراحي بمعالجة تفصيلية لمواضيع ذات تأثير خاص على مكافحة الفساد : من قبيل "التحول الرقمي؛ كرافعة للشفافية ومكافحة الفساد"، و"تنازع المصالح في ممارسة الوظائف العمومية"، و"الصحافة الاستقصائية: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد".

1. التذكير بالمحطات الرئيسية التي ميزت تطور سياسات مكافحة الفساد في المغرب

2. مدخل عام

3. تشخيص وضعية الفساد وتبعاته

- مؤشرات وأرقام مقلقة على المستوى الدولي والقاري وعلى المستوى الوطني
 - أثر الفساد على التنمية
 - تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد كمدخل لتعزيز الإنجازات وإذكاء دينامية جديدة
4. الركائز الضامنة للانتقال إلى حقبة جديدة لمكافحة الفساد تتميز بالفعالية والأثر الملموس
5. دور الهيئة الوطنية للنزاهة في التوجيه والتكامل والالتقائية في أفق ضمان التغيير العميق وتحقيق الأهداف

6. ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2024

2- تشخيص وضعية الفساد وتبعاته

مؤشرات وأرقام مقلقة على المستوى الدولي والقاري والوطني

آثار الفساد وخيمة على المستوى الدولي والقاري

[على المستوى الدولي والقاري]

مؤشرات وأرقام مقلقة، صادرة عن مختلف المؤسسات الدولية

وقع الفساد
على إفريقيا

قيمة الفساد
بأوروبا

مجموع قيمة
الرشاوى في العالم

تبديد الأموال العامة
في العالم

146 مليار \$ / سنة
6%
الناتج المحلي الخام

980 مليار € / سنة
6,5%
الناتج المحلي الخام
(فرنسا : **120** مليار €)

1500 الى **2000**
مليار \$
3 à 4%
الناتج العالمي الخام

2600 مليار \$
5%
الناتج العالمي الخام

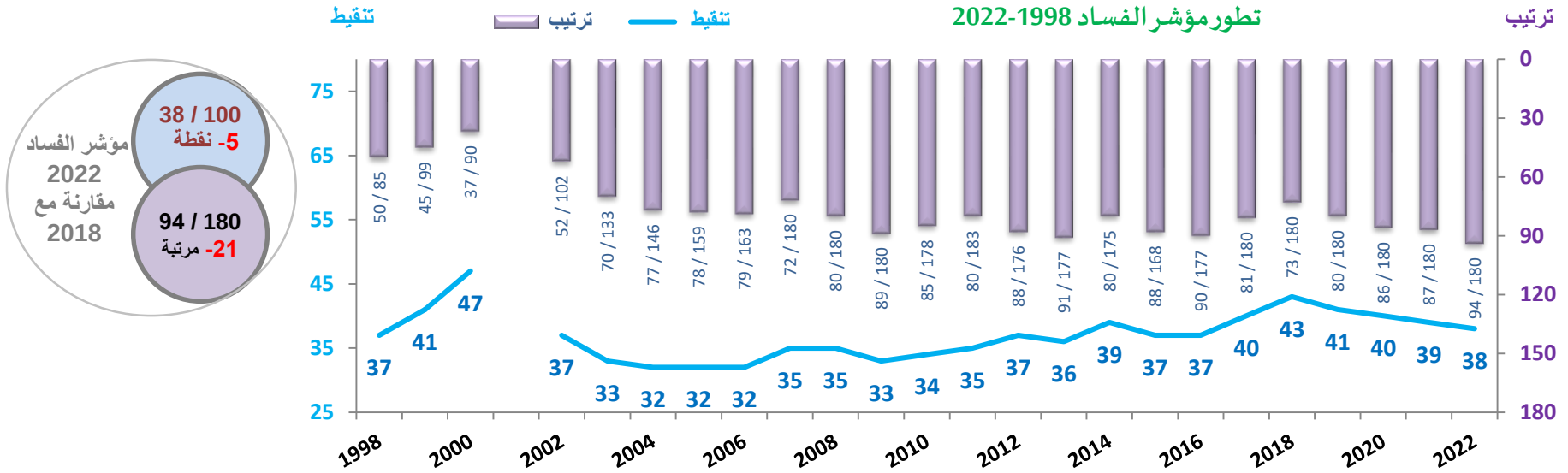
لجنة الأمم المتحدة
الاقتصادية لأفريقيا

صندوق النقد الدولي

تطور وضع الفساد يؤكد استمرار الوضع غير المرضي

[على المستوى الوطني]

هناك شبه ركود على مدى أزيد من عقدين؛ إذ أن المغرب لم يحسن ترتيبه، وتنقيطه لم يرق إلا بنقطة واحدة.



من أجل تعميق المعرفة قامت الهيئة بمجموعة من الأبحاث والدراسات :

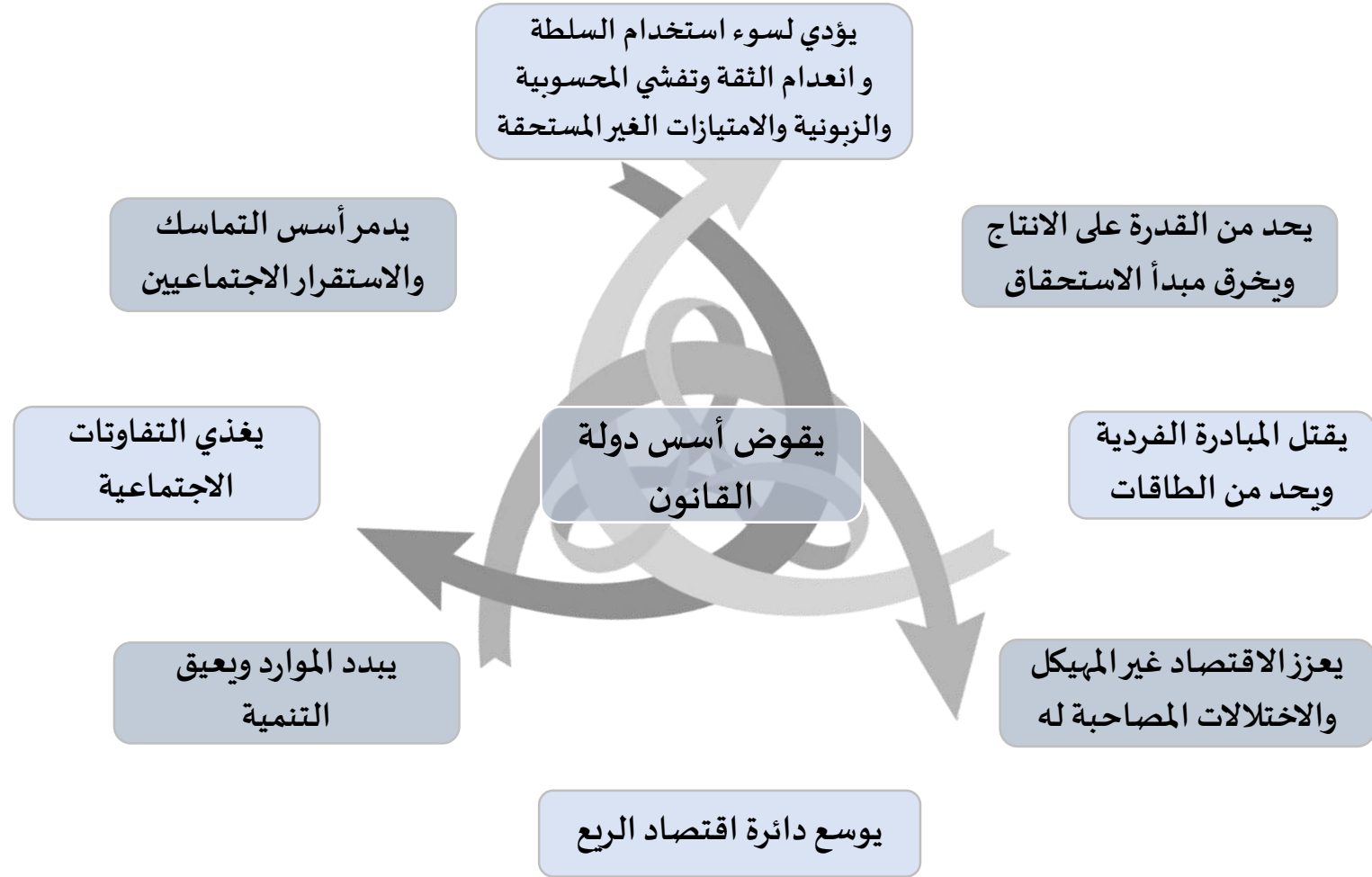
- ✓ استقراء نتائج المؤشرات والتقارير الدولية والوطنية؛
- ✓ إنجاز دراسة تحليلية وتفصيلية لمكونات مؤشر مدركات الفساد والعمل على تحسين معطياتها سنويا ؛
- ✓ إنجاز مسح وطني واسع يشمل أزيد من 6.000 مواطن و1.200 مقابلة
- ✓ فتح ورش بحث علمي لتطوير منهجية تقييم وقياس أثر الإستراتيجيات والسياسات العمومية ذات الصلة ؛

من أجل الإلمام بالعوامل المؤثرة وإغناء وتقوية توجيه السياسات العمومية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

2- تشخيص وضعية الفساد وتبعاته

أثر الفساد على التنمية

الفساد على رأس العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية

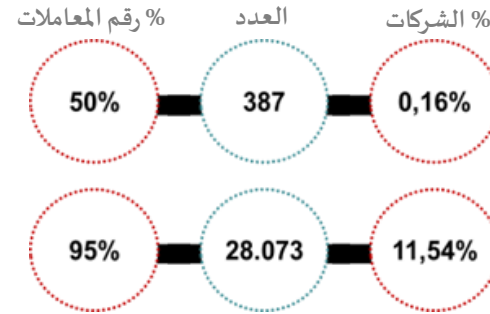


كل الدراسات والتقارير الوطنية والدولية ذات الصلة، تصنف الفساد على رأس العوائق التي تحول دون تحرير الطاقات وتمكين الدول من تحقيق التنمية المتينة والمدمجة والمستدامة

بعض المؤشرات لأثر الفساد على التنمية

أرقام تؤكد محدودية النموذج التنموي الحالي

توزيع رقم المعاملات الإجمالي المصريح به



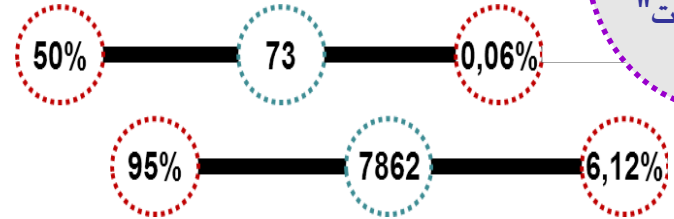
01

تركيز اقتصاد قوي

02

هيمنة اقتصاد الربح
و"الامتيازات"

توزيع الضريبة على الشركات IS / عدد المزمين



وعاء ضريبي لا يمثل الإمكانيات الحقيقية

03 بالإضافة إلى القيود والعوائق البيروقراطية والمالية التي تحد من المبادرة والفرص لأصحاب المشاريع المبتكرين

04 تعطل السُّلم الاجتماعي واتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية

05 ضعف تواجد قوى التغيير بعكس قوى المقاومة

دراسات تفيد أن هناك إحساسا سائدا بغياب الإنصاف والعدالة الاقتصادية والاجتماعية

2- تشخيص وضعية الفساد وتبعاته

تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد
مدخل لتعزيز الإنجازات وإذكاء دينامية جديدة

الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

أسس متينة مبدئيا، تستدعي التعزيز والاستثمار الأمثل



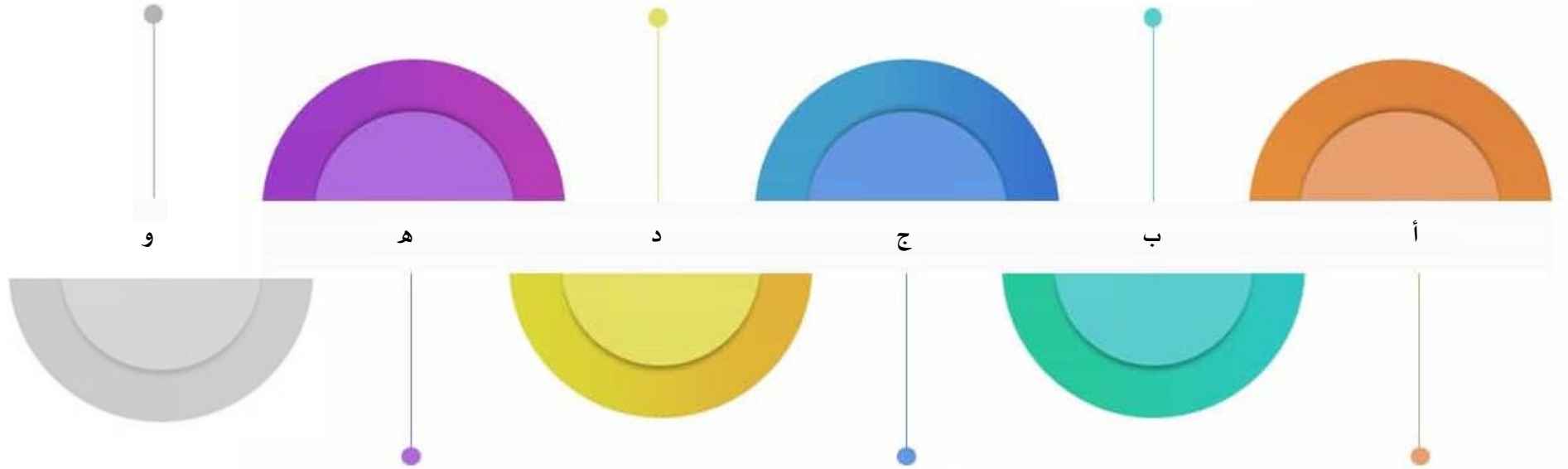
تقييم الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

عوائق ونواقص تحول دون تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

ضعف الحكامة وغياب تفعيل
آليات التنسيق وقيادة البرامج

عدد كبير جدًا من المشاريع ، وأحيانًا
بدون صلة حقيقية بالتوجهات
العامة والهيكلية للاستراتيجية

عدم احترام الإطار المنهجي ، الذي يفترض
تكاملًا مفصليًا بين أدوار الفاعلين المعنيين
لضمان الانسجام والالتقائية والفعالية



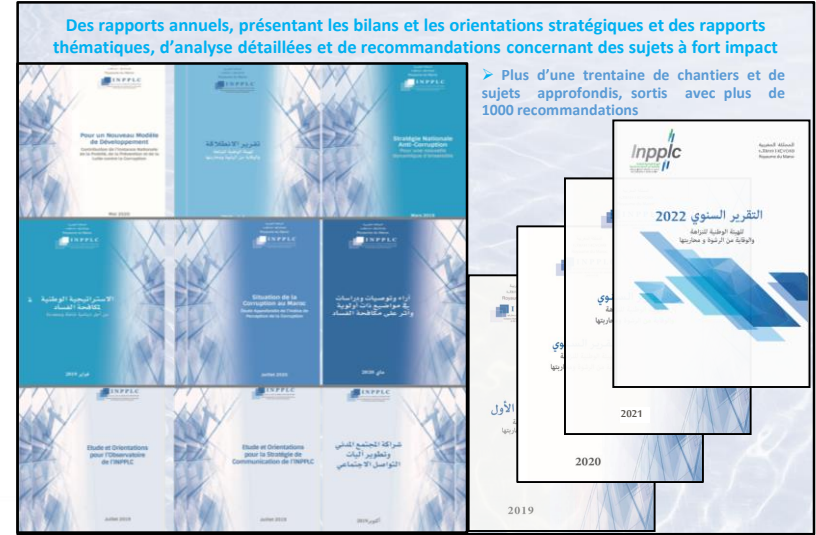
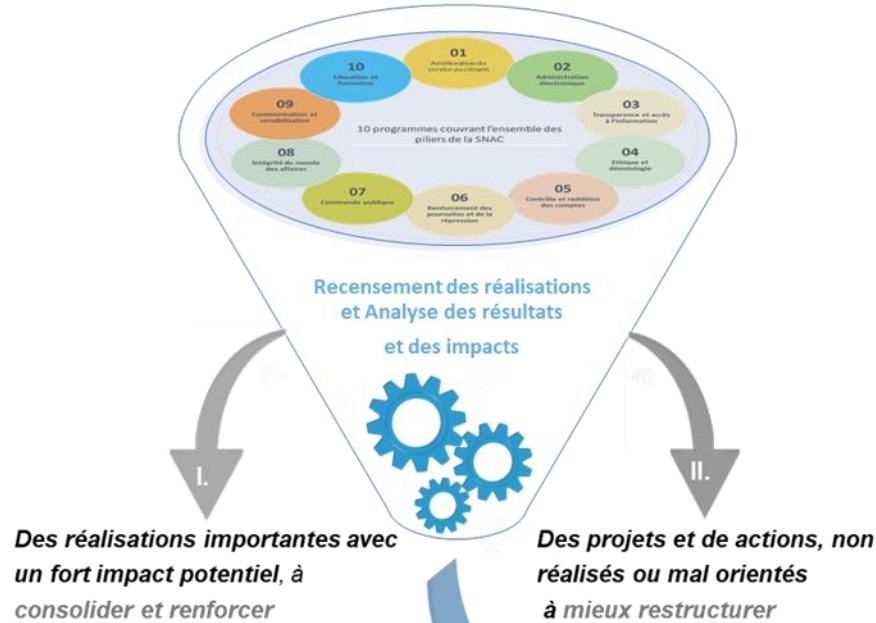
غياب عناصر مهمة ومؤثرة : متعلقة
على الخصوص بالفساد في الحياة
السياسية والانتخابات

إجراءات مجزأة على مستوى كل
إدارة ، واستمرار العمل العمودي
المنعزل على مستوى كل قطاع

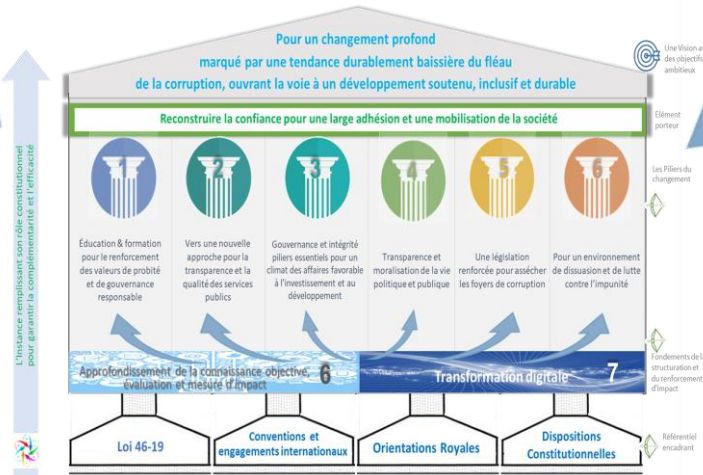
إنجازات أكيدة ، لكن الأثر المتوخى على
المواطنين والفاعلين الاقتصاديين
يبقى ضعيفا للغاية

تقييم الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد

خطة منهجية مركبة من أجل إذكاء دينامية جديدة في الاستراتيجية الوطنية



Structuration des OSPE autour de 6 piliers porteurs et 2 transverses



Actions et projets portés par d'autres institutions



4- الركائز الضامنة للانتقال إلى حقبة جديدة

لمكافحة الفساد تتميز بالفعالية والأثر الملموس

رؤية واضحة وطموحة

"إرساء دينامية وطنية قوية ومعبئة، تطبعها المسؤولية والمصداقية، وترتكز على التكامل المؤسسي وتحقيق تغيير عميق ومستدام، يتجه نحو تسطيح منحى تفشي آفة الفساد بالمغرب، ويتبلور من خلال نتائج ذات آثار ملموسة في الواقع اليومي للمواطن؛ بما يعزز متطلبات الثقة والانخراط الجماعي"



تعبئة كل الفاعلين المعنيين مع ضمان الالتزام القوي في إطار التكامل المؤسسي والارتباط المتجانس في الأدوار والمسؤوليات.

ومن أجل ذلك يتعين

الركائز الضامنة للانتقال إلى حقبة جديدة لمكافحة الفساد

تتميز بالفعالية والأثر الملموس

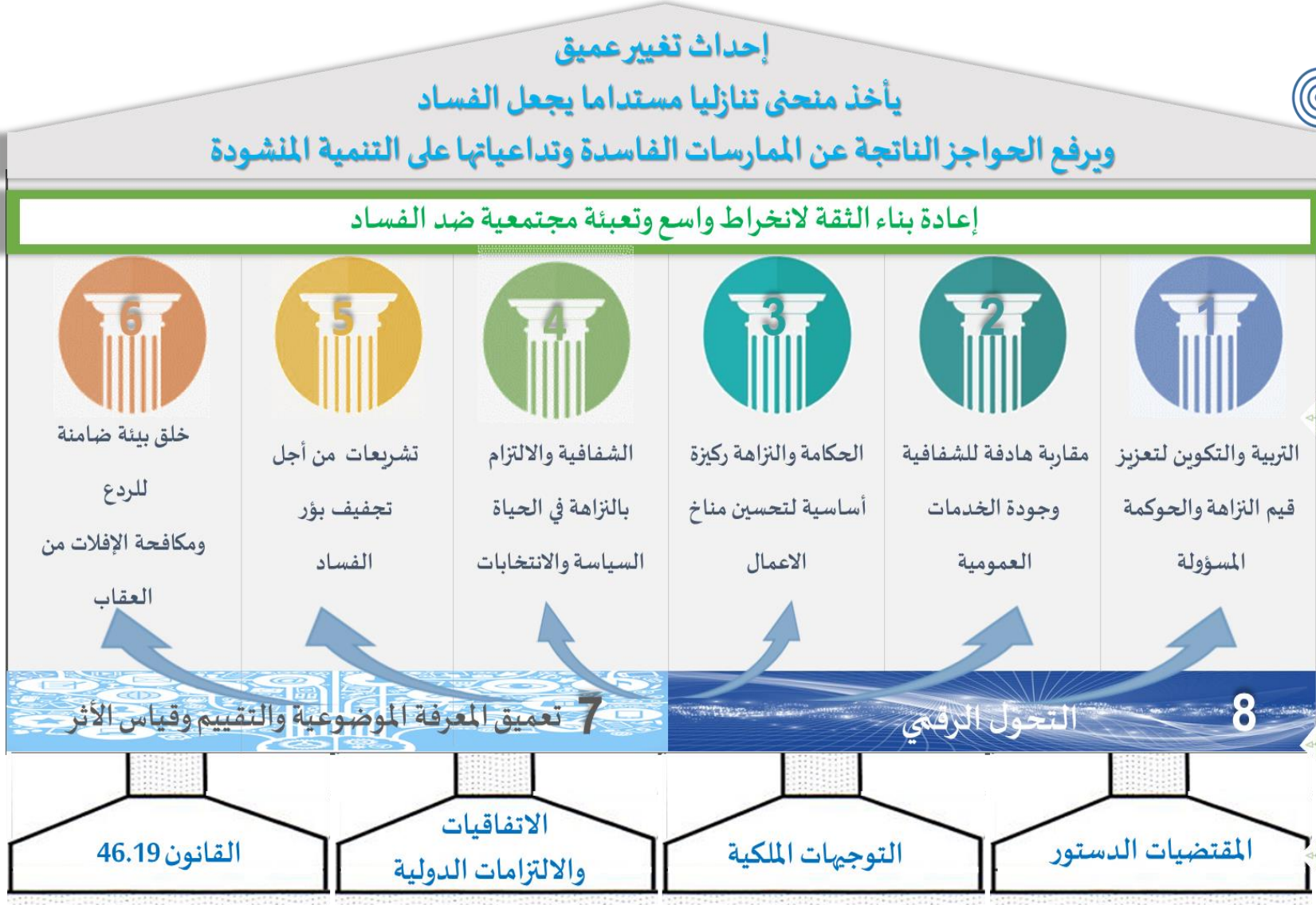
قيام الهيئة بمهامها الدستورية لضمان التكامل والفعالية

رؤية
بأهداف
طموحة
عازضة
أساسية

ركائز
التغيير

أسس
الهيكلية
وتقوية
الأثر

مرجعيات
مؤطرة



التربية، التكوين وتعزيز قيم النزاهة والحوكمة المسؤولة



تعزيز آليات الوقاية والتربية والتوعية والتكوين والحوكمة الجيدة في تخليق الحياة العامة وتوطيد شفافية المساطر والخدمات العمومية

استهداف التكوين لترسيخ قيم النزاهة والشفافية والأخلاقيات في المجتمع وخلق تعبئة حقيقية وشاملة :

- إطلاق البوابة الوطنية للنزاهة ؛
- بلورة استراتيجية وطنية للتنشئة التربوية والاجتماعية على قيم النزاهة، والعمل على تنزيلها مع كافة الأطراف المعنية ؛
- تهيئ النماذج والأرضيات لإدماج مبادئ وقيم النزاهة والوقاية من الفساد في المقررات الدراسية وفي الأنشطة المدرسية الموازية.
- بلورة استراتيجية للتواصل والتوعية حول الوقاية ومحاربة الفساد مكيفة حسب كل فئة مستهدفة ؛
- وضع آليات وبرامج خاصة بالحوكمة المسؤولة والنزاهة، بتنسيق مع الأطراف المعنية وإشراك السلطات والمؤسسات المعنية والوسط الأكاديمي والقطاع الخاص؛
- تقوية الدور المنوط بالمجتمع المدني والإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي.

مقاربة هادفة للشفافية وجودة الخدمات العمومية



إعادة بناء العلاقات بين المرفق العمومي والمتعاملين معه على أساس الوضوح والشفافية والحكمة الجيدة مع تثبت مبدأ القرب والسعي نحو إلغاء الاحتكاك عبر الارتقاء بالاستحقاق التكنولوجي

رأي بخصوص القانون بمثابة ميثاق المرافق العمومية

تدعيم القوة الإلزامية للمقتضيات المتعلقة باحترام القانون وبضمان الاستمرارية في أداء الخدمات

رأي بخصوص تدوين وإنفاذ وتبسيط المساطر الإدارية

- السهر على التنزيل الأمثل والتحكم في المدة الزمنية لتفعيل مقتضيات القانون : عنصر أساسي في إضفاء المصدقية على الإصلاح
- أهمية تدعيم القانون بمقتضيات ترتب المسؤولية الشخصية على الموظفين المخالفين لمقتضيات ومبادئ هذا القانون

دراسة وتوجهات حول التحول الرقمي الشامل للمجتمع كرافعة أساسية للشفافية ومكافحة الفساد

أهمية الإشراف الاستراتيجي، وإرساء منظومة للحكمة، ودعم الثقة الرقمية، تشبيك وتقوية التبادل، والعناية بالعنصر البشري مع دعم البحث والابتكار

رأي بخصوص مشروع مرسوم بمثابة مدونة قيم وأخلاقيات الموظف

أهمية وضع تدابير التحفيز، وإرساء مسطرة التبليغ، وتوسيع السريان



الحكامة والنزاهة ركيزة أساسية لتحسين مناخ الاعمال



تعزيز التعاون والتزام القطاع الخاص، لترسيخ بيئة من الأمان والثقة مواتية لتحرير الطاقات وتوسيع قاعدة وأصناف المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين

إرساء ومأسسة الحوار والعمل المشترك بين القطاع الخاص والعام

- إدماج الأخلاقيات والنزاهة والوقاية من الفساد كركيزة أفقية في الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الاعمال (CNEA)
- تطوير إطار مؤسسي للحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الوقاية ومكافحة الفساد ؛
- خارطة مخاطر الفساد في مجال الاستثمار والأعمال؛
- التشجيع ومواكبة وضع نظام الوقاية من الفساد والامتثال لمعايير النزاهة.

القطاع المالي كنموذج ورافعة لنشر وترسيخ مبادئ النزاهة في النسيج الاقتصادي

- إتفاقية رباعية للشراكة مع مؤسسات الرقابة للقطاع المالي (بنك المغرب، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، الهيئة المغربية لسوق الرساميل)؛
- خرائطية المخاطر في قطاع البنوك وفي قطاع التأمينات ؛
- دليل للتوعية للفاعلين بالقطاع المالي؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الموظفين والأجراء؛
- مواكبة إصدار دورية توجيهية ملزمة للأبنك ومؤسسات القروض لوضع نظام للوقاية من الرشوة



تشريعات من أجل تجفيف بؤر الفساد



النهوض بآليات احترازية وزجرية لتطويق ومحاصرة الانفلاتات والتجاوزات المحتملة التي قد تُفرزها ممارسة المسؤولية في الوظائف العمومية، مدخل لتثبيت أسس الحكامة المسؤولة وإعادة بناء الثقة

مكافحة الإثراء غير المشروع

تأصيل منظور ملائم لتجريم الإثراء غير المشروع في احترام للحقوق مع رصد الآليات الناجعة لمكافحته، تحصينا لقيم المرفق العام، وتفعيلا لالتزامات المغرب في إطار الملاءمة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة



منظومة التصريح الإجمالي بالامتلاكات: إرساء رؤية شمولية من أجل تثبيت الحكامة المسؤولة

تأصيل رؤية جديدة شمولية لمنظومة التصريح الإجمالي بالامتلاكات من خلال تشخيص الوضعية وتقييمها وانطلاقا من الدستور ومن المعايير الدولية، مع ضرورة مد الجسور مع مقتضيات الإثراء غير المشروع
➤ منظومة متكاملة (توحيد النصوص وإعادة الصياغة؛ وضع نظام معلوماتي مبتكر واستباقي؛ تشبيك قواعد المعطيات؛...) لضمان الفعالية والمصداقية والأثر



وضع إطار يلزم ويقنن التصريح بحالات تضارب المصالح

بلورة تشريع للوقاية من عواقب حالات تضارب المصالح: ضرورة تدقيق المفهوم، والتنصيص على اضطلاع هيئة عمومية بتلقي وتتبع ومراقبة التصاريح ذات الصلة، وإقرار العقوبات على المخالفات ونشرها



من أجل خلق بيئة ضامنة للردع ومكافحة الإفلات من العقاب



إصلاح وتعزيز الترسانة القانونية لتفادي الإفلات من العقاب، مع تقوية التكامل المؤسسي، وإحكام حلقات التبليغ والبحث والتحري والمتابعة بين جميع الهيئات والسلطات المعنية

تعزيز منظومة التبليغ عن أفعال الفساد وحماية المبلغين

إرساء منظور متكامل لمنظومة التبليغ عن أفعال الفساد، يقوم على الارتقاء بهذه المنظومة لتشكل عاملا مساهما في التحول المجتمعي الذي تبلور فيه مقومات مواجهة الجماعة الناجحة لأفعال الفساد

من أجل تشريع جنائي يستجيب لمتطلبات مكافحة الفساد

المراجعة القانونية للمسطرة الجنائية تحت مجهر محددات موضوعية أعدتها الهيئة، استشرافا لملاءمة هذا القانون مع خصوصيات جرائم الفساد ومستلزمات المكافحة الفعالة لهذه الجرائم والنهوض بآليات الإحالة المؤسسية لجرائم وأفعال الفساد من المحاكم الجزائية إلى المحاكم المالية لمكافحة الإفلات من العقاب

الصحافة الاستقصائية في المغرب من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد

العمل على تكوين وتقوية قدرات الصحافة الاستقصائية وخلق شروط تعزيز دورها ومسؤوليتها كمصدر مهم للتحقيق في المعطيات المتعلقة بالفساد والكشف عن الأفعال المتصلة

حماية الموظفين العموميين "مثيري الانتباه" إلى أفعال الفساد

نجاح هذه الآلية رهينة بتدقيق المفاهيم، وتطوير متطلبات الاستقلالية والحياد والفعالية، وإقرار آليات للتشجيع وفسح مجال الطعن داخليا ولدى جهات خارجية





التحول الرقمي؛ رافعة للشفافية ومكافحة الفساد

محدودية الأثر بسبب معوقات على مستوى



العنصر
البشري
واستهداف
المستعمل



البيانات
والتكنولوجيات
المتقدمة



التنزيل
والتتبع
والتقييم



القيادة
والالتقائية
والتراكم

عدد من الإنجازات منذ المذكرة التوجيهية لـ 1997

عدة استراتيجيات وبرامج

بنيات تحتية مطردة

إنجاز مشاريع هامة بعدد من الإدارات

مبادرات وطنية ودولية داعمة

أغلب البلدان المتطورة في التحول الرقمي EGD
متصدرة أيضا في مؤشر إدراك الفساد IPC

ارتباط إحصائي قوي بين المؤشرين (EGD و IPC)

الوقوف على بعض الاستثناءات يؤكد أن التحول
الرقمي وحده غير كاف

علاقة
وطيدة
بين
التحول
الرقمي
و
مكافحة
الفساد

المؤشر	الدنمارك	فنلندا	نيوزيلاندا	سنغافورة
إدراك محاربة الفساد	1	3	2	4
الحكومة الرقمية	1	4	8	11

IPC/EGDI	IPC/OSI	IPC/HCI	IPC/TII
0,76	0,66	0,67	0,78

	Score EGD	Rang EGD	Score IPC	Rang IPC
Kazakhstan	0,8375	29	38	94
Argentine	0,8279	32	42	78

التحول الرقمي؛ رافعة للشفافية ومكافحة الفساد

" اعتماد مقارنة إستراتيجية متكاملة، تركز على الابتكار وموجهة بشكل أساسي نحو المواطن، مع دعم وإشراف على مستوى عال، معزز بحكامة فعالة وبنهج شمولي وتشاركي "



- توجيه وإشراف على مستوى عال في الدولة
- التحول الرقمي محور رئيسي في إطار استراتيجية شاملة
- حكمة مسؤولية وهادفة
- التحكم في عامل الوقت (1)
- مقارنة موجهة نحو خدمة المواطنين (1)
- تعزيز المشاركة المواطنة
- ضمان انخراط جميع الجهات الفاعلة
- توفير وفتح البيانات
- تعزيز الابتكار واستثمار التكنولوجيات المتقدمة
- أهداف محددة ومتوقعة، قابلة للقياس، في إطار نهج ديناميكي
- ملاءمة الإطار التشريعي
- تعزيز الثقة الرقمية (2)
- تعزيز الكفاءات والقدرات
- الاعتماد على المعايير والنظم
- تدبير التغيير بطريقة هادفة وديناميكية

(1) تسريع عملية إزالة الطابع المادي عن الخدمات العامة، مع تفعيل المبدأ الذي يمنع الإدارة من مطالبة المرتفق بالمعلومات أو المستندات الموجودة لدى إدارة أخرى.

(2) المعرف الرقمي، نظام المصادقة، التوقيع الإلكتروني، العنوان الرقمي الآمن، ربط الشبكات، توحيد البيانات، قابلية التشغيل البيئي لأنظمة المعلومات العامة من خلال تفعيل بوابة Gateway،

إعادة بناء الثقة لانخراط واسع وتعبئة مجتمعية ضد الفساد



تدعيم العمل المؤسساتي بحركة مواطنة تذكى دينامية مجتمعية تروم تقوية رفض الفساد والتبليغ عنه، والانخراط في مختلف المبادرات الهادفة لمحاصرته

تعزيز الحق في الولوج للمعلومات

تغليب مبدأ إتاحة المعلومات على الخصوص في مجالات تدير الشأن العام باعتباره جسرا أساسيا لتحقيق الشفافية والنهوض بالحكمة الجيدة وتغذية الديمقراطية التشاركية



دور المجتمع المدني والوسائط الاجتماعية

تقديم مقاربة الهيئة للنهوض بتعبئة فعاليات المجتمع المدني والإعلام، وتطوير آفاق التعاون، لضمان التفاعل وتوسيع نطاق المقاربة التشاركية



تأطير استراتيجي لمحور التواصل والتوعية

وضع الأسس الاستراتيجية للتواصل كبعد محوري لقيام الهيئة بمهامها التوعوية والتعبوية وفي إشاعة قيم النزاهة والشفافية والحكمة المسؤولة



الالتزام المواطن : شروطه ودوره في مجال مكافحة الفساد

تحليل وتقديم توصيات الهيئة من أجل بناء شروط النهوض بالالتزام المواطن في اتجاه توسيع جبهة رفض ومقاومة الفساد ودعم تعبئة مجتمعية قوية مناهضة للممارسات المخلة بالنزاهة



التقاطعات بين ضمانات حقوق الإنسان وفعالية الوقاية من الفساد ومكافحته

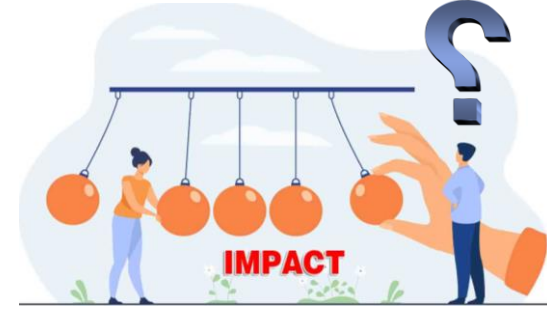
العمل على تحقيق أكبر قدر من الالتقائية بين مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، وتقوية التنسيق والتعاون المؤسساتي بين الهيئات ذات الصلة.



5- الدور المحوري للهيئة في التوجيه وضمان التكامل والالتقائية وخلق شروط التغيير العميق

من أجل فعالية ...

في غياب تغيير المقاربة، فإن النتائج المنتظرة لن
يكون لها أي وقع ملموس، الأمر الذي من شأنه أن يكرس
إعادة إنتاج نتائج التجارب السابقة ذات الأثر الجدد محدود.



يتبين جليا أن نجاح هذا المشروع الطموح الذي ينهض على تعبئة
الأطراف المعنية بمختلف مستويات مسؤولياتها يستدعي
تثبيت دعائم الالتقاءية والتكامل المؤسسي
المؤطرة بإشراف وتنسيق محكم ومشروع



لأجل ذلك، انصرف منظور المشرع الدستوري إلى إحداث هيئة
تضطلع ضمن أدوارها بمهام **"المبادرة والتنسيق**
والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسة محاربة الفساد"

6 محاور لهيكله دور الهيئة في التوجيه والتكامل والالتقائية في أفق ضمان التغيير العميق وتحقيق الأهداف

الشراكات والتعاون
البحث والابتكار والتنمية



الرصد والكشف عن الفساد والبحث
والتحري؛ رافعة للردع ومناهضة
الإفلات من العقاب

التربية والتكوين والتوعية ؛
التعبئة والتفاعل مع المجتمع
المدني وباقي القوى المجتمعية



تعميق المعرفة الموضوعية
بظاهرة الفساد ووضع آليات
ومؤشرات قياس تطورها



اليقظة القانونية والسهر على
ملاءمة التشريعات الوطنية مع
الاتفاقيات الدولية المصادق عليها



اقتراح التوجهات الإستراتيجية
وتتبع سياسة الدولة في مجال
الوقاية من الفساد ومحاربته

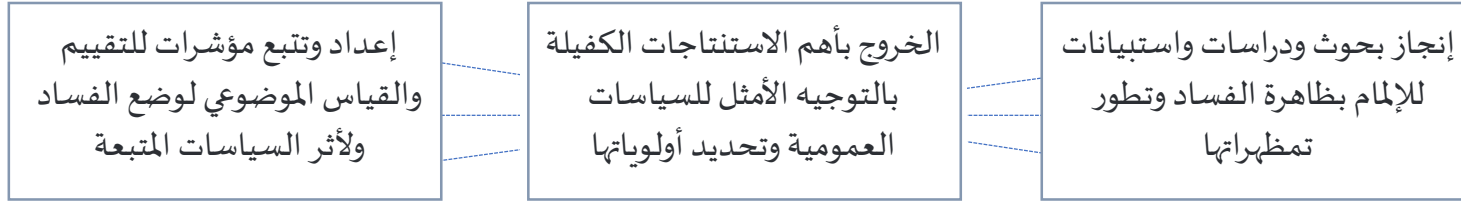
تعميق المعرفة الموضوعية والتقييم وقياس الأثر



سياق يتسم باتساع الممارسات الفاسدة وتعقيد متزايد نتيجة استغلال المفسدين لتطورات الشبكات المالية والتكنولوجيا ووسائل غسيل الأموال وتنوع الجرائم المالية؛



ضبط مظاهر الفساد وأشكاله وخصوصياته وآثاره، عبر تطوير أنشطة مرصد الهيئة، من خلال تحديد أهم مصادر المعلومات و انتاج المعلومة الموضوعية والدقيقة، والقيام بتجميع ومعالجة وتحليل كل المعطيات المتوفرة وطنيا ودوليا ؛



أهم الأوراش لتعميق المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد

- بحث وطني (كل 3 سنوات) ودراسات ميدانية قطاعية وموضوعاتية، لتعميق المعرفة بمظاهر الفساد؛
- تطوير ووضع منهجية علمية لقياس فعالية وأثر مشاريع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ؛
- تعزيز آليات التقييم والقياس بتطوير وتتبع مؤشرات أكثر دقة وموضوعية لقياس الفساد وتأثيره ؛
- وضع وتنفيذ إطار لتعزيز الانفتاح ولتطوير الشراكة مع مراكز وباقي الأطراف المعنية بالبحث وإنتاج وتحليل المعطيات المتعلقة بمجال تدخل الهيئة.



اليقظة القانونية والسهر على ملاءمة التشريعات الوطنية



دراسات وتقارير في اتجاه تقوية وملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية :
بعد منهجي في معالجة كل المواضيع التي تنكب عليها الهيئة

...وأخرى تفصيلية بخصوص مواضيع ذات أولوية

تقارير سنوية ل 2019 و 2020 و 2021 و 2022
ذات أبعاد استراتيجية وتأسيسية



اليقظة القانونية والسهر على ملاءمة التشريعات الوطنية

دراسات وتقارير في اتجاه تقوية وملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

تتبع تنفيذ توصيات تقارير الاستعراض الدولية :

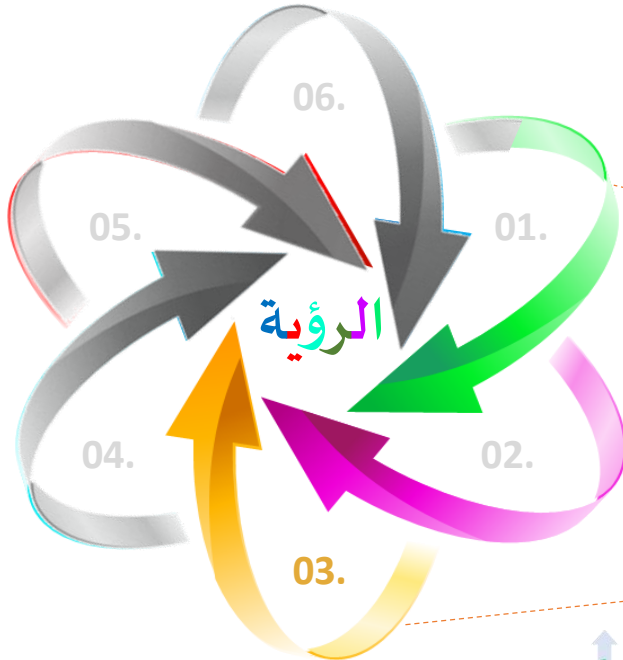
- ترسانة قانونية واسعة وملائمة نسبياً، تنقصها المواءمة مع مجموعة من المقتضيات (تجريم رشوة الموظفين الأجانب والدوليين، التنصيص على مسؤولية الأشخاص الاعتباريين، تجريم الإثراء غير المشروع، تقنين حالات تنازع المصالح، وضع الآليات المصاحبة لاسترداد الموجودات...);
- إطار مؤسساتي شامل ومتكامل، لكنه يفتقر إلى التنسيق والالتقائية والتفعيل الأمثل في العديد من الحالات.

ورش التقارب والتقاطع بين الاتفاقيات الدولية والجهوية :

- دراسة الاتفاقيات والتقاطعات بين مقتضياتها ؛
- تتبع آليات استعراض تنفيذ مختلف الاتفاقيات الجهوية والدولية؛
- دراسة وتتبع مستوى ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية للمملكة ؛
- تعزيز شروط الانضمام إلى معاهدات واتفاقيات قطرية ذات الصلة (GRECO; OCI; OCDE; ...) ؛
- إعداد دليل حول الجرائم والمخالفات الإدارية والمالية المشمولة بتدخل الهيئة ؛



اقتراح التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، بناء على مخرجات المحورين المتعلقين ب:



تقييم - تدقيق التوجهات والأولويات

اليقظة القانونية والسياسية
ملاءمة التشريعات الوطنية مع
الاتفاقيات الدولية المصادق عليها



تعميق المعرفة الموضوعية
بظاهرة الفساد ووضع آليات
ومؤشرات قياس تطورها

اقتراح التوجهات الإستراتيجية
وتتبع سياسة الدولة في مجال
الوقاية من الفساد ومحاربته



تثبيت حكمة ضامنة لقيادة ومواكبة التنزيل والتقييم والتصحيح

مدعومة بآليات التحديد القبلي والقياس البعدي للأهداف والأثر

مؤشرات التتبع والأثر

التوحيد والمواءمة مع
مؤشرات القياس حسب
الهدف الاستراتيجي

مؤشرات التتبع
والأثر حسب
الهدف العملياتي

مؤشرات التتبع
والإنجازات حسب
المشروع / الإجراء

تتبع الإنجازات

الأهداف العملية

Code	Objectifs du pôle ou de la structure
P2.Obj01	Analyse de manière continue de l'état de la convergence et de la conformité et formulation des recommandations correspondantes
P2.Obj02	Mettre en place des outils de plaidoyer pour l'adoption des engagements et suivi de l'implémentation effective
P2.Obj03	Examiner les rapports relatifs à l'évaluation de la situation et proposer les actions et les mesures nécessaires
P2.Obj04	Présenter des recommandations afin de faciliter la ratification ou l'adhésion aux conventions et traités
P2.Obj05	Formuler des avis sur les projets de lois ou les propositions de lois et projets de textes réglementaires relatifs aux PLCC
P2.Obj06	Consolider, formuler, soumettre et suivre la mise en œuvre des recommandations relevant des domaines d'intervention de l'instance
P2.Obj07	Réaliser et publier des études et des rapports thématiques sur les manifestations de la corruption et les moyens de les prévenir et de les combattre
P2.Obj08	Préparer les travaux relatifs au rapport annuel de l'instance
P3.Obj09	Contribuer à la mise en place des fondamentaux et au renforcement des capacités de l'INPPLC
P3.Obj02	Finaliser le cadrage relatif au métier de la lutte contre la corruption
P3.Obj03	Garantir les conditions de réussite des missions d'enquête et d'investigation pour lesquelles l'instance sera saisie
Code	Objectifs du pôle ou de la structure
P4.Obj01	Création d'un réseau d'échange de données, en vue de les Collecter et échanger et développer des outils innovants en matière de leur analyse
P4.Obj02	Développer des outils de mesure de l'étendue du phénomène de la corruption et mettre en place un système de veille stratégique
P4.Obj03	Mettre en place une batterie d'indicateurs nationaux, les suivre périodiquement et suivre et analyser des indicateurs internationaux
P4.Obj04	Faire le diagnostic de l'état de la corruption et l'intégrité, développer la compréhension la concernant et échanger les expériences correspondantes
P4.Obj05	Promouvoir la culture d'évaluation des politiques anti-corruption et élaborer des méthodes d'évaluation et de suivi adéquates
P4.Obj06	Promouvoir l'intégrité
Code	Objectifs du pôle ou de la structure
P5.Obj02	Créer des débats autour des rapports de l'instance, développer les capacités du journalisme d'enquête et d'investigation et faire émerger un journalisme de domaines
P5.Obj02	Assurer convergence et complémentarité des actions de la société civile et renforcer ses capacités dans les domaines de la lutte contre la corruption
P5.Obj03	Faire évoluer la confiance des citoyens et leur offrir des espaces de discussion publics sérieux autour des sujets en relation avec la lutte contre la corruption
P5.Obj04	Uniformiser, partager et mettre en place les supports de communication,
Code	Objectifs du pôle ou de la structure
P6.Obj01	Assurer le pilotage, la coordination, le suivi de la mise en œuvre et l'évaluation de la SNAC, en visant des impacts et des résultats structurants
P6.Obj02	Proposer les orientations stratégiques de la politique de l'État dans le domaine, et développer des mécanismes et mesures de mise en œuvre
P6.Obj03	Assurer la convergence et la coordination efficace entre les différentes parties prenantes
P6.Obj04	Assurer le suivi de la mise en œuvre des stratégies nationales et des politiques publiques
P6.Obj05	Contribuer à l'évaluation des politiques publiques liées au domaine
P6.Obj06	Développer le savoir-faire en matière de supervision, de coordination, de suivi et d'évaluation en vue d'appuyer les parties concernées
P6.Obj07	Élaborer et superviser des programmes spéciaux de prévention de la corruption et de contribution à la moralisation de la vie publique

الأهداف الاستراتيجية المفصلة

I.1	المغرب ضمن أفضل 50 دولة في مؤشرات الشفافية والحوكمة
I.n	انخفاض معدل وتواتر قضايا الفساد (أقل من 20% من المصححين بتعرضهم لحالة فساد)
II.1	تحسين جاذبية الاستثمار الأجنبي
II.n	توسيع قاعدة الفاعلين الاقتصاديين كما ونوعا (3.000 مقالة تنتج 50% من رقم المعاملات)
III.1	40% من المغاربة يعتبرون أن سياسات مكافحة الفساد قادرة على تغيير الوضع
III.n	35% من المغاربة لهم إدراك بأن الفساد في تنازل (معدل انخفض إلى 12% في 2019)
IV.1	تقليص معدل تقبل الفساد من 86% إلى 35% (من حالات التعرض)
IV.n	الرفع من معدل التبليغ عن الفساد من 3% إلى 35% (من حالات الوقوف على فعل فساد)

الأهداف الاستراتيجية

I	جعل الفساد يأخذ منحى تنازليا قويا ومستداما
II	تحسين نزاهة الأعمال وتموضع المغرب دوليا
III	إعادة بناء الثقة لدى المواطن في السياسات العامة لمكافحة الفساد
IV	تعزيز الجبهة الوطنية لمكافحة الفساد

التربية والتكوين والتوعية لتثبيت قيم النزاهة في المجتمع



إعداد وتفعيل استراتيجية وطنية مندمجة للتوعية التربوية والاجتماعية على قيم النزاهة، خاصة في مجالات التربية والتكوين

تهيئ النماذج والأرضيات لإدماج مبادئ وقيم النزاهة في المقررات الدراسية وفي الأنشطة المدرسية الموازية؛

إعداد دلائل عملية وتطبيقية لبرامج النزاهة والأخلاقيات موجهة للقطاع العام والخاص والمجتمع المدني؛

وضع برامج تكوينية عملية موجهة للوسط الإعلامي، خاصة في مجال الصحافة الاستقصائية، والولوج للمعلومات، والصحافة الرقمية، لضمان انخراط واع للإعلام في مكافحة الفساد.

تنظيم تظاهرات وأنشطة متنوعة لتنوير المواطن حول مختلف مظاهر الرشوة وآثارها؛

تنظيم دورات تكوينية لفائدة القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لتقوية القدرات؛

إنتاج ونشر مواد لتوعية المواطن حول حقوقه وواجباته (تكافؤ الفرص، الولوج إلى الخدمات الأساسية، المواكبة من أجل التبليغ واللجوء إلى المحاكم...)

الرصد والكشف عن الفساد والبحث والتحري كرافعة للردع ومناهضة الإفلات من العقاب



تعزيز هيكله جهاز الهيئة للبحث والتحري، ووضع آلياته المؤطرة

➤ تقوية آليات تفعيل المهام ذات الصلة؛

➤ تطوير آليات الاشراف وتتبع الضوابط القانونية والمسطرية والعملية؛

➤ المقتضيات المتعلقة بالمأمورين في مشروع النظامين الداخلي والأساسي؛

➤ تعزيز النواة الأولى لجهاز المأمورين، بما يضمن توسيع تعدد تخصصات الملحقيين بهذا الجهاز
(النواة الحالية مكونة من قضاة من الدرجة الاستثنائية بالمجلس الأعلى للحسابات، ضباط ومفوضين من الشرطة
القضائية ومن المديرية العامة للمراقبة الترابية؛ مفتشي ومحققي الجمارك؛ ...)

➤ تطوير التكوين الأساسي والمستمر للمأمورين داخليا ومن لدن مختصين وخبراء وطنيين ودوليين.

➤ وضع نظام معلوماتي لتدوير وتتبع المساطر الخاصة بتلقي الشكايات والتبليغات والتصدي
التلقائي والبحث والتحري وكذا تتبع الإحالات ومآلها؛

➤ توصيف التقارير والمحاضر ومساطر الإحالة؛

الشراكات والتعاون على المستويين الوطني والدولي

الشراكات والتعاون على
المستويين الوطني والدولي
البحث والابتكار والتنمية



➤ تنظيم ندوتين دوليتين (على غرار الندوة التي أقيمت بعد مرور اثني عشرة سنة على إعلان مراكش: من أجل آفاق تعزيز الوقاية من الفساد) ؛

➤ تنسيق المشاركة المغربية في الملتقيات الدولية ذات الصلة مع تهيئ وتنظيم ورشات عمل على هامشها، والعمل على تقاسم التجربة الوطنية ؛

➤ تنسيق حضور المغرب داخل المجموعات والشبكات الدولية والجهوية، وتطوير خبرات موضوعاتية وآليات تقاسمها.

➤ تطوير آليات التنسيق الخاصة بالاتفاقيات الدولية التي لم يصادق عليها المغرب بعد في أفق تيرى انضمام المملكة إليها ؛

➤ وضع نظام معلوماتي وقاعدة بيانات لتطوير وتنمية الشراكات وطنيا، إقليميا ودوليا ؛

➤ بلورة وتفعيل إطار عام للحواريين القطاع العام والخاص في مجال مكافحة الفساد ؛

➤ تطوير الشراكة من أجل وضع آلية التبليغ رفيعة المستوى لحالات الفساد في الصفقات العمومية ؛

ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2024

حصيلة تقدم إنجاز برنامج عمل الهيئة 2023
إلى غاية 31 أكتوبر

72%	نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة برسم 2023	1- النسبة العامة للإنجاز إلى غاية 31 أكتوبر
-----	--	---

2- نسبة الإنجاز حسب كل محور من محاور استراتيجية الهيئة

نسبة الإنجاز إلى حدود 31/10	المحاور الاستراتيجية
68%	المحور الاستراتيجي (01): المعرفة الموضوعية، الدراسات وتقييم الوقع
67%	المحور الاستراتيجي (02): التوصيات، الملاءمة واليقظة القانونية
56%	المحور الاستراتيجي (03): اقتراح التوجهات الاستراتيجية، وتتبع السياسات العمومية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والحكامة
72%	المحور الاستراتيجي (04): التربية والتوعية والتفاعل مع المواطنين والمكونات المجتمعية
67%	المحور الاستراتيجي (05): الرصد والكشف ومحاربة أفعال الفساد
81%	المحور الاستراتيجي (06): التعاون والشراكة
81%	المحور الاستراتيجي (07): التحول الرقمي، الابتكار
77%	المحور الاستراتيجي (08): أعمال التأسيس، تعزيز القدرات والتموقع

3- توزيع المشاريع حسب وضعيتها

عدد المشاريع	وضعية المشاريع
45	مُنَجَّزة
95	في طور الإنجاز
	من بينها : 31 في مراحلها الأخيرة ؛ 37 نهايتها مبرمجة متم 2023 ؛ 27 ممتدة إلى ما بعد 2023
5	سيتم إطلاقها قبل 2024
145	المجموع العام

معطيات عامة حول الميزانية متعددة السنوات: 2026-2024

البرمجة الميزانية متعددة السنوات: 2026-2025-2024، حسب الفصول

المجموع السنوي العام	ميزانية الاستثمار		ميزانية التشغيل		السنة
	اعتمادات الالتزام	اعتمادات الأداء	معدات ونفقات مختلفة بالدرهم	نفقات الموظفين بالدرهم	
268 786 000	35 000 000	79 147 000	46 600 000	108 639 000	2024
191 677 420	-	21 193 420	51 364 500	119 119 500	2025
189 535 386	-	14 294 560	52 116 326	123 124 500	2026

معطيات حول مشروع ميزانية 2024

معدات ونفقات مختلفة

رمز وطني	برنامج	جهة	مشروع	بيان المصالحح و النفقات	
				البند	اعتمادات الأمام لسنة 2024
	106			النزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها	
		00		المصالحح المشتركة	
160			10	دعم المهام	23 010 739
160			20	وقاية، تدبير الشكايات والتضلمات والبحث	8 745 000
160			30	إتصال و توعية	10 272 478
490			40	تطويرنظم المعلومات	2 329 583
160			50	تعميق المعرفة في مجال محاربة الرشوة	250 000
				مجموع الجهة : 00	44 607 800
		01		جهة طنجة-تطوان-الحصيرة	
160			10	دعم المهام	742 600
160			20	وقاية، تدبير الشكايات والتضلمات والبحث	
160			30	إتصال و توعية	253 500
490			40	تطويرنظم المعلومات	
160			50	تعميق المعرفة في مجال محاربة الرشوة	
				مجموع الجهة : 01	996 100
		09		جهة سوس - ماسة	
160			10	دعم المهام	742 600
160			20	وقاية، تدبير الشكايات والتضلمات والبحث	
160			30	إتصال و توعية	253 500
490			40	تطويرنظم المعلومات	
160			50	تعميق المعرفة في مجال محاربة الرشوة	
				مجموع الجهة : 09	996 100
				مجموع البرنامج : 106	46 600 000
				مجموع الفصل : 1.2.1.2.0.55.000	46 600 000

معطيات حول مشروع ميزانية 2024

أهم بنود ميزانية المعدات والنفقات المختلفة

اعتمادات الأداء		البنود
16 %	7 456 000	الدراسات العامة والدراسات التقنية والمعلوماتية
6,44 %	3 001 040	المشاريع المنجزة في إطار شراكات مع مؤسسات عمومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ...
14 %	6 524 000	التواصل، التوعية والتربية على قيم النزاهة والحكامة الجيدة
8,5 %	3 961 000	أثاث وعتاد ولوازم المكتب
5,5 %	2 563 000	الاستشارة والخبرة، والمساعدة التقنية والتدقيق
5,5 %	2 563 000	مصاريف صيانة العتاد المعلوماتي والبرامج المعلوماتية والمصاريف المتعلقة بإيواء النظم المعلوماتية
8 %	3 728 000	مصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتدريب
15,43 %	7 190 380	نفقات كراء المبنى الإداري ورسوم الاتصالات ومستحقات الكهرباء

46,600
 مليون درهما

معطيات حول مشروع ميزانية 2024

ميزانية الاستثمار

رمز وطني	برنامج	جهة	مشروع	بيان المصالح و التقلات		اعتمادات الأداء لسنة 2024	اعتمادات الالتزام في سنة 2025 وما يليها	
				البنود				
160	106	00	10	التزاهة و الوقاية من الرشوة و محاربتها		78 064 720	35 000 000	
				المصالح المشتركة				
		01	10	دعم المهام				
				مجموع الجهة : 00		78 064 720	35 000 000	
	09		10	جهة فنية-تقوان-الحسمة		541 140		
				دعم المهام		541 140		
		160	09	10	مجموع الجهة : 01			
					جهة سوس - ماسة		541 140	
	دعم المهام		541 140					
	مجموع الجهة : 09							
مجموع البرنامج : 106								
مجموع الفصل : 1.2.2.2.0.55.000								

معطيات حول مشروع ميزانية 2024

أهم بنود ميزانية الاستثمار

البنود	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام
أشغال بناء مقر الهيئة (بما في ذلك الدراسات والتتبع)	%84	%89
إنجاز الدراسات الخاصة بتطوير المنصات والنظم المعلوماتية	% 7	%7
اقتناء العتاد المعلوماتي والبرمجيات المعلوماتية	% 4	-
شراء الأدوات وعتاد المكتب	%4	%4

اعتمادات الأداء

79,147

مليون درهم

اعتمادات الالتزام

35,000

مليون درهم

معطيات حول مشروع ميزانية 2024

أهم بنود ميزانية الاستثمار

الاستثمار	عدد المشاريع	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام
AS01	1	1 500 000	
AS05	1	1 000 000	
AT01	7	4 920 000	2 500 000
AT02	6	5 727 000	1 500 000
	1	66 000 000	31 000 000
المجموع	16	79 147 000	35 000 000
مجموع ميزانية الاستثمار		114 147 000	

اعتمادات الأداء
79,147
 مليون درهم

اعتمادات الالتزام
35,000
 مليون درهم

ملخص ميزانية 2024 حسب المحاور الاستراتيجية لعمل الهيئة

الميزانية			عدد المشاريع	المحاور الاستراتيجية
المجموع	الاستثمار	المعدات والنفقات المختلفة		
8 600 000	1 500 000	7 100 000	17	1. تعميق المعرفة بظاهرة الفساد
680 000		680 000	17	2. اليقظة القانونية
9 600 000		9 600 000	12	3. اقتراح التوجهات الاستراتيجية وتتبع سياسة الدولة في مجال الوقاية ومكافحة الفساد
7 260 000		7 260 000	17	4. التربية والتكوين والتعبئة
2 420 000	1 000 000	1 420 000	8	5. الرصد والكشف والتحري عن أفعال الفساد
1 950 000		1 950 000	23	6. الشراكات والتعاون على المستويين الوطني والدولي
12 370 000	10 270 000	2 100 000	11	- نظم المعلومات والابتكار والبحث والتطوير
10 147 000	5 727 000	4 420 000	35	- التنظيم والتنفيذ وبناء القدرات
53 027 000	18 497 000	34 530 000	140	المجموع



شكرا على حسن تتبعكم

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 1 دجنبر 2023 على الساعة العاشرة و 45 دقيقة صباحا
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم السنة المالية 2024 برسم السنة المالية 2024

عدد الحاضرين أعضاء اللجنة: 12	الساعة: من 10h15 إلى 13h30	الولاية التشريعية: 2021-2027
عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة: 2	المدة الزمنية: ساعتان 45 د	السنة التشريعية: 2023-2024
عدد المعتذرين: 6	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة: 14	دورة أكتوبر 2023

السيدة و السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكتاو	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد رضى الحميني	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف إيذي	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد عموري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

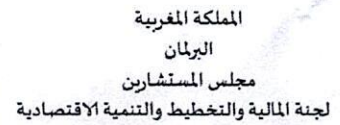


ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 1 دجنبر 2023 على الساعة العاشرة و 45 دقيقة صباحا
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم السنة المالية 2024 برسم السنة المالية 2024

السيدة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيدة فاطمة الحساني	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السبية	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
السيد سعيد شاكر	مجموعة العدالة الاجتماعية	
السيد خالد السطحي	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	



تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 1 دجنبر 2023 على الساعة العاشرة و 45 دقيقة صباحا
موضوع الاجتماع: دراسة الميزانية الفرعية للبيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم السنة المالية 2024 برسم السنة المالية 2024

[illegible]